بنك البلاد
BANK ALBILAD

سفينة تجري بالبلاد

التقرير السنوي | 2013

بنك البلاد
BANK ALBILAD

المملكة العربية السعودية
الرياض – الملز – 382 شارع صلاح الدين
ص.ب 140 رمز 11411

هاتف 8888 479 1 966+
فاكس 5101 291 1 966+

الرؤية، الرسالة و القيم الأساسية	11
أعضاء مجلس الإدارة	13
كلمة رئيس مجلس الإدارة	15
كلمة الرئيس التنفيذي	17
أنشطة قطاعات وإدارات بنك البلاد	21
تقرير مجلس الإدارة	35
القوائم المالية الموحدة	61
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة	69
إفصاحات بازل III الكمية	109
إفصاحات بازل III النوعية	125

بسم الله مجراها ومرساها بسم الله مجراها ومرساها
بسم الله مجراها ومرساها

بسم الله مجراها ومرساها بسم الله مجراها ومرساها
بسم الله مجراها ومرساها بسم الله مجراها ومرساها
بسم الله مجراها ومرساها بسم الله مجراها ومرساها

بسم الله مجراها ومرساها

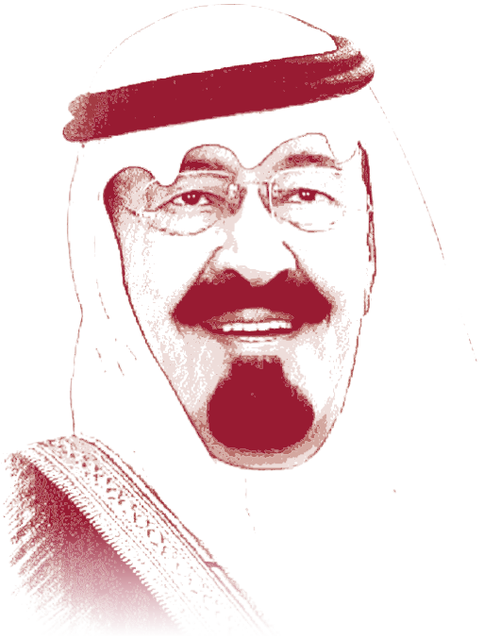

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الدفاع حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي

الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود

ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء

حفظه الله ورعاه

الرؤية

أن نكون الخيار الأفضل في تقديم الحلول المصرفية الإسلامية الحقيقية.

الرسالة

السعي من خلال المبادرة والابتكار لتوفير خدماتنا المصرفية على أسس شرعية حقيقية لتحقيق تطلعات شركائنا من عملاء وموظفين ومساهمين.

القيم الأساسية

المبادرة والابتكار.

الاهتمام والمشاركة.

الثقة والمسئولية.

أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ
خالد بن عبدالرحمن الراجحي
عضو مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية

الدكتور
عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس اللجنة التنفيذية

الأستاذ
خالد بن سليمان الجاسر
الرئيس التنفيذي

الأستاذ
ناصر بن محمد السبيعي
نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

المهندس
عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى
عضو مجلس الإدارة

المهندس
أحمد بن عبدالعزيز العوهلي
عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

الأستاذ
عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس
عضو مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية
رئيس لجنة المخاطر والالتزام
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

الدكتور
إبراهيم بن عبدالرحمن البراك
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ
أحمد بن عبدالرحمن الحصان
عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة المراجعة

الأستاذ
خالد بن عبدالعزيز المقيرن
عضو مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

الأستاذ
فهد بن عبدالله بن دخيل
عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة المخاطر والالتزام

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد،

بإسمي وبإسم أعضاء مجلس الإدارة ، يسرني أن أضع بين يدي مساهمي البنك الكرام التقرير السنوي للعام 2013م، الذي يبين أداء البنك العام ، ويُفَصِّل نتائج أنشطته الرئيسة ، ويُوضِّح كذلك المركز المالي وحقوق المساهمين والقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.

بفضل الله ومنّته ، فقد حقق البنك نتائج مالية وتشغيلية إيجابية ونمواً مقدراً ، وقد كان للسياسة المالية والنقدية التي تنتهجها حكومة «البلاد» الرشيدة السبب الرئيس في قدرة بنك البلاد ، والبنوك السعودية عموماً ، على تمتين أوضاعها المالية وزيادة قدرتها على التعامل مع المخاطر والمحافظة على مستوى ملاءة مالية مرتفع ومستقر.

لقد سعى بنك البلاد في الفترة الماضية إلى تبنّي استراتيجية جديدة تواكب التطورات والمتغيرات المتسارعة من حوله ، واضعاً في الاعتبار ظروف البيئة التنافسية التي يعمل في إطارها. وفي هذا الصدد ، وضع البنك «بناء الإنسان» على قمة هرم الأهداف ، فهو العامل الرئيس الذي يؤثر بشكل مباشر في تحقيق كافة الأهداف الأخرى ، والتي يأتي في مقدمتها بناء مصرفية إسلامية حقيقية تكون أنموذجاً يحتذى به في العالم ، إضافة إلى تعظيم القيمة المقدمة لعملائنا ومساهمينا ومستثمرينا ومودعينا الحاليين والمرتقبين. كما فرضنا على أنفسنا واجب المساهمة الفاعلة في خدمة المجتمع الذي ننتمي إليه ونحمل تجاهه مسؤولية كبيرة. هذه المسؤولية هي الهاجس الذي نحمله كل يوم نحو «أهل البلاد» ويدفعنا إلى تقديم أفضل الخدمات التي تلبي احتياجاتهم.

ختاماً ، أتشرف بإسمي وبإسم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة منسوبي البنك برفع أسمى آيات التقدير والاحترام لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني – حفظهم الله ورعاهم – على ما اختصوا به القطاع المصرفي من دعم متواصل ورعاية كريمة. ولا أنسى التقدم بالشكر والتقدير لكافة المؤسسات الحكومية والخاصة ، وعلى وجه الخصوص مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة ، وهيئة السوق المالية. كما أشكر بإسمي وإسم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مساهمي بنك البلاد وشركاؤه وعملائه الكرام على ثقتهم التي يعتز بها البنك. وختاماً ، أتقدم بالثناء والإشادة لطاقم السفينة الجارية من منسوبي البنك ، سفراء البلاد ، الذين يعملون كل يوم بجد وإخلاص واقتدار ، وكانوا ومازالوا السبب الرئيس - بعد توفيق الله عز وجل - فيما حققناه ونحققه من نمو مطَّرد ونتائج طيبة، مع ثقتنا الكاملة بأنهم لن يدخروا جهداً ولن يتوقفوا عند هذا الحد ، بل سيواصلون الإبحار نحو مزيد من التقدم والنمو فيما يلي من أعوام... وإنا على خوض بحور الاقتصاد قادرون ومقدمون ، وعلى الدرب سائرون ، وما التوفيق إلا من عند الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

كلمة الرئيس التنفيذي

الأستاذ خالد بن سليمان الجاسر

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين

السادة مساهمي بنك البلاد ،، المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

بفضل الله وتوفيقه يواصل بنك البلاد تحقيق النمو المطَّرد بهدوء وطمأنينة، و تواصل سفينة البلاد إبحارها الواثق باجتهاد في خضم تقلبات الاقتصاد العالمي. نواصل الإبحار واضعين نصب أعيننا تحقيق رغبات مساهمي البلاد وعملائه الكرام وشركائه الأساسيين وموظفيه للنجاح والنمو المتواصل بإذن الله.

وإن مما يثلج الصدر ويزيدنا طمأنينة ، أنه منذ العام 2010م و بنك البلاد يحقق النمو المستمر في أرباحه عاماً بعد عاماً ، حتى بلغت أرباحه 729 مليون ريال لعام 2013م. هذا النمو يعد الأكبر من نوعه في القطاع المصرفي ، مما يستوجب التركيز ليس فقط على عوائد الاستثمار ، وإنما التنافس في حجم هذه العوائد.

إن الموازنة بين العائد على الاستثمار والعائد على المجتمع هي من أساسيات ثقافة العمل في بنك البلاد. واستناداً إلى ذلك، يواصل بنك البلاد المساهمة بكل ما يستطيع نحو مجتمعه في شتى المجالات على الأصعدة العلمية والتطوعية والمجتمعية ، لنحظى كمنشأة وطنية رائدة بالحظ الأوفر بالمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني وتحقيق الرخاء والازدهار لأبناء هذه البلاد.

يتوجب علينا في بنك البلاد أن نبذل قصارى الجهد للمحافظة على ما حققناه من مكتسبات وإثبات معدلات النمو المستمر بمواصلة المبادرة والابتكار ، خصوصاً بعد وضوح الرؤية واعتماد مجلس الإدارة الموقر لاستراتيجية البنك الخاصة للخمس سنوات القادمة ، لنواكب تطلعات المساهمين والعملاء في إيجاد الحلول المصرفية الإسلامية الحقيقية ، وليبقى أهلاً للثقة والمسؤولية من خلال جذب أفضل الكوادر المؤهلة التي تمثل رأس المال الحقيقي في استثماراتنا.

إن دعم مجلس الإدارة الموقر لرسالة البلاد ، من خلال المشاركة والاهتمام ، هو أساس النجاح بثبات - بعد توفيق الله عز وجل - وهو الوقود الذي نتزود به كل حين لنستمر في إبحارنا لكل خير بإذن الله ، وليعم هذا الخير ليس لمساهمينا وشركاءنا فحسب، بل يعم أرجاء البلاد وأهل البلاد كافة.

وفق الله الجميع ،، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

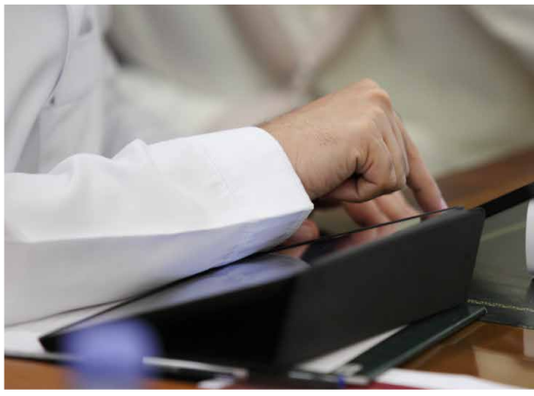

كما كنّا دائمًا

وبرغم العواصف، وأمواج التغيرات الاقتصادية العالمية، تبحر سفينة بنك البلاد، بعملائها، نحو شواطئ الأمان. مسهمة ككل عام، منذ بدأت إبحارها في رفع كفة التنافس الاقتصادي، وتنمية قطاع المجالات المالية في «بلادنا» المملكة العربية السعودية. مساهمة بسوق مالي منافس، وتوفير بيئات عمل اقتصادية مثلى، واكتساب ثقة العميل الذي يبحث عن قطاع مصرفيّ يسعى معه نحو تعامل مثالي، وخدمات مصرفية راقية.

مضينا الغايشا والصعاب تحدّ فكنا التحدي لها

أنشطة قطاعات بنك البلاد

مضى 2013م بكل ما فيه ، فكان عامَ خير وبركة وعطاء، عاماً زاخراً بالإنجازات وحافلاً بالأنشطة. شارك في نجاحه قطاعات وإدارات «البلاد» بكل أشكالها وألوانها.

قطاع مصرفية الافراد

لا تنحصر أهمية استراتيجية البنك في وضعها فقط، بل في كافة تطبيقاتها وانعكاساتها على أداء البنك وأنشطته. ومصرفية الأفراد هي إحدى أشكال النجاح لتطبيق هذه الاستراتيجية، فقد تم العمل على خطة انتشار الفروع وتطوير الأنظمة والمنتجات وتطوير فريق العمل، لينتج عنه:

الودائع والتمويل

فقد زادت - بفضل الله - ثقة عملائنا بنا وتوثقت العلاقة أكثر من ذي قبل. وتمثل ذلك في ارتفاع نسبة ودائع العملاء لمصرفية الأفراد بعد التركيز على توسيع قاعدة عملائنا. أما محافظ التمويل، فزادت 24.8%، يعززها 14 فرعاً جديداً تميزت بطراز حديث وطابع عصري في مدن «البلاد»: الرياض، المدينة المنورة، بريدة، رابغ، النماص، الحوية، سراة عبيدة ومحايل عسير، لتنضم إلى شبكة فروع منتشرة تضم 102 فرعاً للرجال و40 للسيدات حتى نهاية عام 2013 لنكون أقرب إلى أهل "البلاد".

تمويل الأفراد

– **تتمثل استراتيجية قطاع تمويل الأفراد فيما يلي :**

- رفع الحصة السوقية للبنك في هذا القطاع.
- المحافظة على جودة المحفظة من خلال الإدارة الحكيمة للمخاطر.
- تطبيق الأسس والضوابط الشرعية في البيع وكل ما يتعلق بالمنتجات والخدمات الائتمانية المتوافقة مع الشروط الشرعية والقانونية.
- التميز في تقديم الخدمات لترقى إلى طموح عملائنا، وتنفرد في خصائصها من خلال تقليل دورة الإجراءات لمنتجات التمويل.
- الابتكار في الحلول التمويلية المقدمة لعملائنا والتميز في تصميمها عن كل ما يقدمه المنافسون في القطاع المصرفي.
- الحفاظ على الكنز الحقيقي والثروة الأساسية للبلاد ، وهي قاعدة العملاء الذين نتشرف بخدمتهم.

– **المنتجات:**

التطوير الدؤوب لما نقدمه من خدمات ومنتجات تمويلية هو شغلنا الشاغل. فالتحسين هو أمر في غاية الأهمية ، لكن الاستمرار في التحسين هو الأهم ، لذلك قمنا بإضافة قيمة حقيقية على أداء العديد من خدماتنا ومنتجاتنا وفتح قنوات بيع عديدة بتنافسية متميزة، شملت:

- منتج العقار التأجيري ، ومنتج العقار الاستثماري.
- منتج سداد مديونيات العقار ، ومنتج سداد المديونية للتمويل الشخصي.
- منتج التمويل مقابل رهن عقار.
- منتج التمويل الإضافي مع صندوق التنمية العقاري.
- التمويل الشخصي دون تحويل الراتب (لمنسوبي القطاعات المصرفية).
- منتج التعليم.
- منتج السيارات التأجيري.
- منتج إعادة التمويل.
- برنامج ضامن بالتعاون مع صندوق التنمية العقاري.

وبفضل الله ومنته ، قد نما رصيد محفظة تمويل الأفراد بزيادة ملحوظة عن العام السابق ؛ فإقفال عام 2013م كان بمبلغ 9.5 مليار ريال مقارنةً بإقفال عام 2012م والذي كان 7.5 مليار ريال وذلك بزيادة نسبتها 26.7%. كما نما عدد عملاء التمويل، إذ تم منح ما يقارب من 71 ألف عميل حسب إقفال عام 2013م مقارنةً بـ 60,000 عميل لعام 2012م، لتكون الزيادة بنسبة 18.3%.

قطاع إنجاز

إنجاز (Enjaz) هي العلامة التجارية الراسخة في مجال الحوالات المالية لبنك البلاد. ويعتبر إنجاز في طليعة مقدمي هذه الخدمات على الصعيدين المحلي والدولي، إذ يتميز بالأمان والسرعة والموثوقية العالية. فآلية الدفع والتحويل قد تستغرق مجرد ثوانٍ معدودة ليكون مبلغ التحويل لدى المستفيد. أسلوب الخدمة في إنجاز يتميز عن غيره بحلول الدفع المتطورة، وصرف العملات الأجنبية، وانتشار الفروع، وسهولة التحويل إلى أكثر من 200 دولة.

وبنظرة سريعة إلى تاريخ إنجاز حين انطلقت أولى عملياته عام 2005م تزامناً مع انطلاق بنك البلاد، كان إنجاز في مرحلة بناء هويته في السوق المصرفي عبر اكتساب ثقة عملائه وإتقان خدماته حتى كان في عام 2008م في أوج تألقه. ومنذ ذلك الحين وهو يزداد تألقاً في السوق المصرفي. في هذه الفترة القصيرة، حقق إنجاز نسبة عالية من رضا العملاء وأصبح الشريك المفضل للتحويل لدى شريحة ضخمة في المجتمع.

واليوم، فإن شبكة فروع إنجاز بلغت 151 فرعاً حول المملكة تغطي معظم المواقع الحيوية والمناطق المهمة. كما يقوم بتطوير خدماته

المالية في التحويلات بما لديه من روابط وثيقة مع البنوك الرائدة عالمياً ذات السمعة القوية، وذلك عبر شراكات حصرية مع العديد من المؤسسات والشركات الرائدة عالمياً في مجال التحويلات المالية.

وقد شهد عام 2013م ظهور خدمات جديدة وطرح منتجات متميزة وفتح قنوات إضافية مع البنوك المراسلة. كما تقوم إنجاز حالياً بتقديم مجموعة من الخيارات في تسليم التحويلات المالية للعملاء الراغبين في تحويل الأموال إلى الخارج. حيث تم تطوير منتجات وخدمات إنجاز لتلبية متطلباتهم ، وهي على النحو التالي:

- **التحويلات المالية الدولية:**
  - إنجاز إيزي.
  - إنجاز سويفت.
  - ويسترن يونيون.
- **التحويلات المحلية:**
  - إنجاز إلى إنجاز.
  - حوالات سريع.
- **خدمات الشيك المصرفي.**
- **صرف العملات الأجنبية (كافة العملات الرئيسية).**
- **خدمات سداد.**
- **الإيداعات النقدية للحسابات الجارية في بنك البلاد.**
- **عملاء إنجاز المتميزون.**

قطاع مصرفية الشركات

نسعى في بنك البلاد للتميز في تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية لأهم الشرائح المستهدفة في هذا القطاع ، وتشمل الهيئات العامة والخاصة والمؤسسات والشركات بجميع أنواعها. ويعمل القطاع بشكل دؤوب على تطوير المنتجات الحالية ، طرح منتجات جديدة تلائم احتياجات العملاء المتجددة ، بالإضافة إلى توظيف التقنية بشكل مكثف والاعتماد على الخدمات الإلكترونية بما يسهل من إنجاز الإجراءات الداخلية ويسرع من إتمام متطلبات العملاء. وحيث أن بنك البلاد يؤمن بالتخصص لزيادة الفعالية ، تم تأسيس القطاع ليشتمل على عدة إدارات تتفهم كل إدارة منها احتياجات عملاءها بدقة، وهي كالآتي:

- قطاع الأعمال الناشئة والمتوسطة.
- المؤسسات والشركات الخاصة.
- المؤسسات والجهات الحكومية وشبه الحكومية.
- الجمعيات الخيرية.
- المؤسسات المالية المحلية والدولية.

وقد شهد العام الماضي نقلة نوعية ونمواً في عدد الخدمات المقدمة لهذه القطاعات، إذ اكتسبنا ثقة شرائح جديدة من عملائنا بعد دراسات ميدانية وتسويقية متخصصة ومستفيضة بالتعاون مع أشهر بيوت الخبرة المحلية والعالمية. كما شهد تحسين إجراءات العمل ، شاملاً توظيف التقنية في تسيير الأعمال ، بما يضمن رفع مستويات الخدمة والرقابة والأداء والشفافية ، ويضمن خفض المخاطر التشغيلية ، ويزيد من الكفاءة وسرعة الأداء. وشهد العام الماضي أيضاً تخريج دفعة جديدة من خريجي برنامج بنك البلاد للجامعيين ،حيث ضمت نخبة من حملة البكالوريوس والماجستير من الجامعات المحلية والعالمية ، تم تدريبهم على أحدث ما وصلت له المهنية المصرفية وقياس المخاطر، وتم إلحاقهم للعمل تحت إشراف موظفين من أصحاب الخبرة المصرفية لضمان استمرار التطوير ونقل الخبرات.

قطاع الخزينة

زادت أهمية قطاع الخزينة في عام 2013م بشكل لا يمكن تجاهله، فقد لعبت الخزينة دوراً أساسياً في محرك نمو سفينة البلاد ، من خلال استكشاف مجالات هذا النمو الجديدة والمتنوعة. تم ذلك وفق استراتيجية ركزت على إعادة هيكلة القطاع، توظيف الكفاءات في المراكز القيادية ، تعزيز علاقات البلاد المصرفية ، التركيز على احتياجات العملاء ، وتقديم منتجات تنافسية ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتتمثل أهم إسهامات قطاع الخزينة في:

- إدارة الموازنات (محفظة «صكوك» ، وغيرها).
- إدارة سعر الفائدة ومخاطر التقلب في أسعار صرف العملات.
- تغطية الحسابات الخارجية.
- خدمات عملاء البنك المتنوعة.
- نمو أعمال الأوراق النقدية.
- بحوث اقتصادية داخلية.

عام 2013م كان هو عام إعادة الهيكلة وزيادة التماسك لهذا القطاع الواعد في بنك البلاد. تم خلاله بناء فريق عمل متميز من أصحاب الخبرات لبيع وتسويق منتجات القطاع ، فتضاعفت أعمال تجارة الجملة للأوراق النقدية ، وتم بناء محفظة "صكوك" والتوسع في حجمها ، وزادت الحصة السوقية للبنك في العديد من الأسواق التنافسية.

حيوية هذا القطاع وتطوره بخطى راسخة تجعله مرشحاً لتحقيق دور أكبر ضمن أنشطة البنك في عام 2014م. ستكون منتجات القطاع هي الخيار الأول للعملاء الباحثين عن حلول مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. مهما كانت التحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية في مجال الخزينة ، إلى أننا نبحر في جد واجتهاد ضمن هذا البحر المتلاطم لاستكشاف حلول جديدة ومبتكرة ذات قيمة مضافة لبنك البلاد ، ولأهل «البلاد».

مجموعة المخاطر

خلال العام 2013م ، نجحت مجموعة المخاطر في تحقيق فعالية عالية لنظام إدارة المخاطر والتأكد من تطبيق الممارسات السليمة ، والتأكد أن أنشطة الأعمال المصرفية للبنك تحقق توازناً ملائماً بين العائد والمخاطر المتوقعة.

ويقوم إطار العمل في مجموعة المخاطر على ثلاث ركائز أساسية: المبادئ السليمة لإدارة المخاطر، الهيكل التنظيمي ، وعمليات قياس ومراقبة المخاطر التي تتفق مع الأنشطة المصرفية لضمان الحفاظ على مستوى مقبول لتلك المخاطر، مع العلم أن مهام مجموعة المخاطر مستقلة ومنفصلة عن مناطق العمل، وذلك بناءً على تعليمات وإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي وإطارات عمل بنك التسويات الدولية، حيث طور البنك أطُر عمل لتحديد وقياس وإدارة المخاطر وحدد مهام إدارة المخاطر على أنها منطقة عمل مستقلة.

ولإدارة المخاطر المصرفية أشكال متنوعة، بعضها في مخاطر الائتمان، أو مخاطر السيولة، بينما هناك مخاطر العمليات ومخاطر السوق. وتعتبر مراجعة البنك لسياسات ونظم إدارة المخاطر بشكل دوري إحدى مسؤولياته الأساسية في هذا الإطار، نظراً لأهميته في التماشي مع متغيرات الأسواق والمنتجات وتحقيق أفضل الممارسات الدولية.

مخاطر الائتمان

وهي أبرز المخاطر التي يواجهها البنك عبر أنشطته الاستثمارية والتمويلية. وهناك مجموعة من الوحدات التي تتكامل للعمل كمنظومة واحدة وفقاً للسياسات والإجراءات الائتمانية المعتمدة.

قياس درجة المخاطر الائتمانية

بدايةً، يقوم البنك بقياس درجة مخاطر الائتمان كمياً ونوعياً، إذ يطبق البنك نظام تقييم مُعد مسبقاً من شركة موديز للمساعدة في التقييم الداخلي لدرجة المخاطر الائتمانية لعملاء الشركات ومدى احتمالية التعثر، وحجم المبالغ المحتمل تعثرها، والخسائر الناتجة عن التعثر. وهنا يسعى البنك إلى تطوير طرق التقييم الداخلي لدرجة المخاطر للعملاء باستحداث نماذج تقييم عبر نظام موديز لتقييم الحسابات المتوسطة والصغيرة والعملاء ذوي الملاءة المالية العالية، خلافاً للنموذج الحالي لعملاء الشركات بهدف الوصول إلى تقييم أكثر دقة وعدالة.

مخففات وضوابط مخاطر الائتمان

هناك وسائل عدة يتبناها البنك من أجل التقليل من درجة المخاطر الائتمانية، أهمها إجراء دراسات تحليلية للبيانات المستقبلية لقياس إمكانية قيام العميل بسداد الالتزامات، إذ تتم الموافقة الائتمانية عبر عدة لجان ائتمانية مكونة من أعضاء تنفيذيين في البنك ، أو من خلال لجان على مستوى مجلس الإدارة ، وبما يتناسب مع درجة تلك المخاطر وحجم التسهيلات الائتمانية لكل جهة صلاحية. وبالطبع، يستوفي البنك ضمانات مقابل تلك التسهيلات متى ما دعت الحاجة لذلك، إذ يفضل البنك عادة الضمانات الأكثر سيولة والأكثر نظامية وقابلية للتنفيذ. أشكال هذه الضمانات تتنوع وتتباين، فهناك الغطاء النقدي، والرهن على بعض الاستثمارات والأصول لصالح البنك ، ووجود كفالة لقاء التسهيلات سواء مالية أو شخصية أو كفالة طرف ثالث، والتحفظ على بعض الأصول العقارية التجارية والسكنية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن منح التمويل الخاص بالأفراد يكون على أساس برامج تمويلية تتضمن تحويل راتب العميل للبنك. كما يراعي البنك ويأخذ في الاعتبار عدم وجود تركز ائتماني بالمحفظة الائتمانية والتأكد من توافق حجم التعرض الائتماني مع الضوابط المقررة بهذا الشأن سواء للتعرض مع جهة معينة أو قطاع نشط.

الرقابة والتقارير

يقوم البنك بمراجعة ائتمانية شاملة للوضع المالي والائتماني لجميع عملاء الشركات الحاصلين على تمويل بشكل سنوي للتأكد من استمرار نشاط العميل واحتياجه التمويلي ، وحسن سير العلاقة الائتمانية مع الشركة. كما يُجري أعمال مراجعة وإعداد تقارير زيارات متكررة للعملاء على مدار العام. ومن المهم التأكيد أن البنك يعتبر عملاء الشركات بمعدلات مخاطر ائتمانية مرتفعة ويصنفهم ضمن قائمة تستدعي مراقبة خاصة، يتم بعدها مراقبة ومتابعة هذا التعرض الائتماني بشكل دقيق وحذر لتخفيف وتقليل هذا التعرض الائتماني بشكل سليم. كما يتم متابعة محفظة عملاء الأفراد الحاصلين على تسهيلات استهلاكية وبطاقات ائتمان على أساس شامل عبر تقييم المعايير المقررة لهذه المحفظة لكل شريحة على حدة. ويقوم البنك باحتساب مخصصات ائتمانية في سجلات وقوائم البنك المالية وفقاً للمعايير المالية الدولية IFRS المتعارف عليها، للحسابات المحتمل تحقيق خسائر بسببها، وذلك حال ظهور مؤشرات تستلزم أداء تلك المخصصات، والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة من هذه الأصول أو الاستثمارات. كما يقوم البنك بإعداد تقرير شهري شامل لوضع محفظة البنك يتضمن تحليلاً للتركزات الائتمانية بهدف المراجعة والإشراف من قبل الإدارة العليا بالبنك.

مخاطر السوق

وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك لخسارة مالية نتيجة للتغير العكسي لأسعار السوق، والتي تؤثر على القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية، حيث تشمل متغيرات السوق (معدلات المرابحة، أسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم). وتطبيقاً للمعايير العالمية وامتثالاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي، فقد تم تقسيم محافظ البنك إلى نوعين: محفظة المتاجرة ومحفظة الاستثمار.

محفظة المتاجرة

الاستفادة من تغيرات السوق وتحقيق عوائد قصيرة المدى هي الهدف من هذه المحفظة. الأمر الوحيد الذي يواجه البنك في هذه المحفظة هو التعرض لأسعار صرف العملات الأجنبية حسب تصنيف لجنة بازل ومؤسسة النقد العربي السعودي، علماً بأن التعرض لأسعار صرف العملات الأجنبية ناتج عن تغطية احتياجات البنك للعملات الأجنبية.

محفظة الاستثمار

وهدفها تحقيق العوائد دون الاعتماد على تغيرات أسعار السوق على المدى القصير، إذ يقوم البنك بالاستثمار ضمن حدود من المخاطر المقبولة والتي قد تنشأ نتيجة تعرضه لتغيرات أسعار السوق، والتي تحكمها سياسات وإجراءات مطبقة ومعتمدة من قبل الإدارة العليا للبنك ومجلس الإدارة.

ويسند إلى إدارة مخاطر السوق القيام بالرقابة اليومية لتعرُّض البنك لمخاطر السوق، إذ تُعرض نتائج الرقابة اليومية بشكل يومي على الإدارة العليا وبشكل دوري للجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة. كما تقوم إدارة مخاطر السوق بإجراء عدد من اختبارات التحمل لتقييم تأثير الحالات الاستثنائية لتغيرات أسعار السوق وفقاً للتطبيقات الدولية وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي .أما مخاطر السيولة فهي المخاطر الناتجة عن عجز البنك في مواجهة صافي المطلوبات المالية أو الوفاء بها بتكلفة مالية مقبولة. وقد تنشأ مخاطر السيولة نتيجة انخفاض جودة موجودات البنك أو التغيرات الاقتصادية. ولهذا السبب كان قرار البنك بتنويع مصادر التمويل وتخفيض درجة التركز والاحتفاظ بمستوى مقبول من الموجودات القابلة للتسييل تقليلاً لاحتمالية التعرض لمخاطر السيولة. في هذا الصدد، قام البنك بتطوير سياسات وأُطر مخاطر السيولة وخطة للطوارئ تتوافق مع أفضل التطبيقات للمبادئ السليمة للإدارة والإشراف على مخاطر السيولة الصادر من لجنة بازل. وفي الوقت ذاته، تم البدء في قياس وتطبيق معايير بازل 3 لقياس مقدرة البنك على إدارة السيولة على المدى القصير والبعيد. وهنا يبرز دور لجنة الموجودات والمطلوبات الاستراتيجي والرقابي فيما يتعلق باستحقاقات التدفقات النقدية وتركزات الحسابات الجارية والاستثمارية ومعدل احتياطي السيولة للتأكد من فعالية إدارة مخاطر السيولة وكفايتها، إضافة إلى مراقبة السيولة بشكل يومي ورفع التجاوزات للجان المختصة ومجلس الإدارة، بينما يتم القيام بعمل اختبارات التحمل للسيولة في الظروف الطبيعية أو الاستثنائية سواء الخاصة بالبنك أو الناتجة عن عوامل خارجية بشكل دوري. فبالإضافة للحدود المفروضة من مؤسسة النقد العربي السعودي، وضع البنك حدوداً داخلية للتحكم في مخاطر السيولة وذلك وفقاً لسياسات وإجراءات البنك المعتمدة.كما تتم المراجعة الدورية لسياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة.

مخاطر العمليات

تعتبر تعريفات لجنة بازل هي المرجع لبنك البلاد في تعريفه لمخاطر العمليات. وهي بذلك مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو الأخطاء الناتجة عن آلية التنفيذ أو الأفراد أو النظم أو الأحداث الخارجية.

أسلوب تعامل البنك مع هذه المخاطر يتمثل في استراتيجية محكمة ضمن إطار عمل شامل مدعم بالسياسات والإجراءات، سعياً لتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- المساعدة في تحقيق أهداف أنشطة البنك.
- تحديد وتقييم مخاطر العمليات في المنتجات الجديدة والحالية والأنشطة والنظم المتنوعة.
- استقلالية واستمرارية التقييم للإجراءات والضوابط الرقابية ومستوى الأداء.
- الحد من الخسائر التشغيلية ومعالجة الأسباب الجذرية لحدوثها.

جهود البنك في حوكمة هذه المخاطر تمثلت في خطوات عملية، أهمها:

- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- تشكيل لجنة لإدارة المخاطر تشرف على أعمال مخاطر العمليات.
- استقلالية دور إدارة مخاطر العمليات.
- تحديد دقيق للأدوار والمسؤوليات الخاصة بمختلف الأطراف لإدارة مخاطر العمليات.
- تنفيذ المراجعة الداخلية لتقييم مستقل لأنشطة إدارة المخاطر وتقديم التقارير للجنة المراجعة.

ويتطلب تحقيق استراتيجية البنك في إدارة مخاطر العمليات خطوات مدروسة وأساليب ممنهجة لتحديد وقياس وتصحيح ومراقبة أنشطة البنك المختلفة، عبر اتباع الأساليب التالية:

التقييم الذاتي للمخاطر

التقييم الذاتي أسلوب وقائي ذو فعالية وكفاءة عاليتين. لذلك اعتمد البنك سياسة محكمة للتقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة لتحديد المخاطر الناشئة من منتجات وأنشطة وعمليات البنك. يليها مباشرة تقييم عناصر الرقابة لتخفيف المخاطر التي تم التعرف عليها، بهدف التعرف على فاعلية هذه العناصر في التخفيف من مخاطر العمليات. ومن ثم يتم مقارنة التقييم الإجمالي للمخاطر وعناصر الرقابة مع معاملات وحدود تم تعريفها مسبقاً تتعلق بمستوى وحدود المخاطر المقبولة لتحقيق العائد المستهدف. كل ذلك بالطبع محاط باتخاذ الإجراءات الداعمة للبيئة الرقابية، إضافة إلى مواصلة تنفيذ برامج تدريبية لموظفي البنك لرفع الوعي بمخاطر العمليات من أجل تحسين الفعالية وسد الثغرات.

حصر وتحليل بيانات خسائر العمليات

لقاعدة بيانات خسائر العمليات وتقارير إدارة المراجعة الداخلية دور بالغ الأهمية في إكمال عملية التقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة والإسهام في الوصول إلى نتائج أفضل. لذلك كان لبنك البلاد نظام متطور لإدارة بيانات خسائر العمليات، يتيح جمع وتحليل الأحداث المرتبطة بهذه الخسائر (خسائر فعلية أو خسائر قابلة للحدوث أو على وشك الحدوث). تبدأ العملية بتحديد المخاطر وأسبابها، ثم تقديم التوصيات الخاصة بتعزيز العناصر الرقابية ذات الصلة بهدف معالجتها ورفعها للإدارات المعنية سعياً للتقليل من تأثيراتها المالية.

مؤشرات المخاطر الرئيسية

هناك أسلوب متبع في تحديد وجمع وتحليل مؤشرات المخاطر الرئيسية التي تشير إلى مستوى المخاطر لأي نشاط أو وظيفة معينة، إذ يتم القياس والرقابة لمدى كفاية استراتيجيات إدارة المخاطر بالنسبة لهذا النشاط أو الإدارة، إضافة إلى التعرف على نقاط الضعف ومعالجتها.

ويرتبط بأساليب إدارة مخاطر العمليات نظام للتقارير الدورية يقوم بإخطار كافة الإدارات والأقسام بمخاطر العمليات المرتبطة بأنشطتها للاستجابة لها ومن ثم تعزيز عناصر الرقابة وتخفيف المخاطر. إحدى أهم مزايا هذه التقارير قدرتها على تدعيم اتخاذ القرارات الاستباقية المرتبطة بأنشطة البنك من قبل الإدارة العليا للبنك.

قطاع الالتزام

يمتثل البنك لقواعد ولوائح الجهات الإشرافية والتنظيمية. من هذا المنطلق، بادر بالتعامل وفق نظام الالتزام المُحكم الذي وضعته مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)، من خلال تطوير برنامج متكامل لتعزيز الالتزام. وجاء في مقدمة المبادرات لهذا العام :

- تعيين مدير قطاع الالتزام تحت إشراف لجنة المخاطر والالتزام.
- تطوير هيكل القطاع وإطار العمل من خلال استحداث وحدات وإدارات فرعية جديدة.
- توثيق سياسات وإجراءات الالتزام الواجب اتباعها.
- دعم القطاع باستقطاب مختصين في إجراءات الالتزام ومكافحة غسيل الأموال.
- تهيئة بيئة ذات ارتباط قوي بين قطاع الالتزام والقطاعات الأخرى.
- تطبيق وتحديث الأنظمة الآلية لرصد ومكافحة العمليات المشبوهة بغسيل الأموال.

تتولى إدارة الالتزام مهام مراجعة السياسات، الإجراءات، المنتجات، الخدمات، العقود، النماذج، والاتفاقيات لدى بنك البلاد بشكل دائم، إضافة إلى مراجعة وتحديث كافة سياسات إدارات الأعمال والدعم بالبنك من أجل التحقق من مطابقتها للتعليمات التنظيمية. وتقوم الإدارة بتوفير دليل الالتزام بشكل دوري لإدارات العمل، كما يتم التواصل مع منسوبي البلاد عبر الشبكة الإلكترونية الداخلية للبنك للتوعية بأمور الالتزام. وتتعاون إدارة الالتزام مع إدارة التدريب بالتنسيق لعقد دورات تدريبية للموظفين تعميقاً لهذه الثقافة بينهم. ولا تغيب عن البنك أهمية مكافحة غسيل الأموال، إذ يتم بشكل دوري مراجعة ورفع التقارير الضرورية للجهات الإشرافية والنظامية.

قطاع المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية من أهم الجهات التي تقوم بالتحقق من فاعلية الرقابة الداخلية ، وتقوم بفحص وتقييم الأنشطة المختلفة ، والتأكد من تطبيق السياسات الإدارية والمالية. وقد قام البنك بتنفيذ خطة المراجعة المعتمدة للسنوات الثلاث 2012م – 2014م عبر منهجية المراجعة المبنية على المخاطر كنتيجة لمشروع تقييم المخاطر الشامل الذي أجراه قطاع المراجعة الداخلية بمشاركة لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية خلال الربع الأخير من العام 2011م.

التقارير الشاملة لكافة الإدارات والفروع والمراكز المشمولة في خطة 2013م جميعها ضمن ما تم إصداره وتغطيته، إذ كانت هناك دراسة لكافة الملاحظات ومناقشتها مع الإدارات المعنية ووضع الحلول التصحيحية لها ومراجعتها مع لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية ومتابعتها بشكل مستمر. أما تقارير المراجعة فتم بحثها وإعداد تقارير مراجعة عنها والمواضيع الطارئة الموجهة من مؤسسة النقد أو لجنة المراجعة بالبنك أو الإدارة، إضافة إلى المراجعة والتأكد من إتمام عمليات التصحيح وفق التوصيات الواردة في التقارير.

الجهود المبذولة لإنجاح كل ذلك كانت سيدة الموقف. فقد تم استقطاب الكفاءات المهنية للعمل ضمن فريق المراجعة الداخلية، وتدريب الكوادر الحالية لتسريع تحقيق المهام والأهداف ضمن الإطار الزمني المحدد لخطة المراجعة الداخلية. هذه الجهود شملت كذلك تطوير إجراءات تنفيذ العمل باستخدام نظام آلي يقوم بتنظيم وحفظ أعمال المراجعة الداخلية، ويساعد في وضع الخطط المستقبلية عبر بيانات توضح سير العمل والإحصائيات لكافة المدخلات.

ولما للجودة من أهمية قصوى، فقد كان لها نصيب كبير في التطوير والتحسين، وذلك عبر وحدة تأكيد الجودة لرفع مستوى جودة الأداء وتطوير وسائل العمل وتحسين مخرجات أنشطة القطاع. ولم تخلُ الجهود من المتابعة عبر إدارة مكافحة الاحتيال لحالات الاحتيال والغش واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع كل حالة على حدة وإجراء التحقيقات والتنسيق مع الإدارات ذات العلاقة في البنك والجهات الرسمية.

الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية

الالتـزام بأحـكام الشريعـة الإسـلامية هـي بمثابـة العمـود الفقـري لبنـك البـلاد، فـكل تعاملاتـه تقـوم عليهـا بـكل فخـر واعتـزاز. لذلـك كانـت الأولويـة الأولى للبنـك عـبر إدارتـه وموظفيـه. ولا غرابـة أن يسـعى البنـك ليكـون الأوسـع شـهرة في عـالم المصرفيـة الإسـلامية. كخطـوة في هـذا الاتجـاه، تـم تشـكيل الهيئـة الشرعيـة لبنـك البـلاد، وهـي هيئـة مسـتقلة، ذات لوائـح وأهـداف ومهـام وصلاحيـات ومسـؤوليات واضحـة. يرتبـط بهـذه اللجنـة مـن الناحيـة الفنيـة قطـاع الشرعيـة، ويعامـل إداريـاً وماليـاً معاملـة قطاعات البنك الأخرى.

وتتكـون الهيئـة مـن سـتة أعضـاء ممـن لهـم بـاع طويـل وإسـهامات جليلـة في العلـم الشرعـي والتخصـص في المعامـلات الماليـة المعـاصرة. تتفـرع عـن هـذه الهيئـة لجنـة تحضيريـة فيهـا أربعـة مـن أعضـاء الهيئـة الشرعيـة، مهمتهـا دراسـة أفـكار المنتجـات والخدمـات وتحضـير المواضيـع للهيئـة الشرعيـة، والبـت في المواضيـع المسـتعجلة منهـا. ولقـد قـام القطـاع بإصـدار سلسـلة مطبوعـات المجموعـة الشرعيـة التـي تعنـى بنـشر الرسـائل والبحـوث العلميـة ذات العلاقـة بالاقتصـاد الإسـلامي وفقـه المعامـلات الماليـة، وعددهـا (10) إصـدارات. وكذلـك قامـت بإصـدار مـا يزيـد عـن 300 توجيـه، وكتـاب يجمـع قـرارات وتوجيهـات الهيئـة الشرعيـة بالإضافـة إلى التدريب الشرعي لموظفي البنك.

وينقسم قطاع الشرعية إلى إدارتين:

الأولى: إدارة أمانـة الهيئـة الشرعيـة، وهـي معنيـة بإعـداد البحـوث والدراسـات، والتحضـير لأعـمال الهيئـة الشرعيـة والتنسـيق لهـا، وتبليـغ قراراتهـا وتوجيهاتهـا، فهـي باختصـار حلقـة الوصـل العمليـة بـين البنـك والهيئة الشرعية.

الثانيـة: إدارة الرقابـة الشرعيـة، ودورهـا التأكـد مـن صـدور إجـازة مـن الهيئـة الشرعيـة بشـأن كل عمـل أو نشـاط يقـوم بـه البنـك، ليتـم بعدهـا التحقـق مـن أن التطبيـق الفعـلي متوافـق لمـا صـدر عـن الهيئـة الشرعيـة بشأنه، وإعداد تقارير دورية ترفعها للهيئة الشرعية.

قطاع تقنية المعلومات

لقطـاع تقنيـة المعلومـات أهميـة قصـوى في بنـك البـلاد. لذلـك حـرص البنـك أن يطـوره باسـتمرار ليصـل بـه إلى كفـاءة واحترافيـة عاليـة ترقـى بـأداء عمليـات وخدمـات البنـك. ويتـولى مهـام هـذا القطـاع المديـر التنفيـذي للمعلومات. ويتكون قطاع تقنية المعلومات من عدة أقسام:

- تطوير وحلول تقنية المعلومات.
- البنية التحتية وعمليات تقنية المعلومات.
- إدارة الجودة.
- إدارة المشاريع.
- الاتصالات والشبكات.
- التحكم والالتزام بتقنية المعلومات.

ومـن حـرصِ البنـك واهتمامـه بهـذا القطـاع، كان هـو البنـك الأول في الـشرق الأوسـط الـذي يتمكـن مـن تنفيـذ ترقيـة نظـام T24 بنجـاح (مـن R8 إلى R11) ، والتـي اسـتحق عليهـا جائـزة «**تحسـين الكفـاءة**» مـن شركـة Temenos. بالإضافـة إلى أنـه أول بنـك في المملكـة العربيـة السـعودية يقـوم بنقل IPv6. إنجازات القطاع تشمل ولا تقتصر على :

- تحسين وتطوير موقع بنك البلاد.
- التحويل من النسخة R8 في T24 Application (Core Banking) الى R11.
- تطبيق المصرفية عبر الجوال على هواتف ويندوز.
- الترقية السنوية لنظام فيزا وماستر كارد.
- تطبيق نظام «مباشر» لشركة البلاد المالية.
- تطبيق خدمات الاكتتاب العام من خلال خدمة الانترنت المصرفية الإصدار 2.
- تطبيق الاصدار الجديد من «سداد».
- الانتقال من نظام تخزين IBM إلى EMC.
- تطبيق مشروع BPM لتقسيط السيارات.
- ترقية رابط الاتصال مع ويسترن يونيون.

ومـا عـام 2013م إلا مجـرد نقطـة انطـلاق تحفزنـا عـلى الإبـداع ومواصلـة التحسـين والتطويـر لمـا هـو قـادم في 2014م، والتفـوق بمـا نمتلكـه مـن رؤيـة واضحة في قطاع تقنية المعلومات.

« البلاد » يحصد جائزة أفضل مؤسسة مالية لحماية البطاقات الائتمانية ومكافحة الاحتيال للمرة الرابعة على التوالي

حصـد بنـك البـلاد شـهادة الريـادة (PCI-DSS) كأفضـل مؤسسـة ماليـة في الـشرق الأوسـط في إدارة حمايـة بيانـات البطاقـات الائتمانيـة المصرفيـة ومكافحـة الاحتيـال للعـام 2013م للمـرة الرابعـة عـلى التـوالي، وهـي شـهادة ترصـد مسـاهمات البنـوك والمصـارف في إدارة حمايـة بيانـات البطاقـات الائتمانيـة المصرفيـة ومكافحـة الاحتيـال والمخاطـر عـلى مسـتوى قطـاع الخدمـات الماليـة بشـكل فعـال، تقدمهـا شركـة «Truswave» العالميـة بالتعـاون مـع «فيـزا» العالميـة. ويعتـبر بنـك البلاد أول بنك في المملكة يفوز بهذه الشهادة من عام 2010م.

قطاع الموارد البشرية

كان عام 2013م هو عام التحول والتغيير لقطاع الموارد البشرية. قام البنك باستخدام بيت خبرة معروف في مجال الموارد البشرية لمراجعة جميع أنظمة الموارد البشرية. وقد تم التعهد بأكثر من ثمانية مشروعات. يتم توجيه هذه المشاريع نحو تحسين ممارسات الموارد البشرية في البنك. بالإضافة إلى ذلك، تمت إعادة هيكلة قطاع الموارد البشرية لتعكس الدور الجديد الذي تخطط أن تلعبه في دعم الاستراتيجية الجديدة للبنك. قطاع الموارد البشرية يعمل بقوة على تطوير قدراته وجذب الكوادر الجديدة للدعم في عملية التحول وتحقيق الأهداف والمهام المسندة إليه.

يتولى قطاع الموارد البشرية مهام رئيسية، تتمثل في:

- جذب كفاءات جديدة من السوق لدعم عمليات البنك وخطة التوسع.
- تطوير أصحاب المهارات وتزويدهم بأدوات التطوير والتحسين على الصعيد المهني والشخصي.
- الحفاظ على الكفاءات عبر العديد من البرامج والخطط، كالقروض وفرص الترقي والتقدم الوظيفي وبرامج المشاركة بالأسهم.
- تقديم خدمات الجودة لسفراء بنك البلاد.
- تصميم برامج الحوافز التنافسية لمسار أعمال الموظفين الذي يحفزهم لتحقيق الأهداف الموضوعة.
- خلق بيئة عمل مهنية لتعزيز الأداء الأمثل.
- بناء الثقافة التنظيمية المبنية على التعاون، والابتكار، والثقة.

ننظر إلى القطاع في عام 2014 ليس كمقدم للخدمة فحسب ، إنما كشريك في الأعمال ، وذلك عن طريق التأكد من إيصال الإرشادات العامة والرؤية الجديدة للبلاد لجميع موظفي البنك ، مما يجعل من هذا القطاع حجر أساس في دعم جميع القطاعات الأخرى في البنك لتطبيق الاستراتيجية الجديدة.

قطاع العمليات

يقوم القطاع بأدوار مهمة لنجاح أي عمل ؛ حيث طبق أحدث البرامج الآلية لخدمة العملاء ، والتي ساهمت في تقليص الدورة المستندية لعمليات الفروع ، مع مراعاة النواحي التنظيمية وإدارة المخاطر والسيطرة عليها وكذلك الرقابة الفاعلة. فقد تم إنشاء مستودع لحفظ مستندات البنك بتنظيم أرشفتها لسهولة الرجوع إليها، ويجري العمل حالياً على وضع نظام حفظ آلي بعد تصوير كافة المستندات وإتاحة القدرة لصاحب العلاقة الإطلاع على المستندات بكل يسر وسهولة.

قطاع الخدمات الإدارية

قطاع الخدمات الإدارية مسؤول عن تأمين الخدمات الإدارية والممتلكات من فروع وإدارات ومواقع أخرى يزاول فيها البنك أعماله فيما يخص المشتريات والعقود والاستشارات والمتابعة الهندسية والأمن والخدمات الأخرى. إضافة لذلك فهو يشارك في رفع الموازنات التقديرية ودراسة التكاليف الإنشائية والإدارية لمشاريع البنك، ومسؤولية تقديم الدعم والمساندة الإدارية التي تحتاجها فروع وقطاعات البنك. ومما تم إنجازه أن قام فريق قطاع الخدمات الإدارية والممتلكات بجميع إداراته وأقسامه خلال عام 2013م بطرح وتنفيذ وتجهيز وتسليم عدد من مشاريع البنك على النحو التالي:

مشاريع فروع البلاد

تم تنفيذ تسعة فروع للبلاد خلال العام 2013م : السدحان – الرياض، سراة عبيدة، فرع الحوية –الطائف، طريق الهجرة – المدينة المنورة، عرقة – الرياض، رابغ، الخليج – بريدة، العريجاء – الرياض، النسيم الغربي – الرياض.

مشاريع فروع الصرافة – إنجاز

تم تنفيذ (11) فرع صرافة إنجاز خلال العام 2013م في كل من: فرع تبوك المنشية (نقل) / فرع صناعية الأمير سلمان – الرياض / فرع ينبع الحدائق / فرع صناعية الدمام / فرع الحمراء – الأحساء (نقل/ فرع شرورة / فرع الدمام الرئيسي (توسعة) / فرع الخرج / فرع البلد – جدة (توسعة) / فرع طريق الهجرة – المدينة المنورة / فرع مطار الملك خالد – الرياض.

مشاريع أخرى:

تم بحمد الله إطلاق مشروع تجهيز المبنى الجديد للإدارة العامة للبنك ، والمتوقع اكتماله في نهاية 2014م. وكذلك إطلاق مشروع المقر الجديد لشركة البلاد المالية، بالإضافة إلى إعادة تأهيل وتجهيز المبنى المقابل للإدارة العامة بالملز.

مشاريع تنفيذ أجهزة الصرف الآلية

تم تسليم عدد من مشاريع أجهزة الصراف الآلي في مختلف مناطق المملكة على النحو التالي:

- - عدد (43) صراف آلي سيار.
- - عدد (44) صراف آلي غرف.
- - عدد (98) صراف آلي صالة.
- - تشغيل عدد (128) جهاز صراف آلي خلال عام 2013م.

قطاع القانونية

هو قطاع رئيسي تقوم عليه معاملات البنك والإجراءات التي يتخذها بشكل يومي. ويقوم قطاع القانونية بمهام متخصصة تركز بشكل أساسي على توفير الاستشارات والشؤون القانونية التي تدعم أعمال كافة إدارات وفروع البنك وفقاً لسياسته المعتمدة، وتتمثل أهداف وأغراض الإدارة في الحماية والمحافظة على حقوق وأموال البنك والدفاع عنها واقتضائها من الغير، وإبداء المشورة القانونية، ومباشرة الإجراءات القانونية والقضائية لاقتضاء حقوقه قبل الغير والدفاع عن مصالحه فيما يُرفع ضده من دعاوى لجميع قطاعات البنك وفروعه.

قطاع المالية

يعمل قطاع المالية على إعداد الميزانيات ، إدارة الأصول الثابتة، وضع الاستراتيجيات المالية، بالإضافة إلى حسابات الزكاة والضرائب. كما يركز قطاع المالية بشكل رئيسي في العمل على ضمان توفير جميع التقارير المالية للإدارة في الوقت المناسب وبدقة عالية ، لتمكين الإدارة من اتخاذ قرارات استراتيجية تدعم صناعة القرار لأعمال البنك.

ولضمان تحقيق هذه الغاية ، استمر العمل في عام 2013 على توظيف التقنية وتحسين عمليات إعداد التقارير والميزانيات بشكل آلي. مع ضمان الاتباع التام لمعايير مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية لإعداد التقارير.

قطاع التسويق والتواصل

لم يخفَ على الكثير التواجد الإعلامي والتسويقي المميز لبنك البلاد خلال 2013م عبر العديد من الحملات التسويقية الخاصة بالمنتجات التي تقدمها قطاعات الأعمال وكذلك حملات البلاد مبادرة، والتي تعتبر نافذة الخدمة الاجتماعية التي يقدمها البلاد لهذا المجتمع المبارك، فبدأ بتحويل الأقوال إلى أفعال عبر تنفيذ مشروع تفطير الصائمين وكسوة العيد وإنشاء تطبيق الهواتف الذكية (فاذكروني) الذي تم إهداؤه لعامة المسلمين في شهر رمضان من العام ذاته. كما يستمر بنك البلاد في نهجه التسويقي بالموازنة بين العائد على الاستثمار والعائد على المجتمع في جل مشاركاته أينما حل.

ويواصل قطاع التسويق والتواصل مساندة قطاعات الأعمال والقطاعات المساندة الأخرى مما تحتاجه لإظهار دورها وعكس احترافية البنك لدى الجمهور والمتلقي وذلك من خلال التواصل الداخلي والعلاقات العامة. بل ويواصل البنك دوره من خلال الأبحاث والتسويق بدعم قطاعات الأعمال بالمعلومات والإحصاءات المساندة لتطبيق استراتيجية البنك. هذا إضافة إلى مهام قطاع التسويق والتواصل الرئيسة من خلال الاستفادة من كافة سبل التواصل من خلال الوسائل التقليدية والرقمية لترسيخ سمة بنك البلاد التجارية كمصرف إسلامي رائد وعصري.

شركة البلاد المالية

تقدم شركة البلاد المالية العديد من الخدمات والحلول الاستثمارية المبنية على أسس الشريعة الإسلامية، كما تستثمر معرفتها الدقيقة وخبرتها وصلاتها المتميزة في السوق السعودية لخدمة عملائها ومساعدتهم في بلوغ أهدافهم الاستثمارية إذ إن الشركة حاصلة على كافة التراخيص من هيئة السوق المالية مما يتيح لها القيام بجميع الأنشطة الاستثمارية. وتشتمل خدمات الشركة على المصرفية الاستثمارية، إدارة الأصول، الوساطة وإدارة الأبحاث والمشورة.

المصرفية الاستثمارية

تقدم إدارة المصرفية الاستثمارية مجموعة فريدة من الخدمات المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تعد الإدارة رائدة في تقديم خدمات تمويل الشركات من خلال إدارة وتنفيذ الاكتتابات العامة، وطرح الاكتتاب الخاص، واكتتابات حقوق الأولوية، وعمليات الاندماج والاستحواذ، وتقدم منتجات مختلفة استناداً إلى احتياجات العميل، كما تقوم بإعداد التقييم المالي للشركات لمساعدتها في معرفة احتياجاتها المالية. ويتم ذلك من خلال فريق متخصص يتمتع بقدر عال من الخبرة والكفاءة المهنية. كما تتمتع الشركة بعلاقاتها المهنية الواسعة مع

« البلاد المالية » تحصد جائزة تقديرية عن صندوقها « عقار »

حصلت «البلاد المالية» على جائزة تقديرية لصندوق أسهم الشركات العقارية الخليجية «عقار» وذلك لفئة «الأسهم الخليجية»، خلال حفل جوائز مؤسسة MENA Fund Manager، الذي اقيم في دبي، والذي يعد أكبر تجمع من نوعه لمديري صناديق الاستثمار بالمنطقة. وتعتمد جوائز المؤسسة على عدة معايير منها الأداء المتميز والسياسة الاستثمارية والهيكلية لصناديق الاستثمار.

بيوت الخبرة المالية والقانونية والمحاسبية والتي تستخدمها لخدمة عملائها لتحقيق أهدافهم. وللشركة قاعدة بيانات عريضة تضم أغلب القطاعات الصناعية والعقارية والخدمية.

إدارة الأصول

تقوم مجموعة إدارة الأصول في شركة البلاد المالية بتقديم خدمات إدارة المحافظ الخاصة وإدارة مجموعة من الاستثمارات العامة مثل «المرابح» وهي صناديق أسواق المال الإسلامية ، بالإضافة إلى عدد من صناديق الأسهم الإسلامية مثل : إثمار، عقار، أموال، أصايل، السيف ، وغيرها من منتجات إدارة الأصول. تغطي تلك المنتجات العديد من أصناف الأصول مثل الأسهم ، أسواق المال الإسلامية ، والعقارات. ويمثل العام 2013 العام الأول من استراتيجية النمو الخمسية ، حيث أن أبرز ما يميز هذه المنتجات هو الأداء العالي والتطبيقات الاستثمارية ذات العوائد الممتازة والخاضعة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

الوساطة

تخدم مجموعة الوساطة في شركة البلاد المالية العملاء وطلبات التداول الخاصة بهم في سوق الأسهم السعودي من خلال عدة قنوات تتسم بالفاعلية وسهولة الاستخدام ، حيث تشمل خدمات التداول عبر الهاتف والاتصال المباشر مع الوحدة المركزية لتداول الأسهم المحلية والتي يقوم من خلالها نخبة من الوسطاء ذوي الكفاءات المتميزة بتنفيذ الأوامر مباشرة في السوق وتقديم أحدث الأخبار والمستجدات في سوق الأسهم المحلية. بالإضافة إلى ذلك تقدم الشركة خدمات التداول عن طريق الإنترنت مما يتيح لعملائها سهولة الاطلاع على الأسعار وبيع وشراء الأسهم السعودية عن طريق الموقع الإلكتروني والتي تتميز بالسرعة وسهولة الاستخدام ، وبأنها خيار اقتصادي وآمن ، أو عبر منصة التداول (E-Tadawul) القائمة على الإنترنت. أيضا تقدم مجموعة الوساطة في شركة البلاد المالية خدماتها من خلال نظام جديد للتداول ، وتسعى إلى زيادة قنوات التداول من نافذة الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية ، وتحرص المجموعة على مواكبة كل جديد من شأنه تحسين تجربة المستخدم وتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل.

إدارة الأبحاث والمشورة

يسعى الفريق الاستشاري والبحثي بإدارة الأبحاث والمشورة بالبلاد المالية إلى رفع الوعي بين المستثمرين بصفة عامة من خلال إصدار العديد من المنتجات التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بطريقة ملائمة من خلال:

- إعداد التقارير التي تغطي أسواق المال السعودية والشركات المدرجة بها.
- زيادة الوعي بين المستثمرين والإبلاغ عن تطورات الأسواق بطرق سهلة ومبسطة ليسهل إيصالها إلى كافة شرائح المستثمرين.
- تغطية كاملة للسوق ، مثل التقارير اليومية والأسبوعية.
- تغطية مفصلة لمختلف القطاعات السوقية.
- تغطية مفصلة لبعض الشركات المختارة ، والتي تمثل قطاعات مختلفة.
- تتميز منتجاتنا عن المنافسين من خلال تقديم تقارير مفصلة بشكل كبير، وخاصة تقارير القطاع المصرفي وتقارير قطاع التأمين ، والتي تعد فريدة من نوعها في السوق.
- نقوم بتطوير التقارير اليومية والأسبوعية الخاصة بنا لتكون متاحة للعامة من خلال مختلف قنوات النشر.

شركة البلاد العقارية المحدودة

تم إنشاء شركة البلاد العقارية المحدودة (شركة ذات مسؤولية محدودة) بتاريخ 1427/3/26هـ الموافق 2006/4/24م وفقاً لنظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 6 وتاريخ 1385/3/22هـ وصدر لها السجل التجاري رقم 1010223341 بتاريخ 1427/8/24هـ وذلك لغرض شراء وبيع وإفراغ ورهن العقارات وفكها وتأجيرها ومسك وإدارة الأصول المفرغة لصالح البنك وللغير.

أغراض الشركة

شراء وبيع وإفراغ ورهن العقارات وفكها وتأجيرها ومسك وإدارة الأصول المفرغة لصالح البنك وللغير.

شراء مقر الإدارة العامة

اشترى البنك برجاً عقارياً يقع بمواجهة ميدان القاهرة على تقاطع طريق مكة مع طريق الملك فهد بمدينة الرياض ليكون مقراً للإدارة العامة للبنك، ويأتي ذلك حرصا من مجلس الادارة والإدارة التنفيذية للبنك على توفير أفضل بيئة عمل للموظفين.

« البلاد» في مقدمة أفضل 100 علامة تجارية بالمملكة

جاءت العلامة التجارية لـ «بنك البلاد» ضمن أفضل 100 علامة تجارية سعودية رواجاً خلال عام 2013، وحضوراً في أذهان سكان البلاد، وفق استطلاع واسع الانتشار بالمملكة العربية السعودية قامت به شركة leap، وقد كرم وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، بنك «البلاد» بهذه المناسبة لتحقيقه هذا الإنجاز المتميز الذي يعد امتداداً للعديد من الاستحقاقات في مجال العلامات التجارية وتعزيزاً لدوره وتنافسيته. وجاء هذا التصنيف الذي وضع سمة «البلاد» في ريادة العلامات المحلية ، حيث كان الرابع والعشرين بالجملة من ضمن المائة علامة ، والرابع ضمن القطاع المصرفي ، وذلك وفق استطلاعٍ للرأي قامت به أحد الجهات المستقلة برعاية من صحيفة الوطن أعلنت نتائجه مساء يوم الاحد 22-12-2013 .

مدير قطاع التسويق والتواصل الأستاذ محمد بن راشد أبالخيل يستلم من معالي وزير الإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة درع أفضل مائة علامة.

جميلٌ هو البحرُ يحكي النجمَ فموجٌ سوالٍ وموجٌ أملْ

تقرير مجلس الإدارة

السادة مساهمي بنك البلاد
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،،

يسر مجلس الإدارة أن يقدم لمساهمي بنك البلاد التقرير السنوي عن أداء البنك وأنشطته الرئيسية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

النتائج التشغيلية

بلغ صافي دخل السنة 729 مليون ريال سعودي بانخفاض بلغ 22.6% عن العام 2012. ويرجع هذا الانخفاض الى تحقيق البنك دخل استثنائي يقدر بمبلغ 373 مليون ريال سعودي نتج عن بيع البنك لقطعة أرض في محافظة الدرعية في الربع الأول من العام 2012 وعند استبعاد هذا الدخل الاستثنائي يبلغ صافي الدخل التشغيلي للعام 2012 مبلغ 569 مليون ريال ويقدر نمو صافي الدخل التشغيلي للعام 2013 بنسبة 28.2% عن العام 2012. وترجع هذه الزيادة الى نمو دخل العمليات المصرفية بنسبة 10.4% لتبلغ 1,917 مليون ريال سعودي بنهاية عام 2013، وذلك نتيجة لتحسن في الدخل من الأنشطة الرئيسية المتضمنة محفظة التمويل والاستثمار ، حيث بلغ النمو 13% مقارنة بالعام 2012 لتبلغ 947 مليون ريال سعودي.

وقد بلغ النمو في صافي دخل وأتعاب العمولات مقارنة بالعام 2012 نسبة 3.2% لتبلغ 666 مليون ريال سعودي. وكذلك نمت مكاسب تحويل العملات الأجنبية بنسبة 5 % عن العام 2012 لتبلغ 246 مليون ريال سعودي. وفي جانب مصاريف العمليات التشغيلية فقد ارتفعت بنسبة 1.7 % مسجلة 1,188 مليون ريال سعودي متضمنه 170 مليون ريال سعودي لقاء مخصصات مجنبة محفظة التمويل والموجودات المالية الأخرى وذلك بانخفاض قدره 38% عن ما تم تجنيبه في العام 2012 وذلك لتدعيم المركز المالي للبنك ومقابل النمو في محفظة التمويل.

كما تم في العام 2013 افتتاح 14 فرعا جديدا لبنك البلاد ليبلغ عدد الفروع العاملة 102 فرعاً، وكذلك تم إضافة عدد 7 مراكزً للحوالات (إنجاز) ليبلغ عدد المراكز 151 مركزاً بنهاية عام 2013 .

وفي مجال البنكية الإلكترونية تم تشغيل 128 جهازاً للصرف الآلي ليبلغ عدد الاجهزة العاملة في نهاية 2013 عدد 856 جهازاً تغطي مناطق المملكة العربية السعودية. كما تم إضافة 372 جهازا لنقاط البيع خلال العام 2013 ليبلغ عددها 2,123 جهازاً بنهاية عام 2013.

المركز المالي

بلغت موجودات البنك بنهاية عام 2013 مبلغ 36,323 مليون ريال سعودي ، وقد مثّل ذلك ارتفاعا بنسبة 22 % عن العام الماضي، وارتفعت ودائع العملاء بنهاية العام الحالي حيث بلغت 29,108 مليون ريال سعودي، مسجلة ارتفاعا بمبلغ 5,366 مليون ريال سعودي عن العام السابق بارتفاع قدرة 22.6 %. كما ارتفع صافي محفظة التمويل بنهاية عام 2013 الى 23,415 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 18,256 مليون ريال سعودي للعام السابق أي بارتفاع قدرة 28.3%.

حقوق المساهمين

بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام 2013 مبلغ 5,101 مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ 4,371 مليون ريال سعودي كما في نهاية عام 2012، وقد بلغ عدد الأسهم العادية المصدرة حوالي 400 مليون سهم. بلغ معدل كفاية رأس المال بنهاية عام 2013 نسبة 17.14%مقارنة بالحد الأدنى المطلوب وهو 8%.

قام البنك بزيادة رأس المال من 3 مليار ريال سعودي إلى 4 مليار ريال سعودي وذلك عن طريق منح أسهم بواقع (1) سهم لكل (3) أسهم ليصبح عدد الأسهم 400 مليون سهم.

هذا وقد حقق البنك عائدا على متوسط الموجودات بلغ 2.2% في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 15.4% وبلغت ربحية السهم 1.82 ريال للسهم الواحد.

الزيادة في صافي الدخل
%28.2

حقق البنك دخل استثنائي يقدر بمبلغ 373 مليون ريال سعودي نتج عن بيع البنك لقطعة أرض في محافظة الدرعية

عند استبعاد هذا الدخل الاستثنائي يبلغ صافي الدخل التشغيلي للعام 2012 مبلغ 569 مليون ريال

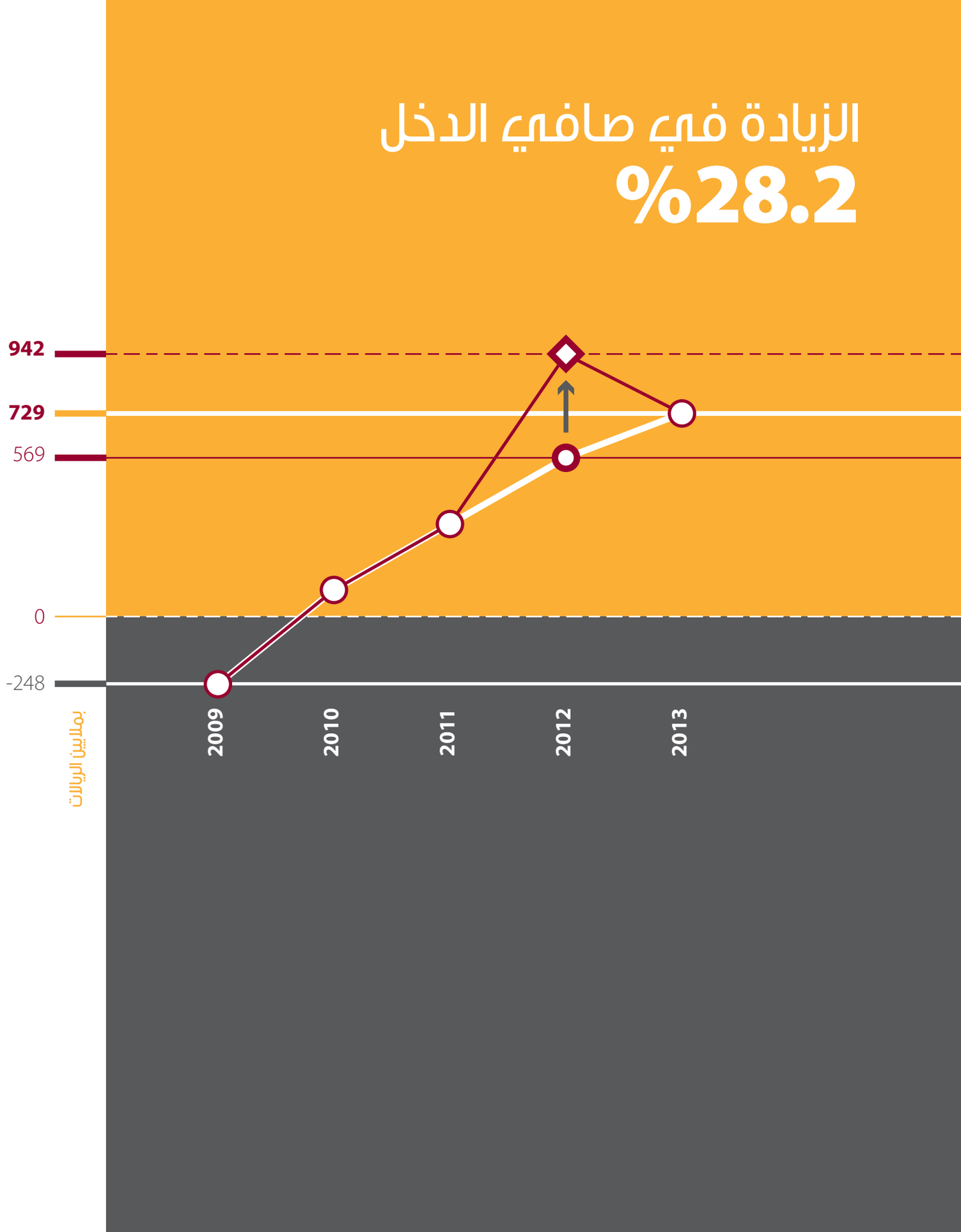

نمو دخل العمليات المصرفية

%10.4

نما دخل العمليات المصرفية بنسبة 10.4%
ليبلغ 1,917 مليون ريال سعودي بنهاية عام 2013،
وذلك نتيجة لتحسن في الدخل من الأنشطة الرئيسية
المتضمنة مجفظة التمويل والاستثمار

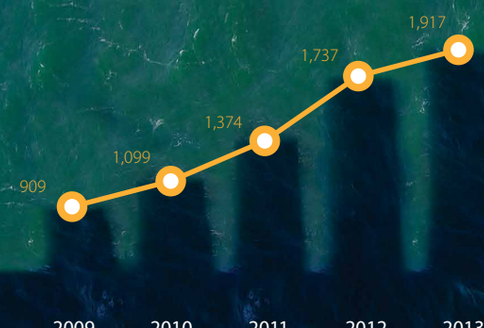

إجمالي دخل العمليات
بملايين الريالات السعودية

الزيادة في عدد الصرافات

تـم تشـغيل 128 جهازاً جديدًا للـصرف الآلي ليبلغ عدد الاجهزة العاملة في نهاية 2013 عـدد 856 جهـازاً

الزيادة في عـدد الفـروع

تـم في العـام 2013 افتتـاح 14 فرعـا جديـدًا لبنك البلاد ليبلغ عدد الفروع العاملة 102 فرعاً

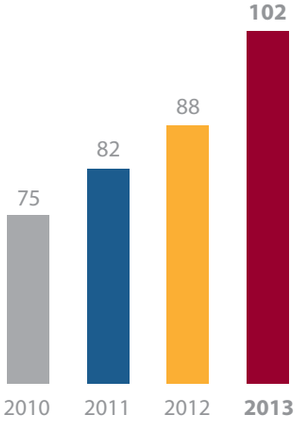

مقارنات مالية

أ) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحدة:

(بملايين الريالات السعودية)

البنود	2013	2012	2011	2010	2009
الاستثمارات، صافي	**1,667**	1,537	951	1,611	1,534
التمويل، صافي	**23,415**	18,256	13,780	12,290	11,014
إجمالي الأصول	**36,323**	29,778	27,727	21,117	17,411
ودائع العملاء	**29,108**	23,742	23,038	16,932	13,721
إجمالي المطلوبات	**31,222**	25,407	24,311	18,014	14,409
إجمالي حقوق الملكية	**5,101**	4,371	3,416	3,103	3,002

ب) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة الدخل الموحدة:

(بملايين الريالات السعودية)

البنود	2013	2012	2011	2010	2009
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	**947**	840	703	625	548
صافي دخل وأتعاب العمولات	**666**	645	458	342	280
صافي مكاسب تحويل عملات أجنبية	**245**	234	189	121	47
إجمالي دخل العمليات	**1,917**	1,737	1,374	1,099	909
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات والموجودات المالية الأخرى، صافي	**(5)**	-	-	47	61
مخصص انخفاض التمويل، صافي	**175**	275	252	242	302
إجمالي مصاريف العمليات	**1,188**	1,168	1,044	1,007	1,157
مكاسب غير تشغيلية *	**-**	373	-	-	-
صافي الدخل (الخسارة) للسنة *	**729**	942	330	92	(248)

*إن انخفاض صافي الدخل بنسبة 22.6% للعام 2013 مقارنة للعام 2012 هو نتيجة لتحقيق البنك دخل استثنائي يقدر بمبلغ 373 مليون ريال سعودي نتج عن بيع البنك لقطعة أرض في محافظة الدرعية في الربع الأول من العام 2012.

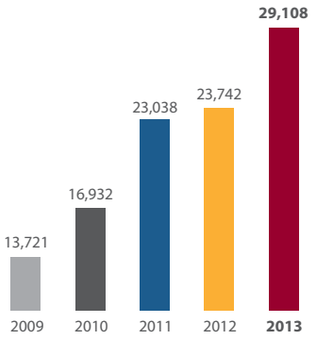

الزيادة في **ودائع العملاء**

%22.6

بملايين الريالات

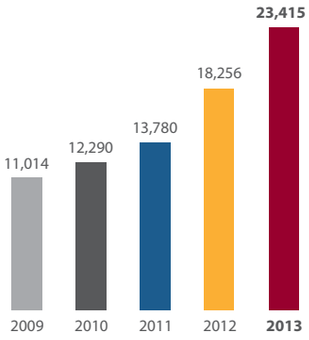

الزيادة في **صافي التمويل**

%28.3

بملايين الريالات

النشاطات الرئيسية

لأغراض إدارية يتكون البنك من خمسة قطاعات أعمال مصرفية رئيسية كالتالي:

قطاع الأفراد (التجزئة)	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالايداعات، تمويل الأفراد، الحوالات وصرف العملات الأجنبية.
قطاع الشركات	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والمؤسسات المالية كالودائع و التمويل و الخدمات التجارية للعملاء.
قطاع الخزينة	يشمل سوق المال والتجارة وتقديم خدمات الخزينة.
قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	يشمل خدمات إدارة الاستثمار و أنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل و إدارة وترتيب و تقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.
أخرى	وتشمل جميع وظائف قطاعات المساندة الاخرى.

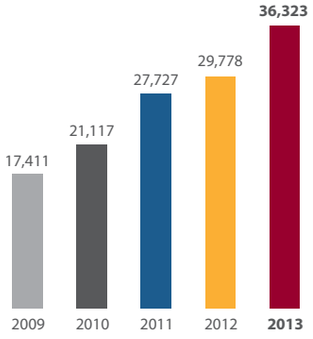

الزيادة في **إجمالي الموجودات**

%22

بملايين الريالات

فيما يلي ملخص لجميع نشاطات البنك الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2013

بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	12,229,036	14,777,653	7,774,105	288,500	1,254,014	36,323,308
مصاريف رأسمالية	64,843	108	94	4,024	453,946	523,015
إجمالي المطلوبات	19,067,695	10,114,583	901,056	121,079	1,018,006	31,222,419
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	400,802	462,333	43,998	1,104	38,385	946,622
رسوم ودخل العمولات وأخرى، صافي	659,284	114,716	74,888	65,566	56,152	970,606
إجمالي دخل العمليات	1,060,086	577,049	118,886	66,670	94,537	1,917,228
مخصص خسائر التمويل ، صافي	63,457	111,830	-	-	-	175,287
مخصص خسائر الموجودات المالية الأخرى، صافي	-	-	(5,340)	-	-	(5,340)
استهلاك و إطفاء	81,592	5,983	596	353	-	88,524
إجمالي مصاريف العمليات	814,519	308,827	30,016	34,698	-	1,188,060
الدخل من أنشطة العمليات	245,567	268,222	88,870	31,972	94,537	729,168
مكاسب غير تشغيلية	-	-	-	-	-	-
صافي دخل السنة	245,567	268,222	88,870	31,972	94,537	729,168

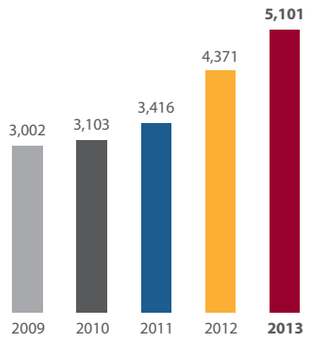

الزيادة في **حقوق المساهمين**

%16.7

بملايين الريالات

التحليل الجغرافي للإيرادات

تحليل لإجمالي الإيرادات حسب المناطق (بملايين الريالات السعودية)

	الوسطى	الغربية	الشرقية	الإجمالي
إجمالي الإيرادات للعام 2013	1,076	548	293	1,917

تتحقق معظم ايردات البنك بشكل رئيسي من نشاطاته داخل المملكة العربية السعودية. ولا يوجد للبنك أية فروع أو شركات تابعة مؤسسة أو تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

الشركات التابعة

أسم الشركة	تاريخ التأسيس	النشاط الرئيسي	رأس المال	مقر الشركة الرئيسي	الدولة محل التأسيس	نسبة الملكية
شركة البلاد للاستثمار	20 نوفمبر 2007	القيام بخدمات الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتمثلة في التعامل والترتيب والإدارة وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية	200 مليون ريال سعودي	الرياض، المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	%100
شركة البلاد العقارية المحدودة	17 سبتمبر 2006	القيام بإجراءات التسجيل المتعلقة بالضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه	500 ألف ريال سعودي	الرياض، المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	%100

الخطط المستقبلية

اعتمد مجلس إدارة البنك استراتيجية الخمس سنوات والتي تركز على التوجهات المستقبلية، النمو عن طريق تعزيز حزمة المنتجات، خدمة العميل، الاستخدام الفعال لمرافق البنية التحتية، أتمتة المنتجات والخدمات والقنوات للحصول على ربحية أعلى للمنتجات وقطاعات الأعمال.

يتبع البنك خطة طموحة لتطوير موظفيه وذلك لتعزيز القيادة والتدريب على النظام الأساسي للبنك عن طريق وضع مبادرات جديدة لاجتذاب واستبقاء المواهب الجيدة.

إدارة المخاطر

يتعرض البنك من خلال أنشطته إلى مخاطر، وهي جزء أساسي من طبيعة أعمال البنك، وتتم مراقبة وإدارة هذه المخاطر من خلال مجموعه المخاطر بالبنك والتي تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وقد ورد وصف كامل لهذه المخاطر بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة من 29 إلى 33 باعتبارها جزءاً فاعلاً لتقرير مجلس الإدارة.

المعايير المحاسبية المطبقة

يتبع البنك في إعداد قوائمه المالية الموحدة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية. ولا توجد هناك أي اختلافات جوهرية عن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

اعتمد مجلس إدارة البنك مجموعة شاملة من اللوائح الخاصة بحوكمة الشركات تخضع لأحكام وشروط النظام الأساسي للبنك، ونظام الشركات السعودي، ونظام هيئة السوق المالية ولوائحه التنفيذية، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة .

وقد تم تطبيق جميع ما ورد في لائحة حوكمة الشركات فيما عدا:

المادة	نص المادة / الفقرة	أسباب عدم التطبيق
المادة السادسة فقرة (د)	يجب على المستثمرين من الأشخاص ذوي الشخصية الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم – مثل صناديق الاستثمار – الإفصاح عن سياستهم في التصويت و تصويتهم الفعلي في التقرير السنوي و كذلك الإفصاح عن كيفية التعامل مع أي تضارب جوهري للمصالح قد يؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة باستثماراتهم.	لا يملك البنك سلطة على هؤلاء المساهمين ذوي الصفة الاعتبارية لالزامهم بافصاح سياساتهم التصويتية والاستثمارية.
المادة الثانية عشرة فقرة (ط)	لا يجوز للشخص ذي الصفة الاعتبارية – الذي يحق له بحسب نظام الشركة تعيين ممثلين له في مجلس الإدارة – التصويت على اختيار الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة.	لا توجد شخصية اعتبارية بمجلس الإدارة.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من أحد عشر عضوا، تم انتخابهم في اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 1434/05/28هـ الموافق 2013/04/09م، لمدة ثلاث سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ 1434/06/07هـ الموافق 2013/04/17م وتنتهي بتاريخ 1437/07/09هـ الموافق 2016/04/16م.

قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة المنتهية عضويتهم والجدد :

الاسم	العضوية
معالي الأستاذ مساعد بن محمد السناني	منتهية
الأستاذ إبراهيم بن عبد الله السبيعي	منتهية
المهندس علي بن عثمان الزيد	منتهية
الأستاذ أديب بن عبد الله الزامل	منتهية
الأستاذ محمد بن عبدالله القويز	منتهية
المهندس عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى	جديد
الأستاذ فهد بن عبدالله بن دخيل	جديد
المهندس أحمد بن عبدالعزيز العوهلي	جديد
الأستاذ أحمد بن عبدالرحمن الحصان	جديد
الاستاذ خالد بن عبدالله السبيعي	جديد

اجتماعات الدورة السابقة للمجلس المنتهية بتاريخ 2013/04/16م، والتي انعقدت خلال الربع الأول من العام 2013م.

	تاريخ انعقاد الاجتماع	
الاسم	2013/01/14م	2013/03/12م
معالي الأستاذ مساعد بن محمد السناني	√	√
الأستاذ إبراهيم بن عبد الله السبيعي	√	√
الدكتور إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	√	√
الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	√	√
المهندس علي بن عثمان الزيد	√	X
الأستاذ أديب بن عبد الله الزامل	X	√
الأستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	√	√
الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي	√	√
الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	√	√
الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	√	√
الأستاذ محمد بن عبدالله القويز	√	√

وقد اجتمع مجلس الإدارة الحالي خمس مرات خلال عام 2013م، وفيما يلي سجل حضور هذه الاجتماعات

الاسم	تاريخ انعقاد الاجتماع				
	2013/04/09 م	2013/04/22م	2013/07/16م	2013/09/12–11م	2013/12/16م
الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	√	√	√	√	√
الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي	√	√	√	√	√
الدكتور إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	√	√	√	√	√
الأستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	√	√	√	√	√
المهندس عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى	√	√	√	√	X
الأستاذ فهد بن عبدالله بن دخيل	√	√	√	√	√
المهندس احمد بن عبدالعزيز العوهلي	X	√	√	√	√
الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	√	√	√	√	√
الأستاذ أحمد بن عبدالرحمن الحصان	√	√	√	√	√
الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	√	√	√	√	√
الاستاذ خالد بن عبدالله السبيعي	√	√	√	√	√

الأعضاء المشاركون في عضوية مجالس إدارات شركات مساهمة المدرجة وغير المدرجة

	الاسم	اسم الشركة	الصفة	نوع الشركة
1	الدكتور عبدالرحمن بن ابراهيم الحميد	الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة الراجحي القابضة	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة محمد ابراهيم السبيعي واولاده(ماسك)	عضو مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
		شركة أتش أن سي	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة

	الاسم	اسم الشركة	الصفة	نوع الشركة
2	الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي	الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة الاستثمار	مساهمة
		شركة مشاريع الأرجان	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة اكوان العقارية	عضو مجلس الإدارة عضو اللجنة التنفيذية	مساهمة مقفلة
		عضو في مجموعة من الشركات	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة وذات مسئولية محدودة
3	الأستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	شركة مجموعة السريع التجارية الصناعية	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة المراجعة عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	مساهمة
		شركة سدكو كابيتال	عضو لجنة المراجعة عضو لجنة المخاطر والتطبيقات	خاصة
		شركة أسواق البحر الأحمر المحدودة	عضو مجلس المديرين	خاصة
		بنك كونتام الأستثماري (دبي)	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المخاطر والتطبيقات عضو لجنة المراجعة	خاصة
		شركة كيبل النمو للتطوير المحدودة	رئيس مجلس المديرين	مختلطة، مشاركة مع مستثمر اجنبي
		شركة ديار الخيال للتطوير العقاري المحدودة	رئيس مجلس المديرين	خاصة
		مجموعة عبدالعزيز الصغير القابضة	عضو مجلس الإدارة	خاصة
		بستوسيد بنك (تونس)	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المخاطر	استثمار حكومي مملوك لوزارة المالية السعودية والحكومة التونسية
		شركة أركوما	عضو مجلس الإدارة	خاصة

	الاسم	اسم الشركة	الصفة	نوع الشركة
4	المهندس عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى	مجموعة عبداللطيف العيسى القابضة	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة اليسر للتقسيط	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة المباني الخفيفة المحدودة (سيبوركس)	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
		شركة السيربو السعودية	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
		شركة عقارات الخليج	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة الأنابيب السعودية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مدرجة
		الشركة المتحدة للإلكترونيات (أكسترا)	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مدرجة
		الشركة العربية لصناعة الورق	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
5	الأستاذ فهد بن عبدالله بن دخيل	الشركة الوطنية للخدمات البترولية (NPS)	عضو مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
		شركة الوفاء العالمية	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
		شركة الحكمة للاستثمار التجاري والصناعي	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
6	المهندس أحمد بن عبدالعزيز العوهلي	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مدرجة
		الشركة العالمية للبوليمرات	رئيس مجلس الإدارة	مختلطة – ذات مسئولية محدودة
		شركة سبكيم للتسويق	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
		شركة إيكترا السويسرية	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة – سويسرا
		شركة سبكيم للكيماويات	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
		الشركة العالمية للآسيتيل	عضو مجلس الإدارة	مختلطة – ذات مسئولية محدودة
		الشركة العالمية للميثانول	عضو مجلس الإدارة	مختلطة – ذات مسئولية محدودة
		شركة إندسور السعودية للحديد	رئيس مجلس الإدارة	مختلطة – ذات مسئولية محدودة
		شركة بشوف وكلاين الشرق الأوسط	عضو مجلس الإدارة	مختلطة – ذات مسئولية محدودة
7	الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقرن	شركة البلاد للاستثمار	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
		الغرفة التجارية الصناعية بالرياض	نائب رئيس مجلس الإدارة	مؤسسة أهلية
		شركة المكتبة للتسويق	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة الاستثمار العائلي	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
		شركة خالد عبدالعزيز المقرن وأولاده القابضة	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة

	الاسم	اسم الشركة	الصفة	نوع الشركة
8	الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	شركة الاسمنت السعودية	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة
		الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني "ولاء"	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
			عضو اللجنة التنفيذية	
			رئيس لجنة الاستثمار	
		شركة تكوين المتطورة للصناعات	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة عبدالرحمن صالح الراجحي وشركاه	الرئيس التنفيذي	ذات مسئولية محدودة
		مستشفى فخري والراجحي	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
		مستشفى الرعاية الصحية (بروكير)	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
		مجمع مدارس السلام	رئيس مجلس الإدارة	خاصة
		شركة تمكين للإستثمار والتطوير العقاري	عضو مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة
		شركة تنامي العربية	عضو مجلس الإدارة	ذات مسئولية محدودة

	الاسم	اسم الشركة	الصفة	نوع الشركة
		شركة السبيعي للاستثمارات المالية	عضو مجلس ادارة	شركة مساهمة مغلقة
		شركة السباعا للاستثمارات العقارية	عضو مجلس ادارة	شركة مساهمة مغلقة
		شركة السبيعي الفندقية	عضو مجلس ادارة	شركة مساهمة مغلقة
		شركة الجواد المتكامل	عضو مجلس ادارة	شركة مساهمة مغلقة
		شركة العربية للمقاولات والرافعات	عضو مجلس ادارة	شركة مساهمة مغلقة
		شركة كافاك التجارية المحدودة	عضو مجلس ادارة	شركة مساهمة مغلقة
		شركة ريناد الجزيرة للمقاولات والتجهيزات	عضو مجلس ادارة	شركة مساهمة مغلقة
		شركة عبد الله ابراهيم السبيعي القابضة	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة عبد الله ابراهيم السبيعي وأولاده	عضو مجلس ادارة	توصية بسيطة
		شركة عبد الله ابراهيم السبيعي المتحدة	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة
9	الأستاذ خالد بن عبدالله السبيعي	شركة عبد الله ابراهيم السبيعي للتطوير العقاري	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة عبد الله ابراهيم السبيعي التجارية	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة الجواد الشاملة	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة الجواد المتحدة	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة عبد الله ابراهيم السبيعي الاستثمارية	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة أساس المتكاملة	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة التدريب المتكامل	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة مصنع المدينة للسجاد	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة السبيعي الصناعية	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة عبد الله ابراهيم السبيعي الفندقية	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة عبد الله ابراهيم السبيعي العقارية	عضو مجلس ادارة	ذات مسؤولية محدودة

وظائف أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	الصفة
الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	رئيس مجلس الإدارة	مستقل
الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي
الدكتور إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	عضو	مستقل
الأستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو	مستقل
المهندس عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى	عضو	مستقل
الأستاذ فهد بن عبدالله بن دخيل	عضو	مستقل
المهندس احمد بن عبدالعزيز العوهلي	عضو	مستقل
الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو	غير تنفيذي
الأستاذ أحمد بن عبدالرحمن الحصان	عضو	مستقل
الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو	غير تنفيذي
الاستاذ خالد بن عبدالله السبيعي	عضو	غير تنفيذي

الملاك الرئيسيين

الملاك الرئيسيين للبنك هم الذين يمتلكون أكثر من 5% من الأسهم، كما يلي:

	اسم المساهم	النسبة (%)
1	شركة محمد ابراهيم السبيعي وأولاده	18.55
2	عبدالله ابراهيم محمد السبيعي	11.14
3	عبدالرحمن صالح عبدالعزيز الراجحي	7.04
4	عبدالرحمن عبدالعزيز صالح الراجحي	6.57
5	خالد عبدالرحمن صالح الراجحي	6.39

أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر

رصيد أسهم أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر بنهاية ديسمبر 2013 مقارنة بنهاية ديسمبر 2012 :

	اسم من تعود له المصلحة	ديسمبر 2013	ديسمبر 2012	صافي التغيير	نسبة التغيير %
1	الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	1,333	1,333	-	-
2	الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي ومن يعول	1,368,775	1,198,820	169,955	14.2
3	الدكتور إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	54,088	54,088	-	-
4	الأستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	2,666	2,667	-	-
5	المهندس عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى	1,333	-	1,333	100
6	الأستاذ فهد بن عبدالله بن دخيل	1,000	-	1,000	100
7	المهندس أحمد بن عبدالعزيز العوهلي	4,000	4,000	-	-
8	الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقرن ومن يعول	606,454	559,123	47,331	8.5
9	الأستاذ أحمد بن عبدالرحمن الحصان	6,666	-	6,666	100
10	الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	25,561,251	15,393,139	10,168,112	66.1
11	الأستاذ خالد بن عبدالله السبيعي	1,333	1,333	-	-

تم تغيير عدد الأسهم للعام 2012 نتيجة لتوزيع أسهم المنحة المجانية والبالغة سهم لكل ثلاثة أسهم.

رصيد أسهم كبار التنفيذيين وزوجاتهم واولادهم القصر

رصيد أسهم كبار التنفيذيين وزوجاتهم واولادهم القصر بنهاية ديسمبر 2013 مقارنة بنهاية ديسمبر 2012:

	الاسم	ديسمبر 2013	ديسمبر 2012	صافي التغيير	نسبة التغيير
1	الأستاذ خالد بن سليمان الجاسر	160	160	-	-
	إجمالي عدد الأسهم	160	160	-	-

تم تغيير عدد الأسهم للعام 2012 نتيجة لتوزيع أسهم المنحة المجانية والبالغة سهم لكل ثلاثة أسهم.

المكافآت والتعويضات

يقوم البنك بدفع مصاريف ومكافآت حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان، كما يقوم بدفع رواتب ومكافآت وتعويضات لكبار التنفيذين حسب العقود المبرمة معهم. وفيما يلي تفاصيل المصاريف والمكافآت والرواتب المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

البيان	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	سبعة من كبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي
الرواتب والتعويضات	-	13,976
البدلات والمكافآت الدورية والسنوية	5,266	7,243
الإجمالي	5,266	21,219

ترتيبات تنازل مع المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة أوكبار التنفيذيين عن الرواتب أو التعويضات أو الأرباح

لا توجد أية ترتيبات أو اتفاقات مع أي من المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين يتم بموجبه التنازل عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات أو أرباح.

مصالح في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت

لا توجد أية مصلحة في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس الإدارة المُصدر وكبار التنفيذيين وأزواجهم وأولادهم القصر) ابلغوا المصدر بتلك الحقوق.

التزامات البنك، أدوات دين، أدوات دين قابلة للتحويل، أدوات دين قابلة للاسترداد، أوراق مالية تعاقدية وحقوق خيار

لا يوجد على البنك و شركاته التابعة أية قروض قائمة، أدوات دين، أدوات دين قابلة للتحويل أو للاسترداد أو أوراق مالية تعاقدية ولم يصدر أية أدوات دين خلال العام 2013. لم يقم البنك باسترداد أو شراء أو إلغاء أية أدوات دين، ديون قابلة للتحويل أو أدوات دين قابلة للاسترداد، حقوق خيار وغيرها خلال العام 2013.

لجان المجلس

قام مجلس الإدارة بتكوين عدد من اللجان في البنك، ولكل من هذه اللجان مهام ومسؤوليات محددة. وتضم في عضويتها بعض أعضاء المجلس وذوي الاختصاص ومن جهات خارجية من المشهود لهم في مجال تخصصهم. وفيما يلي موجز عن أهم هذه اللجان:

اللجنة التنفيذية

تشمل مسؤوليات هذه اللجنة تطبيق سياسات البنك، ومراقبة الأداء، وإدارة المخاطر، وكفاءة إدارة أعمال البنك. وقد عقدت اللجنة التنفيذية 13 اجتماعاً خلال عام 2013 م .

تتكون الدورة الحالية للجنة التنفيذية من ستة أعضاء وهم

أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة
الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد	الرئيس
الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي	عضو
الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقرن	عضو
الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو
الأستاذعبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو
الاستاذ خالد بن سليمان الجاسر	عضو

لجنة المراجعة

تتمثل مسؤولية لجنة المراجعة في الإشراف على قطاع المراجع الداخلية ومراجعة خطة وإجراءات المراجعة و تقارير المراجعة و الإجراءات التصحيحية ، ترشيح المراجعين الخارجيين للبنك و تحديد أتعابهم والإشراف على نشاطاتهم ومراجعة خطة عملهم وكذلك مراجعة ملاحظاتهم على القوائم المالية، مناقشة وإقرار القوائم المالية المرحلية والسنوية ، مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك وتقيم مدى تطبيق ضوابط الرقابة عليها ، الاشراف على المشاريع الخاصة ومراجعة التقارير الإدارية ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة ، مراجعة دقة الإجراءات المتعلقة بعملية الإفصاحات المالية ، وكافة الأعمال الرقابية الأخرى التي تقع تحت مسؤولية اللجنة وفق لائحة عمل لجنة المراجعة المعتمدة من مجلس الإدارة. وقد عقدت اللجنة (9) اجتماعات خلال عام2013م.

تتكون الدورة الحالية للجنة المراجعة من خمسة أعضاء، عضوين من أعضاء مجلس إدارة البنك وثلاثة أعضاء مستقلين خارجيين من ذوي الاختصاص. وهم:

أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة
الدكتور أحمد عبدالرحمن الحصان	الرئيس
الدكتور أحمد عبدالله المغامس	عضو مستقل
الأستاذ يوسف أحمد البورشيد	عضو مستقل
الأستاذ سليمان ناصر الهتلان	عضو مستقل
الأستاذ خالد عبدالله السبيعي	عضو

لجنة الترشيحات والمكافآت

من مهام هذه اللجنة التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس والمراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، ومراجعة هيكل وتشكيل مجلس الإدارة من حين لآخر، ورفع التوصيات بشأن نقاط القوة و الضعف لأعضاء المجلس و إعطاء الاقتراحات لهم ، والتحقق من انعقاد الاجتماعات العادية لمجلس الإدارة بصورة منتظمة، والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، والتأكد من عدم وجود مصالح متعارضة، وتحديد سياسة المكافآت والحوافز لأعضاء المجلس و الإدارة التنفيذية، و متابعة الأمور المتعلقة بالموارد البشرية، ورفع التوصيات لمجلس الإدارة. وقد عقدت لجنة الترشيحات و المكافآت (7) اجتماعات خلال عام 2013م.

تتكون الدورة الحالية للجنة الترشيحات والمكافآت من خمسة أعضاء، أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وعضو من خارجه. وهم :

أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة
الأستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	الرئيس
الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي	عضو
الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقرن	عضو
المهندس احمد بن عبدالعزيز العوهلي	عضو
الأستاذ خالد بن صالح الهذال	عضو مستقل

لجنة المخاطر والالتزام

هي لجنة دائمة معتمدة من مجلس الإدارة حيث قرر مجلس الادارة تشكيل اللجنة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2013/01/14م بهدف الاشراف على مستوى المخاطر والالتزام في البنك لضمان العمل ضمن حدود المخاطر المعتمدة والتأكد من أن البنك لديه السياسات والإجراءات الكافية والمعتمدة من جهات الصلاحية. حيث تشمل مهام ومسئوليات اللجنة مراجعة السياسات الداخلية للبنك وعرضها على مجلس الادارة للمصادقة ، ومراجعة واعتماد إجراءات العمل بالبنك ، واعتماد توزيع مقدار المخاطر المقبولة والمعتمدة من مجلس الإدارة لجميع أنواع المخاطر، والمراجعة والتقييم الدوري لحدود المخاطر ومخاطر المنتجات الجديدة والتأكد من الالتزام بتعليمات الجهات التنظيمية وتطبيق أنظمة رقابية مناسبة. وقد عقدت اللجنة اربعة اجتماعات خلال العام 2013م.

تتكون الدورة الحالية للجنة المخاطر والالتزام من سبعة أعضاء، عضوين من أعضاء مجلس الإدارة، وخمسة اعضاء من موظفي البنك. وهم:

الاسم	العضوية
الأستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	الرئيس
الأستاذ فهد بن عبدالله بن دخيل	عضو
المدير التنفيذي للمخاطر مصدق اعجاز	عضو
المدير التنفيذي للعمليات محمد بن عبدالله اليحيى	عضو
مدير قطاع الالتزام مصطفى بن أحمد عبداللطيف	عضو
مدير قطاع المخاطر عبدالله بن محمد بلحارث	عضو
مدير قطاع السياسات الائتمانية عبدالله بن محمد العريفي	عضو

نظام الرقابة الداخلية

تم اعتماد نظام رقابة داخلية فعال وملائم ومراقبته من قبل مجلس الإدارة، حيث يقوموا بمراجعة استراتيجية الأعمال والسياسات للبنك. كما تقوم إدارة البنك بتوفير مجلس الإدارة بتقارير المخاطر بشكل دوري للاطلاع على المخاطر الرئيسية التي يديرها البنك ومراقبة المستويات المقبولة المحددة لهذه المخاطر. إن إدارة البنك مسؤولة عن التصميم والأداء الملائم لنظام الرقابة الداخلية وتقاسم المسؤولية لعمل ومتابعة هذا النظام مع جميع الموظفين.

عملية التطبيق تأخذ في الاعتبار أهداف نظام الرقابة الداخلي وتشمل جميع الوظائف والأشخاص الرئيسيين، مثل مجلس الإدارة، لجنة

المراجعة، لجنة المخاطر والالتزام، الإدارة العليا، إدارة المخاطر ووظائف المراجعة الداخلية والالتزام.

لدى البنك أخلاقيات المهنة، مصفوفه للصلاحيات، ومسؤوليات وقواعد واضحة ومحددة لجميع الموظفين. إن وظيفة إدارة المخاطر والالتزام هي تعريف وتحليل والتوصيات لقياس حد المخاطر. وكذلك توجد وحدة مخاطر الاحتيال والتي تعمل على التحقيق في قضايا الاحتيال الاعتيادية. وتوجد مهمة إعادة الهندسة والتي تطبق توحيد تصميم العمليات مع عناصر التحكم المتكاملة المطلوبة. إن وظيفة المراجعة الداخلية هي اجراء التقييم المستمر والمستقل لنظام الرقابة الداخلي وتقييم أوجه القصور.

الالتزام الشرعي

منذ بداية تأسيس بنك البلاد أخذ على نفسه الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومصداقاً لذلك فقد وافق على لائحة الهيئة الشرعية والتي تنص على استقلاليتها عن جميع إدارات البنك، وأبرز ما في هذه اللائحة ما يأتي:

1. لا يطبق البنك أي منتج أو عقد أو اتفاقية إلا بعد عرضه على الهيئة الشرعية، وموافقتها عليه.
2. قرارات الهيئة الشرعية ملزمة للبنك.
3. تشارك الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية في عملية تطوير المنتجات بما يتفق مع القواعد الشرعية.
4. تسهم الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية في نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية في البنك.

الهيئة الشرعية

تتكون الهيئة الشرعية من ستة أعضاء من أهل العلم والتخصص في المعاملات المالية المعاصرة، وهم:

الاسم	العضوية
صاحب الفضيلة والمعالي الشيخ عبدالله بن سليمان بن منيع	الرئيس
صاحب الفضيلة والمعالي الشيخ أ. د. عبدالله بن محمد المطلق	النائب
فضيلة الشيخ أ. د. عبد الله بن موسى العمار	عضو
فضيلة الشيخ د. محمد بن سعود العصيمي	عضو
فضيلة الشيخ د. عبد العزيز بن فوزان الفوزان	عضو
فضيلة الشيخ أ. د. يوسف بن عبدالله الشبيلي	عضو

اللجنة التحضيرية

ينبثق من الهيئة الشرعية اللجنة التحضيرية وتتكون من أربعة أعضاء من الهيئة الشرعية ولها مهام عدة من أبرزها:

1. دراسة الموضوعات الواردة للهيئة واستكمال النظر فيما تمت دراسته من الموضوعات تمهيداً لعرضها على الهيئة الشرعية.
2. دراسة الاستفسارات الشرعية الواردة من موظفي البنك وعملائه والتوجيه بشأنها.
3. دراسة الأفكار المبدئية للمنتجات والتوجيه بشأنها.

وقد عقد خلال عام 2013 خمسة اجتماعات للهيئة الشرعية، وإحدى وعشرون اجتماعًا للجنة التحضيرية.

إدارة أمانة الهيئة الشرعية

تقوم إدارة أمانة الهيئة الشرعية بتحضير الموضوعات الواردة للهيئة الشرعية، وإعداد البحوث والدراسات اللازمة لذلك، وتشكل إدارة أمانة الهيئة الشرعية حلقة الوصل بين الهيئة الشرعية وإدارات البنك، كما تعمل على نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية في البنك.

إدارة الرقابة الشرعية

تعمل إدارة الرقابة الشرعية على التحقق من التزام البنك بقرارات الهيئة الشرعية من خلال تنفيذ زيارات رقابية ميدانية للتدقيق على جميع منتجات البنك بشكل دوري.

وتعتمد الرقابة في التدقيق على المنتجات بأخذ عينات عشوائية من وثائق ومستندات المنتجات ونتائج أعمال الإدارات، بما يعطيها درجة معقولة من القناعة بالتزام البنك بقرارات وضوابط الهيئة الشرعية.

كما تقوم إدارة الرقابة الشرعية بالرد على استفسارات العملاء، وإيضاح الآلية الشرعية التي تنفذ بها منتجات البنك، وكذلك تقوم إدارة الرقابة بالعمل على حل شكاوى العملاء التي تصلها، والتواصل مع إدارات البنك لتحقيق ذلك.

وسائل الاتصال مع المساهمين

يعتبر مجلس إدارة البنك الشفافية من المبادئ الهامة للبنك التي يعمل على تطبيقها، وهي من مبادئ حوكمة الشركات التي تعمل على ضمان التعامل العادل لعموم المساهمين وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة تجاه البنك ومساهميه. ويتّبع البنك معايير وإرشادات مؤسسة

النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية وتوصيات لجنة بازل حول حوكمة الشركات. ويقوم البنك بتقديم معلومات شاملة عن كافة أنشطته وأعماله ضمن التقرير السنوي والقوائم المالية الموجزة المنشورة في الصحف المحلية، وعلى موقع تداول وموقع البنك الإلكتروني (www.bankalbilad.com) الذي يحتوي على معلومات وأخبار إضافية عن البنك. وكذلك يولي البنك أهمية للاستفسارات الواردة من قبل مساهميه والرد عليها، وكذلك يشجع مساهمي البنك لحضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية التي تناقش أعمال البنك.

المدفوعات النظامية المستحقة

(ملايين الريالات السعودية)

	2013	2012
الزكاة الشرعية (1)	**19.5**	24.3
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (2)	**4.4**	3.7

الزكاة الشرعية – سوف يقدم الإقرار الزكوي للعام المالي 2013 خلال الربع الأول من العام 2014 ويتم دفع الزكاة المستحقة للعام المالي 2014 والمقدرة بمبلغ 19.5 مليون ريال (2012: 24.3 مليون ريال) مع الإقرار الزكوي.

المستحقات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمقدرة بمبلغ 4.4 مليون ريال (2012: 3.7 مليون ريال) يتم دفعها خلال شهر يناير 2014.

الزكاة

تلقى البنك الربط الزكوي المقدم من قبل مصلحة الزكاة والدخل للأعوام السابقة من 2006 إلى 2008. وقد نتج عن الربط مطالبات اضافية للزكاة بمبلغ 62 مليون ريال سعودي و 60 مليون ريال سعودي و55 مليون ريال سعودي للأعوام 2006 و2007 و 2008 على التوالي. وترجع هذه الفروقات بشكل أساسي إلى عدم اضافة محفظة التمويل والموجودات المالية للوعاء الزكوي وبعض المصروفات عند احتساب البنك لوعاء الزكاة.

قام البنك بالاعتراض لدى اللجنة الابتدائية لدى مصلحة الزكاة والدخل عن جميع الربوط المستلمة للسنوات السابقة المشار إليها أعلاه. وقد أيدت اللجنة الابتدائية ربط مصلحة الزكاة والدخل للعام 2006 وعليه استأنف البنك لدى اللجنة الاستئنافية ضد هذا القرار.

من ناحية أخرى، قام البنك بعد اخذ المشورة بالاعتراض على الربوط التي أجرتها مصلحة الزكاة والدخل. وقام البنك مع قطاع البنوك برفع هذه القضية إلى مؤسسة النقد العربي السعودي للوصول إلى حل مناسب. بناء على ذلك لم يقم البنك بتسجيل مطالبات الزكاة الإضافية المشار اليها أعلاه من قبل مصلحة الزكاة والدخل للأعوام 2006 و2007 و2008 في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 مبلغ وقدره 19.5 مليون ريال سعودي (2012: 24.3 مليون ريال سعودي)، سيتم دفعها من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين وسيتم استقطاعها من أية أرباح موزعة لاحقاً.

وفيما يخص الزكاة للأعوام من 2009 حتى 2013 فقد تم احتسابها بنفس طريقة السنوات السابقة.

نتيجة إصدار أسهم مجانية، قام البنك باقتطاع المبلغ المدفوع لمصلحة

العقوبات المفروضة على البنك و شركاته التابعة من قبل الجهات الإشرافية

لا توجد غرامات ذات أثر جوهري فرضت على البنك خلال العام 2013 و معظم ما فرض على البنك هي جزاءات لأعمال تشغيلية و قد تمت معالجتها.

فيما يلي بيان بالغرامات التي فرضت على البنك من الجهات الاشرافية:

الجهة الاشرافية	عدد الغرامات	مجموع الغرامات
مؤسسة النقد العربي السعودي	7	**1,346,609**
وزارة الشئون البلدية و القروية	74	**643,000**

توزيع الأرباح

توزع أرباح البنك السنوية الصافية التي يحددها بعد خصم كل المصروفات العامة و التكاليف الأخرى ، و تكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها و خسائر الاستثمارات و الالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق و أحكام نظام مراقبة البنوك و توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي على التالي:

1. تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين، ويقوم البنك بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.

2. يرحل ما لا يقل عن (10%) عشرة بالمائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.

3. يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي و الزكاة مبلغ لا يقل عن (5%) خمسة بالمائة من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة و تقرره الجمعية العامة.و إذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة، لا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة آو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.

4. يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في القنوات (3,2,1) على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة و تقرره الجمعية العامة.

- فيما يخص البند الثاني من سياسية توزيع الأرباح فإن البنك يقتطع 25% من الأرباح الصافية وترحل إلى الاحتياطي النظامي و ذلك حسب ما تقتضيه المادة رقم 13 من نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية.

- فيما يخص البند الثالث أقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أية أرباح نقدية عن العام 2013.

التصنيف الائتماني

قام البنك بالتعاقد مع إحدى شركات التصنيف الائتماني المعتمدة دولياً و بالتالي اتخذ خطوات جادة للحصول على تصنيف ائتماني ولا زالت في مراحل الدراسة مع الشركة المصنفة.

الموارد البشرية

بلغ عدد العاملين بالبنك 2,958(ألفان وتسعمائة وثمان و خمسون موظفاً) بنهاية عام 2013، مقارنة بـ 2,540 (ألفان وخمسمائة و أربعون موظفاً) بنهاية عام 2012، وبلغت نسبة السعودة بنهاية عام 2013 معدل 77%. كما قام بإعداد وتنفيذ دورات تدريبية متخصصة للموظفين الجدد من خريجي الجامعات والمعاهد الإدارية، ودورات تطويرية لعموم موظفيه. ويولي البنك أهمية قصوى لاختيار موظفيه من ذوي الكفاءة والخبرة المصرفية ويتبع معايير احترافية وأخلاقية كما في قواعد السلوك المهني للبنك . وبلغ عدد الفرص التدريبية لموظفي البنك 1,971 فرصة تدريبية.

مكافأة نهاية الخدمة

يتم استحقاق المكافآت المدفوعة لموظفين البنك بنهاية خدمتهم لتتوافق مع نظام العمل السعودي و يتم إدراجه ضمن المطلوبات الاخرى بالمركز المالي للبنك.

يقدم البنك لموظفيه المؤهلين برامج تحفيزي محسوب على أساس الأسهم (البرامج) معتمد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب شروط هذا البرنامج، يمنح البنك الموظفين المؤهلين خيارات أسهم بأسعار شراء محددة سلفاً سيتم اقتطاعها من مكافآتهم السنوية.

تقاس تكلفة هذه البرامج على أساس القيمة العادلة في تاريخ منح الخيارات.

يتم إثبات تكلفة البرامج على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشرط الخدمة والتي تنتهي بالتاريخ الذي يستحق فيه الموظفين المعنيين خيار الأسهم (تاريخ الاستحقاق). تظهر المصاريف التراكمية – التي يتم احتسابها بموجب هذه البرامج بتاريخ إعداد كل قوائم مالية حتى تاريخ الاستحقاق – المدى الذي انتهت إليه فترة الاستحقاق، وأفضل تقديرات البنك لعدد الأسهم التي سيتم منحها في نهاية المطاف. يمثل المبلغ المجمل أو المقيد على قائمة الدخل الموحدة لفترة ما، الحركة في المصاريف التراكمية المثبتة في بداية ونهاية تلك الفترة.

يقوم البنك، بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، بإبرام اتفاقية مع طرف ثالث محايد لشراء الأسهم المعنية وذلك فقط لإدارة هذا البرنامج بالإضافة لأي منفعة مستحقة لاحقة.

المميزات الهامة للبرنامج هي كما يلي:

	2013	2012
تاريخ المنح	4 سبتمبر 2013	12 مايو 2012
تاريخ الاستحقاق	1 يناير 2016	1 يناير 2015
عدد الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح	251,300	426,187
سعر السهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)	31.80	28.20
قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بآلاف الريالات السعودية)	7,991	9,013
فترة الاستحقاق	3 سنوات	3 سنوات
شرط المنح	إكمال فترة الخدمة	إكمال فترة الخدمة
طريقة التسوية	أسهم	أسهم
حركة عدد الأسهم هي كما يلي:	2013	2012
في بداية السنة	583,407	212,020
الأسهم الممنوحة خلال السنة	251,300	426,187
اسهم متنازل عنها	53,070	54,800
تمت ممارستها	-	-
في نهاية السنة	781,637	583,407

تم منح هذه الأسهم بشرط أساسي وهو إكمال فترة الخدمة. ولا يوجد شرط سوقي مرتبط بها.

العقود الهامة

بخلاف المعلومات أدناه بخصوص الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لم يبرم البنك خلال العام أي عقود هامة توجد فيها مصلحة جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو أي شخص ذو علاقة بأي منهم، وذلك من الحدود المقررة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

الأرصدة و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة. تخضع تلك المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر هي كما يلي:

أ – أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم: بآلاف الريالات السعودية

	2013	2012
بيع آجل	1,455,432	1,399,819
مشاركة	17,529	74,759
التعهدات والالتزامات المحتملة	12,334	34,826
حسابات جارية	43,508	23,598
حساب البلاد	9,320	651

يقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأس مال البنك المصدر.

ب – صناديق البنك الإستثمارية:

يمثل هذا البند أرصدة قائمة مع الصناديق الإستثمارية للبنك كما في 31 ديسمبر: بآلاف الريالات السعودية

	2013	2012
ودائع العملاء	13,529	7,286

ج – الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة:

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

	2013	2012
دخل التمويل	44,110	48,936
الدخل من التعهدات و الالتزامات المحتملة	148	197
أتعاب إدارة – صناديق البلاد الإستثمارية	14,758	13,082
إيجارات	5,675	4,380
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	5,266	3,729
رواتب ومكافآت و بدلات أعضاء الإدارة التنفيذية	52,101	41,963

يقصد بأعضاء الإدارة التنفيذية الاشخاص الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية للقيام بإعمال التخطيط والتوجيه والإشراف على أنشطة البنك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

مراجعو الحسابات الخارجيون

في اجتماع الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 28 جمادى الأول 1434 الموافق 9 أبريل 2013، تم تعيين السادة/ مكتب ابا الخير ديلويت ومكتب أرنست ويونغ كمراجعي حسابات خارجيين للبنك حتى نهاية الربع الأول في 31 مارس 2014.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالقوائم المالية

إن صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس إدارة البنك ذات شقّين: قانوني وتعاقدي، ويحكمها نظام الشركات، والنظام الأساسي للبنك ولائحة حوكمة الشركات. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن نظام مراقبة البنوك يحدد بشكل مباشر علاقة أعضاء مجلس الإدارة بالبنك، وطريقة سلوكهم، ومسؤوليتهم تجاه التزام البنك بمتطلبات النظام أو مخالفته. وإن مجلس إدارة البنك يؤكد للمساهمين والأطراف ذات العلاقة ما يلي:

- أنه تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة و تم تنفيذه بفعالية.
- أنه لا يوجد شك يذكر بشأن قدرة البنك على مواصلة نشاطه.
- قدم مراجعو حسابات البنك تقرير مراجعة غير متحفظ حول القوائم المالية الموحدة للبنك عن العام المالي الحالي.

وفي الختام يتشرف مجلس الإدارة برفع أسمى آيات الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع – حفظه الله – والشكر موصول لوزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.

كما يسر المجلس أن يعرب عن شكره وتقديره لكافة مساهمي البنك وعملائه على دعمهم وثقتهم الغالية. كما يشكر موظفي البنك على جهدهم الدائب والمخلص من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه المنشودة.

والله ولي التوفيق،،

القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر

	إيضاحات	2013 بآلاف الريالات السعودية	2012 بآلاف الريالات السعودية
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	**4,186,998**	2,932,369
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	5	**6,155,497**	6,575,466
استثمارات، صافي	6	**1,667,069**	1,537,260
تمويل، صافي	7	**23,415,423**	18,255,676
ممتلكات ومعدات، صافي	8	**762,204**	336,225
موجودات أخرى	9	**136,117**	140,505
إجمالي الموجودات		**36,323,308**	29,777,501
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10	**975,616**	570,830
ودائع العملاء	11	**29,107,718**	23,741,624
مطلوبات أخرى	12	**1,139,085**	1,094,231
إجمالي المطلوبات		**31,222,419**	25,406,685
حقوق المساهمين			
رأس المال	13	**4,000,000**	3,000,000
إحتياطي نظامي	14	**552,396**	370,104
إحتياطيات أخرى	6 (أ) و 16	**43,338**	15,066
أرباح مبقاة		**547,535**	1,022,811
برنامج أسهم الموظفين	38	**(42,380)**	(37,165)
إجمالي حقوق المساهمين		**5,100,889**	4,370,816
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**36,323,308**	29,777,501

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 42 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر

	إيضاحات	2013 بآلاف الريالات السعوديـة	2012 بآلاف الريالات السعوديـة
الدخل			
الدخل من الموجودات الإستثمارية والتمويلية	18	**974,650**	860,553
العائد على الودائع والمطلوبات المالية	19	**(28,028)**	(21,039)
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية		**946,622**	839,514
دخل وأتعاب العمولات، صافي	20	**665,715**	645,300
مكاسب تحويل عملات أجنبية، صافي		**245,364**	234,004
توزيعات الأرباح	21	**13,522**	11,717
مكاسب استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي	22	**21,904**	5,225
دخل العمليات الأخرى	23	**24,101**	1,620
إجمالي دخل العمليات		**1,917,228**	1,737,380
المصاريف			
رواتب ومزايا الموظفين	24	**582,247**	517,357
إيجارات ومصاريف مباني		**176,860**	133,983
استهلاك واطفاء	8	**88,524**	88,020
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		**170,482**	154,163
مخصص انخفاض التمويل، صافي	7(أ)	**175,287**	275,220
عكس مخصص انخفاض الموجودات المالية الأخرى، صافي	5(ب)	**(5,340)**	-
إجمالي مصاريف العمليات		**1,188,060**	1,168,743
صافي دخل العمليات للسنة		**729,168**	568,637
مكاسب غير تشغيلية	25	-	373,167
صافي دخل السنة		**729,168**	941,804
ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)	**26**	**1.82**	2.35

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 42 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر

	إيضاح	2013 بآلاف الريالات السعودية	2012 بآلاف الريالات السعودية
صافي دخل السنة		**729,168**	941,804
بنود الدخل الشامل الآخرى:			
بنود يمكن اعادة تدويرها إلى قائمة الدخل الموحدة في المستقبل			
- موجودات مالية متاحة للبيع	6(أ)		
صافي التغير في القيمة العادلة		**50,176**	14,055
صافي التحويلات إلى قائمة الدخل الموحدة		**(21,904)**	(5,225)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**757,440**	950,634

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 42 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر

2013

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	رأس المال	احتياطي نظامي	إحتياطيات أخرى	أرباح مبقاة	برنامج أسهم الموظفين	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة		3,000,000	370,104	15,066	1,022,811	(37,165)	4,370,816
التغيرات في حقوق المساهمين للسنة		-	-	-	-	-	-
صافي التغير في القيمة العادلة		-	-	50,176	-	-	50,176
صافي التحويلات إلى قائمة الدخل الموحدة		-	-	(21,904)	-	-	(21,904)
صافي الدخل المدرج مباشرة في حقوق المساهمين		-	-	28,272	-	-	28,272
صافي دخل السنة		-	-	-	729,168	-	729,168
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	28,272	729,168	-	757,440
احتياطي برنامج اسهم الموظفين	38	-	-	-	-	(5,215)	(5,215)
إصدار أسهم مجانية	15	1,000,000	-	-	(1,000,000)	-	-
تسويات زكوية		-	-	-	(22,152)	-	(22,152)
المحول إلى الاحتياطي النظامي	14	-	182,292	-	(182,292)	-	-
الرصيد في نهاية السنة		4,000,000	552,396	43,338	547,535	(42,380)	5,100,889

2012

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	رأس المال	احتياطي نظامي	إحتياطيات أخرى	أرباح مبقاة	برنامج أسهم الموظفين	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة		3,000,000	134,653	6,236	316,458	(41,097)	3,416,250
التغيرات في حقوق المساهمين للسنة							
صافي التغير في القيمة العادلة		-	-	14,055	-	-	14,055
صافي التحويلات إلى قائمة الدخل الموحدة		-	-	(5,225)	-	-	(5,225)
صافي الدخل المدرج مباشرة في حقوق المساهمين		-	-	8,830	-	-	8,830
صافي دخل السنة		-	-	-	941,804	-	941,804
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	8,830	941,804	-	950,634
احتياطي برنامج اسهم الموظفين	38	-	-	-	-	3,932	3,932
المحول إلى الاحتياطي النظامي	14	-	235,451	-	(235,451)	-	-
الرصيد في نهاية السنة		3,000,000	370,104	15,066	1,022,811	(37,165)	4,370,816

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 42 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	2013 بآلاف الريالات السعوديـة	2012 بآلاف الريالات السعوديـة
الأنشطة التشغيلية:			
صافي دخل السنة		**729,168**	941,804
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية :			
مكاسب إستثمارات لغير أغراض المتاجرة، صافي		**(21,904)**	(5,225)
مكاسب بيع ممتلكات و معدات، صافي		**(4,452)**	(1,356)
استهلاك و اطفاء		**88,524**	88,020
مخصص انخفاض التمويل، صافي		**175,287**	275,220
عكس مخصص انخفاض الموجودات المالية الأخرى، صافي		**(5,340)**	-
مكاسب غير تشغيلية		-	(373,167)
برنامج اسهم الموظفين		**7,075**	3,932
الربح من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**968,358**	929,228
صافي (الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية :			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي		**(232,448)**	(363,461)
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد تسعين يوما من تاريخ الاقتناء		**1,056,496**	(786,469)
الإستثمارات		**48,380**	(500,168)
تمويل		**(5,335,034)**	(4,248,108)
موجودات أخرى		**(17,764)**	(41,919)
صافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية :			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**404,786**	148,993
ودائع العملاء		**5,366,094**	703,690
مطلوبات أخرى		**44,854**	243,083
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**2,303,722**	(3,915,131)
الأنشطة الاستثمارية:			
شراء إستثمارات لغير أغراض المتاجرة		**(468,774)**	(264,751)
المحصل من بيع إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة		**340,761**	193,172
شراء ممتلكات ومعدات		**(523,015)**	(96,446)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات		**12,964**	1,993
المحصل من بيع قطعة أرض		-	150,000
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(638,064)**	(16,032)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 42 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر
(تابع)

	إيضاح	2013 بآلاف الريالات السعوديـة	2012 بآلاف الريالات السعوديـة
الأنشطة التمويلية			
شراء أسهم برنامج أسهم الموظفين		**(12,290)**	-
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية		**(12,290)**	-
الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها		**1,653,368**	(3,931,163)
النقدية وما في حكمها في بداية السنة		**5,076,661**	9,007,824
النقدية وما في حكمها في نهاية السنة	27	**6,730,029**	5,076,661
الدخل المحصل من الموجودات الإستثمارية و التمويلية		**987,493**	586,299
العائد المدفوع على الودائع والمطلوبات المالية		**36,837**	13,977
معلومات إضافية غير نقدية:			
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة و صافي التحويلات إلى قائمة الدخل الموحدة		**28,272**	8,830
تمويل مقدم لبيع قطعة أرض		-	503,042
إصدار أسهم مجانية		**1,000,000**	-
تسويات زكوية		**22,152**	-

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 42 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

24
البلاد
ALBILAD
WINCOR NIXDORF
ABANA
Please take your cash
Please take your receipt

خدمات البلاد الشخصية
AlBilad Personal Banking

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

1- عام

أ. التأسيس والعمل

تأسس بنك البلاد («البنك») كشركة مساهمة سعودية في المملكة العربية السعودية، وتم الترخيص بانشائه بموجب المرسوم الملكي رقم م/48 وتاريخ 21 رمضان 1425 (الموافق 4 نوفمبر 2004)، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (258) وتاريخ 18 رمضان 1425 (الموافق 1 نوفمبر 2004).

يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم (1010208295) بتاريخ 10 ربيع الأول 1426 (الموافق 19 ابريل 2005) وعنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

بنك البلاد
ص. ب **140**
الرياض **11411**
المملكة العربية السعودية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك و شركاته التابعة وهي شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية و يشار إليهم مجتمعين بـ «المجموعة». الشركات التابعة مملوكة بنسبة 100% للبنك وتأسستا في المملكة العربية السعودية.

تتمثل أغراض المجموعة في مزاولة جميع الأعمال المصرفية والتمويلية والإستثمارية من خلال منتجات وأدوات متنوعة متوافقة مع الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للبنك واحكام نظام مراقبة البنوك. ويقوم البنك بتقديم هذه الخدمات من خلال 102 فرع بنكي (2012: 88 فرع بنكي) و 151 مركز صرافة و حوالات (2012: 144 مركز صرافة وحوالات) في المملكة العربية السعودية.

ب. الهيئة الشرعية

أنشأ البنك هيئة شرعية («الهيئة الشرعية») لضمان توافق جميع أعمال البنك مع أحكام أعتمادها و توجيهاتها.

2- أسس الإعداد

أ. بيان الإلتزام

تعد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع متطلبات نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

ب. أسس القياس

تعد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء القياس بالقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل و الموجودات المالية المتاحة للبيع.

ج. العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الرئيسية للمجموعة. يتم تقريب البيانات المالية المعروضة لأقرب ألف، مالم يذكر خلاف ذلك.

د. الأحكام والتقديرات المحاسبية

إن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتى يمكن أن تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما ويتطلب ذلك أن تقوم الإدارة باستخدام تقديراتها حول عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. يتم تقويم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بصورة مستمرة، ويتم احتسابها إستناداً إلى الخبرات السابقة وبعض العوامل الاخرى، بما في ذلك الحصول على استشارت مهنية وتوقعات للاحداث المستقبلية والتي يعتقد انها معقولة وفقا للظروف. تتكون البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو تلك التي تمارس فيها الاحكام مما يلي:

1. انخفاض لخسائر موجودات التمويل

يقوم البنك بمراجعة محفظة التمويل بهدف التأكد من وجود انخفاض خاص و جماعي بشكل دوري. وحتى يتمكن البنك من تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل خسائر الانخفاض أم لا، فإن البنك يستخدم التقديرات والأحكام للتأكد فيما إذا كانت هنالك أية بيانات جديرة بالملاحظة تدل على وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية. وقد يشتمل الدليل على بيانات جديرة بالملاحظة

تشير إلى وجود تغير عكسي في وضع السداد من قبل مجموعة من المقترضين.

تقوم الإدارة باستخدام التقديرات المبنية على الخبرة من واقع الخسائر السابقة للتمويل الذي يتسم بمخاطر ائتمانية والدليل الموضوعي على انخفاض مماثل لما هو موجود في المحفظة عند تقدير تدفقاتها النقدية. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقييم مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليص أية اختلافات بين الخسائر المقدرة والفعلية.

2. القيمة العادلة للأدوات المالية

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي، و كما تم الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية المقتناه بالتكلفة المطفأة في الايضاح 3 (ز).

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم إستلامه عند بيع موجودات أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوبات بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملي السوق في تاريخ القياس. إن قياس القيمة العادلة مبني على افتراض أن معامله بيع الموجودات أو تحويل مطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الرئيسية للموجودات أوالمطلوبات، أو
- في حال عدم وجود سوق رئيسية في اكثر الاسواق فائدة للموجودات والمطلوبات.

السوق الرئيسي أو اكثر الاسواق فائدة يجب ان يكون قابل للوصول اليه من قبل المجموعة.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض ان المتعاملين في السوق يستفيدون عند تسعير الموجودات أوالمطلوبات وبانهم يسعون لتحقيق أفضل منفعة اقتصادية لهم.

تستخدم المجموعة طرق تسعير مناسبة وفقا للظروف والتي تتوفر بشأنها بيانات قابلة لقياس القيمة العادلة، وذلك بزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل المدخلات غير قابلة للملاحظة.

تصنف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة أو أفصحت بالقوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي ادناه للقيمة العادلة : بناء على مستوى الإدخال الادنى الهام لقياس القيمة العادلة ككل :

- **المستوى الأول:** الأسعار المتداولة في الاسواق المالية النشطة لنفس الموجودات والمطلوبات (بدون تعديل).
- **المستوى الثاني:** طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الادنى – الهامة لقياس القيمة العادلة - لها قابلة للملاحظة بصورة مباشر أوغير مباشر.
- **المستوى الثالث:** طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الادنى – الهامة لقياس القيمة العادلة – لها غير قابلة للملاحظة.

3. تصنيف الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

يتبع البنك معيار المحاسبة الدولي رقم (39) في تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد و التي لها تاريخ استحقاق محدد كموجودات مالية مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. ولهذا الغرض، يقوم البنك بتقييم نيته ومقدرته على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

4. الإنخفاض في الإستثمارات المتاحة للبيع

يقوم البنك بتقدير الانخفاض في إستثمارات الأسهم المتاحة للبيع. ويتضمن هذا تحديد الإنخفاض الجوهري أو الدائم في القيمة العادلة للاستثمارات دون تكلفتها. حيث أن البنك يقيم ، من ضمن عوامل أخرى ، التقلب الطبيعي في أسعار الاسهم. يحدد الإنخفاض عندما يكون هناك دليلاً للتراجع الملحوظ في الملاءة الائتمانية للشركة المستثمر فيها أو في أداء قطاع الأعمال ذو العلاقة أو في تغيرات في التقنية أو التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

5. تحديد السيطرة على الشركات المسثمر فيها

تخضع موشرات السيطرة المذكورة بالاضاح رقم 3(ب) لأحكام الإدارة و التي يمكن ان يكون لها تأثير هام على حصة المجموعة في أدوات التسنيد و الصناديق الاستثمارية.

صناديق الإستثمار

تعمل المجموعة كمدير صندوق للعديد من صناديق الإستثمار. إن التأكد فيما اذا كانت المجموعة تمارس سيطرة على صندوق استثماري يتم عادة بالتركيز على تقييم إجمالي المصالح الاقتصادية للمجموعة في الصندوق (و التي تتكون من أي عمولة مسجلة و أتعاب إدارة متوقعة) و حقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. و نتيجة لذلك ، فإن المجموعة تعمل كوكيل للمستثمرين في جميع الحالات وبالتالي لم يتم توحيد هذه الصناديق.

3– ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي بيانا بأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة.

باستثناء التغير في السياسات المحاسبية المبنية تفاصيلها في الايضاح 3 (أ)، تتماشى السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في العام الماضي.

أ. التغيرات في السياسات المحاسبية

تتماشى السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة مع تلك المتبعة في العام السابق فيما عدا ما يتعلق بالمعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية الموضحة ادناه والتي تم تطبيقها من قبل البنك:

1. المعايير الجديدة

المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية 10 - القوائم المالية الموحدة: حل هذا المعيار محل المتطلبات المدرجة سابقا بمعيار المحاسبة الدولي رقم 27 - القوائم المالية المستقلة والموحدة والرأي رقم (12) الصادر عن لجنة تفسير المعايير الدائمة – توحيد المنشأت ذات الأغراض الخاصة. يقدم المعيار طريقة واحدة للتوحيد لكل المنشأت على أساس السيطرة، بغض النظر عن طبيعة الشركة المستثمر فيها (سواء كانت المنشأة مسيطر عليها من خلال حقوق التصويت للمستثمرين أو من خلال ترتيبات تعاقدية أخرى كما هو الحال في المنشأت ذات الأغراض الخاصة).

المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية 12 - الافصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: يتطلب المعيار الإفصاح الشامل عن المعلومات التي تمكن مستخدم القوائم المالية من تقييم طبيعة والمخاطر المرتبطة، بالحصص في المنشآت الأخرى ، وآثار تلك الحصص على مركزها المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية .

المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 13 - قياس القيمة العادلة: حل هذا المعيار محل الارشادات المتعلقة بقياس القيمة العادلة المنصوص عليها في المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الحالية لتكون في معيار واحد. قام هذا المعيار بتعريف القيمة العادلة، وقدم إرشادات بشأن كيفية تحديد القيمة العادلة وتطلب الافصاح عن طرق قياس القيمة العادلة. إن هذا المعيار لم يغير المتطلبات المتعلقة بالبنود الواجب قياسها أو الافصاح عنها بالقيمة العادلة.

2. التعديلات على المعايير الحالية

– **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 – عرض القوائم المالية:**
يعدل هذا المعيار من طريقة عرض بنود الدخل الشامل الأخرى.

– **التعديلات على المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 7 – الأدوات المالية - الإفصاح**
تم تعديل متطلبات الافصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (7) حيث يطلب تقديم المعلومات المتعلقة بكافة الأدوات المالية المثبتة التي تمت مقاصتها طبقاً للفقرة (42) من معيار المحاسبة الدولي رقم (32) كما يتطلب الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية المثبتة بموجب ترتيبات وإتفاقيات مقاصة رئيسية حتى لو لم ينص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (32).

– **معيار المحاسبة الدولي رقم 19 – مزايا الموظفين – التعديلات:**
لقد استبعدت التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) خيار تأجيل إثبات الأرباح والخسائر الاكتوارية (أي الإجراءات الانتقالية). سيتم إثبات كافة التغيرات في قيمة البرامج المحددة المزايا في قائمة الدخل الموحدة وبنود الدخل الشامل الأخرى.

– **معيار المحاسبة الدولي رقم 27 – القوائم المالية المستقلة (لعام 2011):**
يتعامل هذا المعيار الآن مع المتطلبات المتعلقة بالقوائم المالية المستقلة المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم 27– القوائم المالية الموحدة والمستقلة. تم الآن إدراج متطلبات القوائم المالية الموحدة في المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 10 – القوائم المالية الموحدة.

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر التحسينات السنوية على المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية للأعوام 2009 حتى 2011. دورة التحسينات تشتمل على التعديلات على المعايير التالية والتعديلات على المعايير الأخرى :

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 1 – إتباع المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية لأول مرة – التطبيق المتكرر للمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (1) وإستبعاد تكاليف التمويل.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 1 – عرض القوائم المالية – بيانات المقارنة بالزيادة عن الحد الأدنى من المتطلبات لعرض الأرصدة الافتتاحية لبنود قائمة المركز المالي والإيضاحات ذات العلاقة.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 16 – الممتلكات والآلات والمعدات: تصنيف معدات الخدمة.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 34 – التقارير المالية المرحلية – موجودات ومطلوبات القطاعات.

لم ينتج عن إتباع هذه التعديلات أي أثر على المركز المالي الموحد للمجموعة أو أدائها المالي.

ب. أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة. ويتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك بإستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

الشركات التابعة هي المنشآت التي تسيطرعليها المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما تتعرض بشأنها ولديها حقوق في الحصول على عوائد مختلفة من علاقتها بالشركة المستثمرة فيها ولديها المقدرة على التأثير على العائدات من خلال ممارسة سلطاتها على

الشركة المستثمرة فيها. تدرج القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة اعتبارا من تاريخ انتقال السيطرة على تلك الشركات ويتم الوقف عن التوحيد اعتبارا من تاريخ التخلي من هذه السيطرة.

يمتلك البنك كامل الحصص في شركه البلاد للاستثمار وشركه البلاد العقارية.

يتم استبعاد الأرصدة المتداخلة بين شركات المجموعة ، وأي دخل أو مصروف ينشأ من المعاملات المتداخلة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. يتم حذف الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي يتم فيها استبعاد الأرباح الغير المحققة إلى الحد الذي لا يكون فيه دليل على الانخفاض في القيمة.

ج. المحاسبة في تاريخ التداول

يتم إثبات و التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الموجودات. تتطلب العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو العرف السائد في السوق.

يتم إثبات جميع الموجودات و المطلوبات المالية الاخرى (بما فيها الموجودات و المطلوبات المثبتة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة) بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

د. العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة.

تقيد المكاسب و الخسائر المحققة وغير المحققة عن عمليات التحويل على قائمة الدخل الموحدة.

هـ. مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

لا يتم اجراء مقاصة الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل الموحدة مالم يطلب أو يسمح به أي معيار محاسبي أو التفسيرات وكما هو مبين في السياسات المحاسبية للبنك.

و. الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى

يتم قياس الأرصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية الاخرى بالقيمة العادلة مبدئيا وبعد ذلك تقاس بالتكلفة المطفأة.

ز. الاستثمارات

يقوم البنك بتصنيف الاستثمارات كما يلي:

بعد الإثبات الاولي لها ، لا يسمح عادة بالتحويل اللاحق بين مختلف فئات الاستثمار والتمويل، وتحدد قيمة كل فئة من الاستثمارات بنهاية الفترة المالية اللاحقة على الأساس الموضح في الفقرات التالية:

الإستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي أدوات مالية غير مشتقة تم تخصيصها كاستثمارات متاحة للبيع ، أو لم تصنف كـ (أ) تمويل (ب) استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق (ج) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئيا بقيمتها العادلة بالإضافة إلى تكاليف الإقتناء لتلك الاستثمارات ومن ثم يتم قياسها بالقيمة العادلة.

بالنسبة للأوراق المالية التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية، تحدد القيمة العادلة على أساس أسعار الطلب المعلنة المتداولة بالسوق عند إنتهاء العمل في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المدارة والاستثمارات في الصناديق الاستثمارية بالرجوع إلى صافي قيمة الموجودات المعلن.

أما بالنسبة للأوراق المالية التي لا يتوفر لها أسعار سوقية متداولة، يتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة على أساس القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها تقريباً، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الاستثمارات. وفي حال عدم تحديد القيم العادلة من أسواق نشطة ، يتم تحديدها باستخدام طرق تقويم مختلفة و تتضمن استخدام طرق رياضية. ان المدخل لهذه الطرق يتم من خلال الأسواق التي يمكن ملاحظتها إذا كان ممكناً، ولكن اذا كان ذلك غير ممكن /غير مجد، فانه يتم إجراء تقدير مناسب لتحديد القيم العادلة.

الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة ويمكن تحديدها ولها تواريخ إستحقاق محددة ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها.

يتم مبدئياً إثبات الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة، متضمنة مصاريف الإقتناء المرتبطة بالإستثمار، و يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصا أي مبالغ مشطوبة ومخصص الانخفاض في القيمة.

د. التمويل

يتم إثبات التمويل الذي يتكون من البيع بالآجل و البيع بالتقسيط والمشاركة والإجارة والتي أصدرها البنك بالقيمة العادلة متضمنة مصاريف الإقتناء وتقاس لاحقاً بالتكلفة ناقصا أي مبالغ مشطوبة ومخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم إثبات التمويل عندما يتم دفع النقد إلى المقترضين ويتم التوقف عن إثباته عندما يقوم العملاء بسداد التزاماتهم أو عندما يتم بيع التمويل أو شطبه أو عند تحويل كافة منافع ومخاطر الملكية.

- **البيع الآجل و البيع بالتقسيط:** يمثل عقد تمويلي مبني على المرابحة والذي يقوم البنك من خلاله بشراء بضاعة أو أصل ثم بيعه للعميل بناءً على وعد منه بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن البيع الآجل هو منتج مخصص لتمويل الشركات بينما منتج البيع بالتقسيط مخصص لتمويل الأفراد.
- **الإجارة:** هو اتفاق يكون البنك فيه مؤجراً، يقوم بشراء أو إنشاء الأصل المؤجر طبقا لطلب ومواصفات العميل (المستأجر) بناءً على وعد منه باستئجار الأصل لمدة معينة متفق عليها. ويمكن إنهاء عقد الإجارة بتحويل ملكية الأصل المستأجر إلى المستأجر بعد إنقضاء فترة التأجير.
- **المشاركة:** هو اتفاق بين البنك والعميل للمشاركة بانشاء استثمار معين أو تملك عقار معين ينتهي بامتلاك العميل لكامل الاستثمار أوالعقار، ويتم توزيع الربح أو الخسارة حسب بنود الاتفاق.

ط. انخفاض قيمة الموجودات المالية

الموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة

يتم بتاريخ قائمة المركز المالي الموحد اجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي من الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة وجود مثل هذا الدليل، فإنه يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ويتم إثبات أي خسائر انخفاض في القيمة بالتغيرات في القيمة الدفترية للموجودات. يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة سواء مباشرة أو من خلال استخدام حساب المخصص، ويتم إدراج مبلغ التسوية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تقييم المخصصات الخاصة بشكل منفرد، كما يتطلب أن تقوم الإدارة باتخاذ الأحكام عند تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد المخصص المطلوب. تعتمد تلك التقديرات على افتراضات تتعلق بعدة عوامل تتضمن استخدام أحكام وتقديرات مختلفة، وقد تختلف النتائج الفعلية والتي قد يترتب عليها تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تتضمن المعايير التي يستخدمها البنك في تحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وقوع خسارة ناتجة عن الإنخفاض في القيمة الآتي:

- **التأخر في سداد أصل المبلغ أو الربح المتعاقد عليه.**
- **مواجهة العميل صعوبات في التدفقات النقدية.**
- **الإخلال بشروط ومواثيق السداد.**
- **رفع دعاوى إفلاس على العميل.**
- **تدهور الوضع التنافسي للعميل.**
- **هبوط في قيمة الرهونات.**

عندما يعتبر التمويل غير قابل للتحصيل ، فإنه يتم شطبه من مخصص الإنخفاض في القيمة . يشطب هذا التمويل بعد إتمام كافة الإجراءات الضرورية وتحديد مبلغ الخسارة.

وإذا ماحدث لاحقاً انخفاض في مبلغ خسارة الانخفاض وان هذا الانخفاض يتعلق بصورة موضوعية بوقوع حدث بعد إثبات الانخفاض (مثل تحسن درجة التصنيف الإئتماني للعميل) ، يتم عكس خسارة الإنخفاض التي تم إثباتها سابقا وذلك بتعديل مبلغ المخصص. يتم إثبات عكس القيد في قائمة الدخل الموحدة ضمن خسائر انخفاض التمويل. لايتم شطب الموجودات المالية إلا بعد استنفاذ كافة وسائل التحصيل الممكنة.

إضافة إلى المخصص أعلاة يقوم البنك بتجنيب مخصص جماعي لقاء الإنخفاض في القيمة على أساس المحفظة ويتم تكوينه لقاء الخسائر في حالة وجود دليل موضوعي على وجود خسائر غير محددة بتاريخ إعداد القوائم المالية. يقدر مبلغ المخصص على أساس حالات الإخفاق السابقة للأطراف الأخرى والتصنيف الإئتماني لها بعد الأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية السائدة.

استثمارات أسهم متاحة للبيع

أما بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المقتناة كمتاحة للبيع، فإن الإنخفاض الجوهري أو الدائم في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها يمثل دليلاً موضوعياً على الإنخفاض. لا يمكن عكس خسائر الإنخفاض من خلال

قائمة الدخل الموحدة طالما استمر إثبات الموجودات في السجلات، أي أن أية زيادة في القيمة العادلة بعد تسجيل الإنخفاض يمكن الإعتراف به فقط ضمن حقوق المساهمين. وعند التوقف عن إثباتها ، يتم إدراج أية مكاسب أو خسائر متراكمة ومعترف بها مسبقاً في حقوق المساهمين في قائمة الدخل الموحدة.

ي. إثبات الإيرادات

1. الدخل والعائد على الموجودات و المطلوبات المالية

يتم إثبات الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية في قائمة الدخل الموحدة باستخدام طريقة العائد الفعلي على الأرصدة القائمة على مدى فترة العقد.

2. دخل الأتعاب و العمولات المالية

تم ادراج دخل الأتعاب والعمولات التي تعتبر جزء لا يتجزأ من احتساب العائد الفعلي ضمن الموجودات المعنية.

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات التي لا تعتبر جزء لا يتجزأ من احتساب العائد الفعلي على الموجودات و المطلوبات المالية عند تقديم الخدمات المعنية كما يلي :

- يتم إثبات أتعاب إدارة المحافظ وأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات وفقا لعقود الخدمات ذات العلاقة وذلك على أساس زمني نسبي.
- يتم إثبات الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات، إدارة الثروات، و التخطيط المالي خدمات الحفظ وغيرها من الخدمات المماثلة التي تقدم خلال مدة زمنية على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمات.
- يتم إثبات الأتعاب المرتبطة بالأداء أو مكونات الأتعاب عند الوفاء بمعايير الأداء.
- يتم تأجيل أتعاب الالتزام لمنح التمويل التي يحتمل سحبها و كذلك أتعاب الائتمان الاخرى (مع التكاليف العرضية) ، وإثباتها كتسوية للعائد الفعلي على التمويل. وفي الحالات التي لا يتوقع فيها سحب التمويل، يتم إثبات أتعاب الالتزام لمنح التمويل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الالتزام.
- تتعلق مصاريف الأتعاب و العمولات الاخرى بشكل اساسي بأتعاب المعاملات و الخدمات التي تقيد كمصاريف عن تقديم الخدمة.

3. أرباح (خسائر) تحويل العملات الأجنبية

يتم إثبات أرباح (خسائر) تحويل العملات الأجنبية طبقا لما تم تبيانة في السياسة المحاسبية المتعلقة بتحويل العملات الأجنبية أعلاه.

4. توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح من إستثمارات الأسهم عند الإقرار بأحقية إستلامها.

5. مكاسب (خسائر) الاستثمارات المقتناه لغير اغراض المتاجرة

يتم إثبات المكاسب/الخسائر المتعلقة بالتغيرات في القيمة العادلة في «الاحتياطات الاخرى» ضمن حقوق الملكية. وعند التوقف عن إثباتها، تدرج المكاسب/الخسائر المثبتة سابقا ضمن حقوق الملكية في قائمة الدخل الموحدة.

ك. التوقف عن إثبات الأدوات المالية

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية (أو جزء منها ، أو جزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عند انتهاء الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات.

وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل أصل مالي، يتم إلغاء الاعتراف عند قيام البنك بنقل جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الاصل بشكل جوهري. وفي الحالات التي لم يتم فيها نقل أو الابقاء على جميع المخاطر و المنافع المصاحبة لملكية الأصل بشكل جوهري، يتم إلغاء الاعتراف فقط في حالة تخلي البنك عن السيطرة على الأصل. يقوم البنك بتسجيل الموجودات أو المطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق والالتزامات الناتجة أو الاحتفاظ بها عن هذه العمليات.

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية (أو جزء منها) وذلك فقط عند استنفاذها، أي عندما يتم تنفيذ الالتزامات المحددة في العقد أو إلغاءها أو انتهاء مدتها.

ل. الزكاة وضريبة الاستقطاع

بموجب أنظمة الزكاة والضريبة بالمملكة العربية السعودية فإن الزكاة هي التزام على المساهمين السعوديين. يتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين السعوديين في حقوق الملكية أو صافي الدخل باستخدام الأسس الموضحة بموجب أنظمة الزكاة.

لا يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الموحدة للبنك حيث أنها تستقطع من الأرباح الموزعة على المساهمين السعوديين.

تخصم ضرائب الاستقطاع من الدفعات للموردين غير المقيمين مقابل الخدمات المقدمة والبضاعة المشتراة وفقا للأنظمة الضريبية المطبقة في المملكة العربية السعودية وتدفع مباشرة لمصلحة الزكاة والدخل شهرياً.

م. الضمانات المالية

يقوم البنك، خلال دورة الأعمال الاعتيادية، بتقديم ضمانات تشمل على اعتمادات مستنديه وضمانات وقبولات. يتم في الأصل إثبات الضمانات المالية ضمن المطلوبات الأخرى في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة والتي تمثل قيمة العلاوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولي، يتم قياس التزامات البنك تجاه كل ضمان بالعلاوة المطفأة، أو أفضل تقدير للمصاريف اللازمة لسداد أي ضمان مالي، ناتجة عن الضمانات أيهما أعلى. يتم إثبات الزيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة ضمن «مخصص انخفاض خسائر التمويل ، صافي».يتم إثبات العلاوة المستلمة في قائمة الدخل الموحدة ضمن «دخل الأتعاب والعمولات، صافي» بطريقه القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

ن. المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون لدى البنك التزام حالي أو متوقع ناتج عن أحداث سابقة وانه من المحتمل سداد هذا الالتزام ويمكن تقدير هذا الالتزام بشكل موثوق به. يتم مراجعه المخصصات بتاريخ كل قائمة مركز مالي و يتم تعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي.

س. محاسبة عقود الإيجار

1. عندما يكون البنك هو المستأجر

تعتبر كافة عقود الإيجار التي يبرمها البنك عقود إيجارات تشغيلية. تحمل الدفعات بموجب عقود الإيجارات التشغيلية على قائمة الدخل الموحدة بطريقه القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

وفي حالة انتهاء أو إلغاء عقد الإيجار قبل انتهاء مدته، تدرج اية غرامات (بالصافي بعد دخل الإيجار المتوقع، إن وجد) يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها الإنهاء.

تقوم المجموعة بتقويم الترتيبات غير المتعلقة بالإيجارات مثل عقود الاستعانة بمصادر خارجية وغيرها للتأكد من كونها تحتوي على عنصر إيجار كي يتم احتسابه بصورة مستقلة.

2. عندما يكون البنك هو المؤجر

عند تحويل الموجودات بموجب عقد إيجار منتهي بالتمليك، يتم إثبات القيمة الحالية لدفعات الإيجار كذمم مدينه ويتم الافصاح عنها ضمن «التمويل». يتم إثبات الفرق بين إجمالي الذمم المدينه و القيمة الحالية للذمم المدينة كعائد غير مكتسب. يتم إثبات دخل الإيجار على مدى فتره عقد الإيجار باستخدام طريقة صافي الاستثمار و التي تظهر معدل عائد دوري ثابت.

تدرج الموجودات الخاضعة لعقود الإيجارات التشغيلية في القوائم المالية الموحدة «كممتلكات و معدات». يتم إثبات الدخل من الإيجارات التشغيلية بطريقة القسط الثابت (أو أساس ملائم) على مدى فترة الإيجار.

ع. النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وما في حكمها بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الوديعة النظامية. كما تشتمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء.

ف. الممتلكات والمعدات

تقيد الممتلكات والمعدات بالتكلفة ويتم إظهارها بالصافي بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم. يجري إستهلاك أو إطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات والموجودات الثابته الأخرى بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كما يلي :

المباني	33 سنة
تحسينات المباني المستأجرة	10 سنوات أو فترة الإيجار، أيهما أقل
المعدات والأثاث	4 إلى 6 سنوات
أجهزة وبرامج الكمبيوتر	5 سنوات

يتم بكل تاريخ إعداد للقوائم المالية الموحدة ، مراجعة القيمة التقديرية المتبقية و الأعمار الإنتاجية للموجودات ومن ثم يتم تعديلها إذا لزم الأمر.

ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع أو الاستبعاد وذلك بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية ، وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة كافة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشيرالأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. يتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة إلى القيمة القابلة للاسترداد في حال زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة القابلة للاسترداد له.

ص. المطلوبات المالية

يتم في الأصل إثبات كافة ودائع العملاء ، الأرصدة للبنوك و المؤسسات المالية الاخرى و المطلوبات المالية الاخرى بالقيمة العادلة ، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

ق. خدمات الاستثمار

يقدم البنك خدمات الاستثمار للعملاء من خلال شركته التابعة والتي تشتمل على إدارة صناديق استثمار معينة بالتشاور مع مستشاري استثمار مهنيين. يتم إدراج حصة البنك في هذه الصناديق ضمن الإستثمارات المتاحة للبيع، بينما يتم الإفصاح عن دخل الأتعاب المكتسبة من إدارة هذه الصناديق ضمن معاملات مع أطراف ذوي علاقة.

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الحفظ لا تعتبر موجودات خاصة بالبنك وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للبنك.

ر. الإيرادات المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

تقوم الهيئة الشرعية بالبنك من حين لآخر بالتأكد من تطبيق القرارات الشرعية، وإذا وجدت إيرادات سجلت عن طريق الخطأ أو بغير قصد فإن مجلس الإدارة سيقوم وبناءً على طلب من الرئيس التنفيذي للبنك بالموافقة على استبعاد هذه الإيرادات من إيرادات المجموعة والتخلص منها نهائيا.

ش. برنامج أسهم الموظفين

يقدم البنك لموظفيه المؤهلين برامج تحفيزية محسوبة على أساس الأسهم (البرامج) معتمد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي و بموجب شروط هذا البرنامج، يمنح البنك الموظفين المؤهلين خيارات أسهم بأسعار شراء محددة سلفاً سيتم اقتطاعها من مكافآتهم السنوية.

تقاس تكلفة هذه البرامج على أساس القيمة العادلة في تاريخ منح الخيارات.

يتم إثبات تكلفة البرامج على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشرط الخدمة والتي تنتهي بالتاريخ الذي يستحق فيه الموظفون المعنيون خيار الأسهم (تاريخ الاستحقاق). تظهر المصاريف التراكمية – التي يتم احتسابها بموجب هذه البرامج بتاريخ إعداد القوائم المالية حتى تاريخ الاستحقاق – المدى الذي انتهت إليه فترة الاستحقاق، وأفضل تقديرات البنك لعدد الأسهم التي سيتم منحها في نهاية العقد. يمثل المبلغ المحمل أو المقيد على قائمة الدخل الموحدة لسنة ما، الحركة في المصاريف التراكمية المثبتة في بداية ونهاية تلك السنة.

يقوم البنك، بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، بإبرام اتفاقية مع طرف ثالث محايد للاحتفاظ بالأسهم المعنية في البرنامج بالإضافة للمزايا المستحق عليها.

ت. مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب المكافآت المستحقة لموظفي البنك عند انتهاء خدماتهم طبقاً لنظام العمل السعودي و تدرج ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

4- النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

يتكون النقد و الأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	إيضاح	2013 بآلاف الريالات السعودية	2012 بآلاف الريالات السعودية
نقد في الصندوق		**1,609,797**	1,153,106
وديعة نظامية	**4.1**	**1,776,717**	1,544,269
أرصدة أخرى	**4.2**	**800,484**	234,994
الإجمالي		**4,186,998**	2,932,369

4.1 وفقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب، والادخار، واستثمارية لأجل و غيرها تحسب في نهاية كل شهر. إن الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك وبالتالي لا تعتبر جزءاً من النقدية وما في حكمها.

4.2 تشمل حساب إدارة السيولة مع مؤسسة النقد العربي السعودي بمبلغ 620 مليون ريال سعودي (2012: 90 مليون ريال سعودي)

5- أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي

أ. تتكون الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعوديـة	بآلاف الريالات السعوديـة
حسابات جارية	**266,204**	401,961
استثمارات مرابحات في بضائع	**5,980,216**	6,269,768
مخصص الانخفاض في قيمة مرابحات في بضائع	**(90,923)**	(96,263)
	5,889,293	6,173,505
الإجمالي	**6,155,497**	**6,575,466**

ب. تتلخص حركة مخصص الإنخفاض في القيمة في الآتي :

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
الرصيد في بداية السنة	**96,263**	96,263
مبالغ مستردة خلال السنة	**(5,340)**	-
الرصيد في نهاية السنة	**90,923**	**96,263**

6- الاستثمارات ، صافي

تتكون الاستثمارات في السوق المحلي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	2013		
	متداولة	غير متداولة	الإجمالي
استثمارات متاحة للبيع			
أسهم	**178,689**	**150,000**	**328,689**
صناديق إستثمارية	**28,221**	-	**28,221**
سندات بعمولة عائمة – صكوك	**258,000**	-	**258,000**
	464,910	**150,000**	**614,910**
استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة			
مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	**1,052,159**	**1,052,159**
	464,910	**1,202,159**	**1,667,069**

بآلاف الريالات السعودية	2012		
	متداولة	غير متداولة	الإجمالي
استثمارات متاحة للبيع			
أسهم	138,137	150,000	288,137
صناديق إستثمارية	90,584	-	90,584
سندات بعمولة عائمة – صكوك	58,000	-	58,000
	286,721	150,000	436,721
استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة			
مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	1,100,539	1,100,539
	286,721	1,250,539	1,537,260

أ. تتلخص حركة الاحتياطيات الأخرى في الآتي:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
الرصيد في بداية السنة	**15,066**	6,236
صافي التغيرات في القيمة العادلة	**50,176**	14,055
صافي التحويلات إلى قائمة الدخل الموحدة	**(21,904)**	(5,225)
الرصيد في نهاية السنة	**43,338**	15,066

ب . فيما يلي تحليل الإستثمارات حسب أطراف التعامل:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
شركات	**565,543**	327,308
بنوك و مؤسسات مالية أخرى	**49,367**	109,413
مؤسسة النقد العربي السعودي	**1,052,159**	1,100,539
الإجمالي	**1,667,069**	**1,537,260**

ج . تشمل الأسهم المصرح عنها ضمن الاستثمارات المتاحة للبيع أسهم غير متداولة بمبلغ 150 مليون ريال سعودي (2012: 150 مليون ريال سعودي) والتي يتم قيدها بالتكلفة.

تتركز جميع الاستثمارات أعلاه في المملكة العربية السعودية.

7- التمويل، صافي

يتكون التمويل كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2013			
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	مشاركة	إجارة	الإجمالي
التمويل العامل	**12,306,085**	**9,486,885**	**1,530,608**	**526,288**	**23,849,866**
التمويل غير العامل	**244,258**	**122,945**	**93,665**	**-**	**460,868**
الإجمالي	**12,550,343**	**9,609,830**	**1,624,273**	**526,288**	**24,310,734**
مخصص انخفاض	**(598,813)**	**(148,241)**	**(133,083)**	**(15,174)**	**(895,311)**
التمويل، صافي	**11,951,530**	**9,461,589**	**1,491,190**	**511,114**	**23,415,423**

	2012			
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	مشاركة	إجارة	الإجمالي
التمويل العامل	8,915,846	7,680,952	1,471,247	529,348	18,597,393
التمويل غير العامل	597,065	69,323	85,914	-	752,302
الإجمالي	9,512,911	7,750,275	1,557,161	529,348	19,349,695
مخصصات انخفاض	(780,261)	(209,783)	(103,975)	-	(1,094,019)
التمويل، صافي	8,732,650	7,540,492	1,453,186	529,348	18,255,676

أ. مخصص انخفاض التمويل

تتلخص حركة مخصص انخفاض التمويل للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر في الآتي:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
الرصيد في بداية السنة	**1,094,019**	884,079
المحمل خلال السنة	**196,078**	292,981
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**(373,995)**	(65,280)
مبالغ مستردة من المحمل سابقا	**(20,791)**	(17,761)
الرصيد في نهاية السنة	**895,311**	1,094,019

ب. فيما يلي تحليل تركز المخاطر والمخصصات المتعلقة بها، حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية كما في 31 ديسمبر:

	2013			
بآلاف الريالات السعودية	التمويل العامل	التمويل غير العامل	المخصصات	التمويل، صافي
تجاري	**3,215,514**	**73,388**	**(166,163)**	**3,122,739**
صناعي	**2,785,084**	**2,811**	**(83,115)**	**2,704,780**
بناء وإنشاءات	**3,556,238**	**61,953**	**(159,770)**	**3,458,421**
نقل واتصالات	**308,638**	-	**(8,899)**	**299,739**
خدمات	**1,486,388**	**8,981**	**(51,515)**	**1,443,854**
زراعة واسماك	**669,907**	-	**(19,315)**	**650,592**
شخصية	**9,486,885**	**122,945**	**(148,241)**	**9,461,589**
أخرى	**2,341,212**	**190,790**	**(258,293)**	**2,273,709**
الإجمالي	**23,849,866**	**460,868**	**(895,311)**	**23,415,423**

	2012			
بآلاف الريالات السعودية	التمويل العامل	التمويل غير العامل	المخصصات	التمويل، صافي
تجاري	2,015,389	94,220	(124,074)	1,985,535
صناعي	1,716,791	308,360	(345,843)	1,679,308
بناء وإنشاءات	3,873,751	35,213	(110,622)	3,798,342
نقل واتصالات	1,978	-	(43)	1,935
خدمات	874,804	54,394	(72,228)	856,970
زراعة واسماك	702,918	-	(15,346)	687,572
شخصية	7,680,952	69,323	(209,783)	7,540,492
أخرى	1,730,810	190,792	(216,080)	1,705,522
الإجمالي	18,597,393	752,302	(1,094,019)	18,255,676

ج . الجودة الائتمانية للمحفظة (غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها):

إن الأرصدة القائمة لكل فئة فرعية كما في 31 ديسمبر هي كما يلي :

ممتازة

مركز مالي قوي ذو سيولة مرتفعة و رأس مال و إيرادات و تدفقات نقدية وإدارة وقدرة ممتازة على السداد.

جيدة

مركز مالي جيد ذو سيولة و رأس مال و إيرادات و تدفقات نقدية وإدارة وقدرة جيدة على السداد.

مرضية

مركز مالي مقبول ذو سيولة معقولة و رأس مال و إيرادات و تدفقات نقدية وإدارة وقدرة جيدة على السداد.

مخاطر مقبولة

مركز مالي مقبول ولكنه متقلب، مع ذلك فإن القدرة على السداد تكون مقبولة.

تحت المراقبة

قد تؤدي مشاكل التدفقات النقدية إلى تأخير سداد الأرباح/الأقساط. تتطلب التسهيلات مراقبة مستمرة، ومع ذلك تعتقد الإدارة بأنه سيتم تسديد كامل الأقساط.

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
ممتازة	**3,004,926**	2,350,871
جيدة	**12,020,226**	9,177,661
مرضية	**2,499,553**	1,804,705
مخاطر مقبولة	**5,375,191**	4,455,694
تحت المراقبة	**710,768**	518,998
إجمالي	**23,610,664**	18,307,929

د . الجودة الائتمانية للمحفظة (التي انخفضت قيمتها بشكل فردي) :

يوضح الجدول أدناه إجمالي أرصدة التمويل التي انخفضت قيمتها بشكل فردي والقيمة العادلة للضمانات المرتبطة بها التي بحوزة البنك كما في 31 ديسمبر:

	2013				
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	إجارة	مشاركة	إجمالي
قروض إنخفضت قيمتها بشكل فردي	**244,258**	**122,945**	**-**	**93,665**	**460,868**
القيمة العادلة للضمانات	**410,238**	**5,980**	**-**	**463,749**	**879,967**

	2012				
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	إجارة	مشاركة	إجمالي
قروض إنخفضت قيمتها بشكل فردي	597,065	69,323	-	85,914	752,302
القيمة العادلة للضمانات	608,588	2,905	-	271,783	883,276

هـ . جودة الائتمان للمحفظة (متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها) :

	2013				
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	إجارة	مشاركة	إجمالي
من 1 – 30 يوم	**34,301**	**152,512**	**-**	**5,111**	**191,924**
من 31 – 90 يوم	**-**	**47,278**	**-**	**-**	**47,278**
من 91 –180 يوم	-	-	-	-	-
اكثر من 180 يوم	-	-	-	-	-
الإجمالي	**34,301**	**199,790**	**-**	**5,111**	**239,202**
القيمة العادلة للضمان	**51,309**	**17,600**	**-**	**-**	**68,909**

	2012				
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	إجارة	مشاركة	إجمالي
من 1 – 30 يوم	151,572	81,668	-	28,871	262,111
من 31 – 90 يوم	918	26,435	-	-	27,353
من 91 –180 يوم	-	-	-	-	-
اكثر من 180 يوم	-	-	-	-	-
الإجمالي	152,490	108,103	-	28,871	289,464
القيمة العادلة للضمان	257,201	16,651	-	28,871	302,723

يمثل إجمالي مبالغ التمويل العاملة، أرصدة التمويل غير المتأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها و المتأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها.

و. الضمانات

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية والخاصة بأنشطة التمويل ، بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان. تتضمن هذه الضمانات غالباً ودائع و ضمانات مالية و أسهم محلية و عقارات. ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل التسهيلات الائتمانية التجارية والعقارية وتتم إدارتها في مقابل الأرصدة ذات العلاقة بصافي القيمة الممكن تحققها.

فيما يلي بيانا بأرصدة التمويل كما في 31 ديسمبر حسب نوع الضمان:

	2013				
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	مشاركة	إجارة	بيع بالتقسيط	إجمالي
عقارات	4,109,875	152,772	-	1,466,215	5,728,862
أسهم واستثمارات	2,510,176	249,225	-	-	2,759,401
ضمان طرف آخر	4,067,222	1,061,822	-	-	5,129,044
أصول تأجيرية	-	-	526,288	631,000	1,157,288
غير مغطاة بضمانات	1,863,070	160,454	-	7,512,615	9,536,139
الإجمالي	12,550,343	1,624,273	526,288	9,609,830	24,310,734

	2012				
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	مشاركة	إجارة	بيع بالتقسيط	إجمالي
عقارات	4,210,073	168,231	-	1,477,069	5,855,373
أسهم واستثمارات	1,922,593	94,470	-	-	2,017,063
ضمان طرف اخر	2,671,682	1,202,107	-	-	3,873,789
أصول تأجيرية	-	-	529,348	-	529,348
غير مغطاة بضمانات	708,563	92,353	-	6,273,206	7,074,122
الإجمالي	9,512,911	1,557,161	529,348	7,750,275	19,349,695

8- الممتلكات والمعدات، صافي

تتكون ممتلكات و معدات، صافي ، كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	أراضي و مباني	تحسينات على المباني المستأجرة	المعدات والأثاث	أجهزة وبرامج الكمبيوتر	الإجمالي 2013	الإجمالي 2012
التكلفة						
في بداية السنة	**12,304**	**434,822**	**214,916**	**291,009**	**953,051**	916,140
الاضافات خلال السنة	**411,915**	**29,945**	**36,461**	**44,694**	**523,015**	96,446
الاستبعادات	-	(55)	**(3,304)**	(17,757)	**(21,116)**	(59,535)
في 31 ديسمبر	**424,219**	**464,712**	**248,073**	**317,946**	**1,454,950**	**953,051**
الاستهلاك والإطفاء المتراكم						
في بداية السنة	**471**	**219,764**	**154,646**	**241,945**	**616,826**	587,704
المحمل خلال السنة	**639**	**43,194**	**22,948**	**21,743**	**88,524**	88,020
الاستبعادات	-	(55)	**(3,290)**	**(9,259)**	**(12,604)**	(58,898)
في 31 ديسمبر	**1,110**	**262,903**	**174,304**	**254,429**	**692,746**	**616,826**
صافي القيمة الدفترية						
في 31 ديسمبر 2013	**423,109**	**201,809**	**73,769**	**63,517**	**762,204**	
في 31 ديسمبر 2012	**11,833**	**215,058**	**60,270**	**49,064**		336,225

تشتمل التحسينات على المباني المستأجرة أعلاه على أعمال تحت التنفيذ قدرها 25 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2013 (2012: 23 مليون ريال سعودي).

9- الموجودات الأخرى

تتكون الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
أتعاب إدارة مستحقة	**41,982**	47,728
دفعات مقدمة للموردين	**28,159**	22,572
إيجارات مدفوع مقدماً	**24,862**	19,362
أخرى	**41,114**	50,843
الإجمالي	**136,117**	**140,505**

10- الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
حسابات جارية	**74,560**	76,851
ودائع إستثمارية لأجل	**901,056**	493,979
إجمالي	**975,616**	**570,830**

11- ودائع العملاء

تتكون ودائع العملاء كما في 31 ديسمبر مما يلي:

		2013	2012
	إيضاحات	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
تحت الطلب	11.1	**22,640,801**	18,472,482
ادخار		**3,069,358**	3,121,571
لأجل		**2,755,637**	1,670,237
أخرى	11.2	**641,922**	477,334
الإجمالي		**29,107,718**	**23,741,624**

11.1 تتضمن الودائع تحت الطلب ودائع بعملات أجنبية قدرها 303 مليون ريال سعودي (2012 : 346 مليون ريال سعودي).

11.2 تتضمن الودائع الأخرى ودائع نيابة عن صناديق البنك الإستثمارية قدرها 13.5 مليون ريال سعودي (2012 : 7 مليون ريال سعودي) و تأمينات مقابل التزامات غير قابلة للنقض بمبلغ 628 مليون ريال سعودي (2012 : 470 مليون ريال سعودي) ، وتتضمن هامش بعملات أجنبية قدره 66.3 مليون ريال سعودي (2012 : 62.2 مليون ريال سعودي).

12- المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
ذمم دائنة	**577,118**	756,576
مصاريف مستحقة- موظفين	**159,499**	142,743
مصاريف تشغيلية مستحقة	**59,488**	60,045
أخرى	**342,980**	134,867
الإجمالي	**1,139,085**	**1,094,231**

13- رأس المال

يتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك من 400 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية (2012: 300 مليون سهم ، بقيمة 10 ريالات سعودية لكل سهم).

14- الإحتياطي النظامي

تقتضي المادة رقم 13 من نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية بتحويل ما لا يقل عن 25% من صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يساوي رصيد هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع للبنك. تم تحويل مبلغ قدره 182 مليون ريال سعودي (2012: 235 مليون ريال سعودي) إلى الاحتياطي النظامي. إن الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

15- الأسهم المجانية

صادق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 9 ابريل 2013 على إصدار أسهم مجانية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 قدرها 100 مليون سهم ، بقيمة إسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم.

16- الاحتياطيات الأخرى

تمثل الإحتياطيات الأخرى صافي مكاسب / (خسائر) إعادة التقييم غير المحققة للإستثمارات المتاحة للبيع.

استثمارات متاحة للبيع	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
الرصيد في بداية السنة	**15,066**	6,236
صافي التغير في القيمة العادلة	**50,176**	14,055
التحويلات إلى قائمة الدخل الموحدة	**(21,904)**	(5,225)
صافي الحركة خلال العام	**28,272**	8,830
الرصيد في نهاية السنة	**43,338**	**15,066**

17- التعهدات والالتزامات المحتملة

أ. الدعاوى القضائية

كانت هناك دعاوى قضائية مقامة ضد البنك كما في 31 ديسمبر 2013. تم تكوين مخصصات لقاء بعض هذه الدعاوى وذلك بناءً على نصيحة المستشارين القانونيين للبنك.

ب. الالتزامات الرأسمالية

بلغت الالتزامات الرأسمالية لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2013 مبلغ 46 مليون ريال سعودي (2012 : 68 مليون ريال سعودي) ، تتعلق بعقود تحسينات على الفروع الجديدة و مراكز التحويل ومكائن الصرف الالي.

ج. التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية التي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل البنك بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى تحمل نفس مخاطر الائتمان التي يحملها التمويل. أما المتطلبات النقدية بموجب الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان فإنها تقل كثيراً عن المبلغ الملتزم به لعدم توقع البنك قيام الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الاتفاقية.

إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من البنك نيابة عن العميل تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال على البنك بسقف مشروط وفق شروط و أحكام خاصة مضمونة عادة بشحنات البضاعة التي تخصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات البنك لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. يتوقع البنك ان يتم تقديم معظم القبولات قبل سداسها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل تمويل بشكل رئيسي وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان غير المستخدمة، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تقديره بشكل معقول يتوقع أن يكون أقل كثيرا من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان غير المستخدمة لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات قد يتم انتهاء مدتها أو إنهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

1. فيما يلي هيكل الاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة للبنك كما يلي:

2013 بالاف الريالات السعودية	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
إعتمادات مستندية	**371,877**	**590,936**	**584,712**	**-**	**1,547,525**
خطابات الضمان	**285,808**	**1,072,591**	**1,362,849**	**111,963**	**2,833,211**
قبولات	**262,676**	**50,950**	**-**	**-**	**313,626**
الإجمالي	**920,361**	**1,714,477**	**1,947,561**	**111,963**	**4,694,362**

2012 بالاف الريالات السعودية	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
إعتمادات مستندية	454,562	649,838	59,968	-	1,164,368
خطابات الضمان	347,038	1,086,340	877,051	60,876	2,371,305
قبولات	209,294	53,099	-	-	262,393
الإجمالي	1,010,894	1,789,277	937,019	60,876	3,798,066

بلغ الجزء غير المستخدم القائم من الالتزامات والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل البنك، والقائمة كما في 31 ديسمبر 2013 ما مقداره 1.7 مليار ريال سعودي (2012: 4 مليار ريال سعودي).

2. فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب أطراف التعامل كما في 31 ديسمبر:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
شركات	4,427,577	3,586,654
مؤسسات مالية	230,155	164,066
أخرى	36,630	47,346
الإجمالي	**4,694,362**	**3,798,066**

د . الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء التي أبرمها البنك كمستأجر:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
أقل من سنة واحدة	**112,423**	94,559
من سنة إلى 5 سنوات	**237,504**	234,207
أكثر من 5 سنوات	**198,929**	140,383
الإجمالي	**548,856**	**469,149**

هـ . الزكاة

تلقى البنك الربط الزكوي المقدم من قبل مصلحة الزكاة والدخل للأعوام السابقة من 2006 إلى 2008. وقد نتج عن الربط مطالبات اضافية للزكاة بمبلغ 62 مليون ريال سعودي و 60 مليون ريال سعودي و55 مليون ريال سعودي للأعوام 2006 و2007 و 2008 على التوالي. وترجع هذه الفروقات بشكل أساسي إلى عدم اضافة محفظة التمويل والموجودات المالية للوعاء الزكوي وبعض المصروفات عند احتساب البنك لوعاء الزكاة.

قام البنك بالاعتراض لدى اللجنة الابتدائية لدى مصلحة الزكاة والدخل عن جميع الربوط المستلمة للسنوات السابقة المشار إليها أعلاه. وقد أيدت اللجنة الابتدائية ربط مصلحة الزكاة والدخل للعام 2006 وعليه إستأنف البنك لدى اللجنة الاستئنافية ضد هذا القرار.

وقام البنك مع قطاع البنوك برفع هذه القضية إلى مؤسسة النقد العربي السعودي للوصول إلى حل مناسب. بناء على ذلك لم يقم البنك بتسجيل مطالبات الزكاة الإضافية المشار اليها أعلاه من قبل مصلحة الزكاة والدخل للأعوام 2006 و2007 و2008 في القوائم المالية الموحدة.

بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 مبلغ وقدره 19,5 مليون ريال سعودي (2012: 24,3 مليون ريال سعودي)، سيتم دفعها من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين وسيتم استقطاعها من أية أرباح موزعة لاحقاً.

وفيما يخص الزكاة للأعوام من 2009 حتى 2013 فقد تم احتسابها بنفس طريقة السنوات السابقة.

نتيجة إصدار أسهم مجانية، قام البنك باقتطاع مبلغ وقدره 22,1 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة و الذي يمثل المبلغ المدفوع لمصلحة الزكاة والدخل نيابة عن المساهمين و المتعلقة بالربوط الزكوية للسنوات من 2006 ولغاية 2011.

18 – الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويل

يتكون الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية المقتناة بالتكلفة المطفأة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
استثمارات و ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		
المرابحات في البضائع لدى :		
- مؤسسة النقد العربي السعودي	**7,655**	1,834
- بنوك ومؤسسات مالية اخرى	**47,850**	49,821
أرباح صكوك بعمولة عائمة	4,053	1,094
التمويل		
بيع آجل	**443,243**	392,994
بيع بالتقسيط	**400,438**	358,306
إجارة	**14,814**	6,326
مشاركة	**56,597**	50,178
الإجمالي	**974,650**	**860,553**

19 – العائد على الودائع والمطلوبات المالية

يتكون العائد المدفوع على الودائع والمطلوبات المالية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
أرصدة للبنوك	**2,863**	1,316
ودائع		
- ادخار	**6,655**	5,892
- لأجل	**18,510**	13,831
الإجمالي	**28,028**	**21,039**

20- دخل الأتعاب والعمولات، صافي

تكون دخل الأتعاب و العمولات، صافي للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
دخل الأتعاب والعمولات		
أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع	**102,735**	97,904
دخل عمولات وساطة	**32,952**	44,726
اعتمادات مستندية وضمانات	**44,200**	40,369
أتعاب حوالات	**425,653**	424,323
أتعاب إدارية (صناديق إستثمار وأخرى)	**43,463**	31,116
أتعاب إدارية لمنح التسهيلات	**74,857**	47,594
أتعاب حفظ المستندات	**33,023**	33,592
أخرى	**9,517**	13,274
إجمالي دخل العمولات	**766,400**	732,898
مصاريف الأتعاب والعمولات		
مصاريف أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع	**87,042**	76,647
مصاريف مدفوعة للوسطاء	**2,610**	3,481
مصاريف حوالات	**3,119**	2,004
أخرى	**7,914**	5,466
إجمالي مصاريف الأتعاب	**100,685**	87,598
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	**665,715**	645,300

21- توزيعات الأرباح

تتكون توزيعات الأرباح للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
شركات متداولة	**7,779**	11,717
شركات غير متداولة	**5,743**	-
	13,522	11,717

22- مكاسب استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي

تتكون مكاسب الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
استثمارات متاحة للبيع	**21,904**	5,225

23- دخل العمليات الأخرى

يتكون دخل العمليات الأخرى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
ديون مشطوبة مستردة	**16,189**	-
مكاسب بيع ممتلكات و معدات	**4,452**	1,356
أخرى	**3,460**	264
الإجمالي	**24,101**	1,620

24- رواتب ومزايا الموظفين

	عدد الموظفين		تعويضات ثابتة		تعويضات متغيرة مدفوعة					
					نقداً		أسهم		إجمالي	
	بآلاف الريالات السعودية									
	2013	2012	**2013**	2012	**2013**	2012	**2013**	2012	**2013**	2012
كبار التنفيذيين (تتطلب موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي)	7	7	**13,976**	14,919	**7,243**	5,350	-	-	**7,243**	5,350
موظفون يقومون بأنشطة تشمل على مخاطر	**99**	87	**32,684**	26,597	**3,694**	2,209	-	-	**3,694**	2,209
موظفون يقومون بمهام رقابية	**246**	212	**54,243**	47,508	**4,722**	3,184	-	-	**4,722**	3,184
موظفون آخرون	**2,606**	2,234	**255,481**	239,647	**17,855**	12,231	-	-	**17,855**	12,231
موظفون بعقود خارجية	**249**	300	**37,598**	28,506	-	-	-	-	-	-
إجمالي	**3,207**	2,840	**393,982**	357,177	**33,514**	22,974	-	-	**33,514**	22,974
تعويضات متغيرة مستحقة			**36,034**	61,959						
مزايا موظفين اخرى			**152,231**	98,221						
إجمالي رواتب ومزايا الموظفين			**582,247**	517,357						

لدى البنك سياسة شاملة للرواتب والتعويضات تهدف إلى توظيف وتدريب و تطوير و ترقية الموظفين وكذلك الإبقاء على المواهب المتميزة، و التي تساهم في تحقيق أهداف و تطلعات البنك. كما تهدف هذه السياسة إلى التأكد أن لدى البنك، وفي جميع الأوقات، عدد كافٍ من الموظفين ذوي المؤهلات والمهارات والصفات والقادرين على إدارة مهامهم بطريقة تحقق أهداف البنك على المدى القصير والطويل بما يتوافق مع الإستراتيجية العامة للمخاطر لدى البنك. وكذلك يحفز البنك التوظيف الداخلي لتزويد الموظفين الحاليين بفرص التطوير الوظيفي بشرط عدم وجود تعارض أو اعاقة لموظفي الوحدة الحاليين.

تشمل سياسة التعويضات بالاضافة إلى المكافآت والمزايا الشهرية، هيكل حوافز الأداء لجميع الموظفين بناء على أداء البنك ككل، أداء المجموعة/ القطاع/ القسم المعني وأداء كل موظف على حدة. تقيم جميع هذه العوامل بشكل دوري ويتم اطلاع الجهات المختصة بالنتائج والتي على أساسها يتم إعلان المكافآت في نهاية الفترة المحاسبية.

قام مجلس إدارة البنك بتأسيس لجنة الترشيحات والمكافآت، و تتكون هذة اللجنة من:

1. **الاستاذ / عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس - رئيس**
2. **الاستاذ / ناصر بن محمد السبيعي - عضو**
3. **الاستاذ / خالد بن عبدالعزيز المقيرن - عضو**
4. **الاستاذ / احمد بن عبدالعزيز العوهلي - عضو**
5. **الاستاذ / خالد بن صالح الهذال - عضو**

تتمثل مهام اللجنة في الإشراف على تصميم و تشغيل نظام التعويضات، وإعداد ومراجعة سياسة التعويضات بصورة دورية وتقويم فعاليتها بمقارنتها مع البنوك الأخرى.

25- المكاسب غير التشغيلية

قام البنك ،خلال الربع الأول من العام 2012 ، ببيع قطعة الأرض المدرجة ضمن بند الموجودات الأخرى وبقيمة دفترية بلغت 280 مليون ريال سعودي. و قام البنك بالأستحواذ على قطعة الأرض في عام 2007 لاستخدامه الخاص. وتم بيع قطعة الأرض بمبلغ قدره 653 مليون ريال سعودي ونتيجة للبيع حقق البنك مكاسب غير تشغيلية بمبلغ 373 مليون ريال سعودي في العام 2012.

علما بأن البنك قد قام بمنح الشركة المشترية («الشركة») تمويل بيع آجل بمبلغ 503 مليون ريال سعودي والذي تم استخدامه بالكامل. بناءا على شروط التمويل، فإن مبلغ التمويل تمت تسويته بالكامل.

26- ربح السهم الأساسي والمخفض

تم احتساب ربح السهم الأساسي للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2013م و 2012م وذلك بقسمة صافي دخل السنتين العائد للمساهمين على 400 مليون سهم ذلك لإظهار وبأثر رجعي التغير في عدد الأسهم الذي ازداد نتيجة لإصدار الأسهم المجانية الذي صادقت علية الجمعية العامة غير العادية في إجتماعها الذي عقد بتاريخ 9 أبريل 2013م.

27- النقدية وما في حكمها

تتكون النقدية و ما في حكمها الظاهرة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة كما في 31 ديسمبر من الآتي:

		2013	2012
	إيضاحات	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
نقدية		**1,609,797**	1,153,106
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى (تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء)		**4,319,748**	3,688,561
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (فيما عدا الوديعة النظامية)	4	**800,484**	234,994
الإجمالي		**6,730,029**	**5,076,661**

28- المعلومات القطاعية

يقوم البنك بتحديد القطاعات التشغيلية، بناء على مجموعات العملاء، على أساس التقارير الداخلية عن العناصر و المكونات التي تتكون منها المجموعة والتي يتم مراجعتها بصفة مستمرة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وصانعي القرار الرئيسي بالبنك من أجل توزيع الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. تمارس المجموعة نشاطها الرئيسي في المملكة العربية السعودية.

لأغراض إدارية تتكون المجموعة من خمسة قطاعات أعمال مصرفية رئيسية كالتالي:

قطاع الأفراد (التجزئة)	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالودائع ، تمويل الأفراد ، الحوالات وصرف العملات الأجنبية.
قطاع الشركات	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والعملاء التجاريين كالودائع والتمويل و الخدمات التجارية للعملاء.
قطاع الخزينة	يشمل سوق المال المتاجرة وتقديم خدمات الخزينة.
قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	يشمل خدمات إدارة الإستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل و الإدارة وترتيب وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية.
أخرى	وتشمل جميع وظائف قطاعات المساندة الأخرى.

تتم جميع المعاملات بين القطاعات المذكورة أعلاه وفقاً لشروط وأحكام نظام التسعير الداخلي المعتمد. وإن مصاريف القطاعات المسانده والإدارة العامة توزع على قطاعات الأعمال وفق معايير معتمدة.

1. فيما يلي تحليلا بإجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة وإجمالي دخل ومصاريف العمليات وصافي الدخل (الخسارة) للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر لكل قطاع من قطاعات الأعمال:

	2013					
بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	12,229,036	14,777,653	7,774,105	288,500	1,254,014	36,323,308
مصاريف رأسمالية	64,843	108	94	4,024	453,946	523,015
إجمالي المطلوبات	19,067,695	10,114,583	901,056	121,079	1,018,006	31,222,419
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	400,802	462,333	43,998	1,104	38,385	946,622
أتعاب ودخل العمولات وأخرى، صافي	659,284	114,716	74,888	65,566	56,152	970,606
إجمالي دخل العمليات	1,060,086	577,049	118,886	66,670	94,537	1,917,228
مخصص التمويل ,صافي	63,457	111,830	-	-	-	175,287
عكس مخصص الموجودات المالية الأخرى، صافي	-	-	(5,340)	-	-	(5,340)
إستهلاك و إطفاء	81,592	5,983	596	353	-	88,524
إجمالي مصاريف العمليات	814,519	308,827	30,016	34,698	-	1,188,060
صافي دخل العمليات للسنة	245,567	268,222	88,870	31,972	94,537	729,168
مكاسب غير تشغيلية	-	-	-	-	-	-
صافي دخل السنة	245,567	268,222	88,870	31,972	94,537	729,168

	2012					
بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	9,780,498	11,572,550	7,567,538	763	856,152	29,777,501
مصاريف رأسمالية	35,748	192	66	2,155	58,285	96,446
إجمالي المطلوبات	16,498,105	7,320,370	493,979	85,762	1,008,469	25,406,685
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	370,839	405,199	32,972	-	30,504	839,514
أتعاب ودخل العمولات وأخرى، صافي	630,082	94,301	92,283	63,116	18,084	897,866
إجمالي دخل العمليات	1,000,921	499,500	125,255	63,116	48,588	1,737,380
مخصص التمويل, صافي	82,751	192,469	-	-	-	275,220
إستهلاك و إطفاء	74,407	12,260	1,082	271	-	88,020
إجمالي مصاريف العمليات	733,001	370,094	32,350	33,298	-	1,168,743
صافي دخل العمليات للسنة	267,920	129,406	92,905	29,818	48,588	568,637
مكاسب غير تشغيلية	-	-	-	-	373,167	373,167
صافي دخل السنة	267,920	129,406	92,905	29,818	421,755	941,804

2. فيما يلى تحليلا لمخاطر الإئتمان التي تتعرض لها المجموعة لكل قطاع من قطاعات أعمال البنك:

2013 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	9,461,589	13,953,834	7,207,656	30,623,079
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	3,005,530	-	3,005,530

2012 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	7,540,492	10,715,184	7,676,005	25,931,681
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	1,784,664	-	1,784,664

تشتمل مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات والتمويل، كما تشتمل مخاطر الائتمان على المعادل الائتماني لقيمة التعهدات والالتزامات المحتملة.

29- إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة البنك لعدد من المخاطر المالية، والتي يتم تقييمها عن طريق التحليل والتقييم والموافقة وإدارة بعض درجات المخاطر أو عدد من المخاطر. يهدف البنك إلى تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والإيرادات وتقليل الآثار السلبية على أدائه المالي وزيادة المنفعه للمساهمين.

تم تصميم سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الأدوات الملائمة للتخفيف والتحكم في هذه المخاطر. يقوم البنك بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر باستمرار لعكس أي تغييرات في الأسواق، والمنتجات و أفضل الممارسات المستجدة.

قرر مجلس الإدارة تشكيل لجنة المخاطر والالتزام وذلك لمراقبة عملية إدارة المخاطر الكليه بالبنك. كما أن اللجنة مسئوله عن تطوير استراتيجية المخاطر والسياسات. كما تشمل مسؤوليتها تنفيذ قرارات المخاطر و مراقبة مستوى المخاطر. يتم اصدار تقرير لجنه المخاطر والالتزام بشكل دوري وعرضه على مجلس الإدارة.

30- مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان، والتي تتمثل في عدم تمكن طرف ما من الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية مما يؤدي لتكبد الطرف الآخر خسائر مالية. يتعرض البنك لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي بشأن نشاطات التمويل والاستثمار. كذلك، توجد مخاطر ائتمان تتعلق بأدوات مالية خارج قائمة المركز المالي، مثل الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان، والالتزامات لمنح الائتمان.

يقوم البنك بتقييم احتمال التخلف عن السداد من قبل الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تصنيف داخلية. كما يقوم البنك باستخدام درجات تصنيف صادرة من وكالات تصنيف خارجية عند توفرها.

يحاول البنك التقليل من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية ، التقليل من المعاملات مع اطراف محددة، والتقييم المستمر للملاءه الائتمانية للأطراف الأخرى. وقد تم إعداد سياسات البنك الخاصة بإدارة المخاطر لديه بحيث تعمل على تحديد المخاطر وتضع حدوداً مناسبة ، ووسائل لمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود. وتتم الرقابة على التعرضات الفعلية ومقارنتها بالحدود المقررة على أساس يومي. وبالإضافة إلى مراقبة الحدود المقررة للائتمان، يقوم البنك بإدارة التعرضات الائتمانية المرتبطة بأنشطة التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسة و إبرام ، ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى ضمن ظروف مناسبة، ومن خلال تقليص مدة التعرض.

ينتج تركز مخاطر الائتمان عندما يقوم عدد من الأطراف الأخرى مرتبطين بنشاطات عملية متشابهة، أو عمليات في نفس المنطقة الجغرافية، أو لديهم صفات اقتصادية متشابهة، مما قد يؤدي إلى التأثير على قدرتهم جميعاً على تلبية التزاماتهم التعاقدية بنفس القدر إذا حصل أي تغير في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غير ذلك.

ويدل تركز مخاطر الائتمان على الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

يسعى البنك إلى إدارة تعرضه لمخاطر الإئتمان من خلال التنويع لضمان عدم حصول تركز في المخاطر من ناحية أفراد أو مجموعات من العملاء في مناطق معينة أو ضمن نشاطات عملية محددة، كما أنه يلجأ إلى الحصول على الضمانات اللازمة حيثما يكون ملائماً. كذلك يسعى البنك إلى الحصول على المزيد من الضمانات من الأطراف الأخرى حالما تتضح مؤشرات الانخفاض للتسهيلات ذات العلاقة.

تقوم الإدارة بطلب المزيد من الضمانات وفق الاتفاقية التي تحدد ذلك، كما تقوم بمتابعة القيمة السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض.

يقوم البنك بشكل منتظم بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لديه بحيث تعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات المستجدة.

تم تبيان تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح 6 (ب). ولمعرفة تفاصيل مكونات التمويل، يمكن الرجوع إلى الإيضاح 7 ، للتعهدات والالتزامات المحتملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح 17. وللمعلومات حول الحد الأقصى لتعرض الائتمان ومخاطر الائتمان لدى البنك حسب قطاعات الأعمال، يمكن الرجوع إلى الإيضاح 28 (2).

أ. التركيز الجغرافي

1. فيما يلي التركز الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة والتعرض الائتماني الخاص بها كما في 31 ديسمبر:

2013 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,186,998	-	-	-	-	4,186,998
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، صافي	3,991,953	1,948,939	93,031	32,482	89,092	6,155,497
إستثمارات، صافي	1,667,069	-	-	-	-	1,667,069
تمويل، صافي	23,415,423	-	-	-	-	23,415,423
الإجمالي	33,261,443	1,948,939	93,031	32,482	89,092	35,424,987
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	188,319	656,682	-	-	130,615	975,616
ودائع العملاء	29,107,718	-	-	-	-	29,107,718
الإجمالي	29,296,037	656,682	-	-	130,615	30,083,334
التعهدات والالتزامات المحتملة	4,694,362	-	-	-	-	4,694,362
مخاطرالائتمان(مبينة بالمعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة	3,005,530	-	-	-	-	3,005,530

2012 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	2,932,369	-	-	-	-	2,932,369
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، صافي	4,216,687	1,994,876	255,575	21,330	86,998	6,575,466
إستثمارات، صافي	1,537,260	-	-	-	-	1,537,260
تمويل، صافي	18,255,676	-	-	-	-	18,255,676
الإجمالي	26,941,992	1,994,876	255,575	21,330	86,998	29,300,771
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	193,760	376,573	-	-	497	570,830
ودائع العملاء	23,741,624	-	-	-	-	23,741,624
الإجمالي	23,935,384	376,573	-	-	497	24,312,454
التعهدات والالتزامات المحتملة	3,798,066	-	-	-	-	3,798,066
مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة	1,784,664	-	-	-	-	1,784,664

تعكس مبالغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التعهدات والالتزامات المحتملة خارج قائمة المركز المالي إلى معامل مخاطر الائتمان التي تحملها اتفاقيات التمويل بإستخدام معامل تحويل الائتمان المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. يتم استخدام معامل التحويل الائتمان لتغطية مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام البنك بالوفاء بإلتزاماته.

2. فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات الاستثمارية والتمويلية التي انخفضت قيمتها و مخصصات انخفاض الموجودات الاستثمارية والتمويلية

2013 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التمويل غير العامل	460,868	-	-	-	-	460,868
مخصص انخفاض الموجودات التمويلية	895,311	-	-	-	-	895,311
الموجودات المالية الأخرى غير العاملة	-	90,923	-	-	-	90,923
مخصص انخفاض الموجودات المالية الأخرى	-	90,923	-	-	-	90,923

2012 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التمويل غير العامل	752,302	-	-	-	-	752,302
مخصص انخفاض الموجودات التمويلية	1,094,019	-	-	-	-	1,094,019
الموجودات المالية الأخرى غير العاملة	-	96,263	-	-	-	96,263
مخصص انخفاض الموجودات المالية الأخرى	-	96,263	-	-	-	96,263

31- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في السوق مثل معدل العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

أ. مخاطر معدل العائد

تتمثل مخاطر العائد المخاطر الناتجة عن تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية و نتيجة للتغيرات في معدل العائد السائد في السوق. لاتوجد لدى البنك أية تعرضات جوهرية لتاثيرات التغيرات في معدل العائد السائد في السوق على التدفقات النقدية المستقبلية لأن جزءاً كبيراً من الموجودات والمطلوبات المالية ذات عوائد ثابتة ومدرجة في القوائم المالية بالتكلفة المطفأة. بالاضافة إلى ذلك، فان جزءاً كبيراً من التزامات البنك لايحمل اية عوائد.

ب. مخاطر أسعار العملات الأجنبية

(1) يتعرض البنك لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية، وتقوم إدارة البنك بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات بنهاية اليوم، ويتم مراقبتها يومياً.

فيما يلي ملخصا لمخاطر أسعار العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

	2013		2012	
بآلاف الريالات السعودية	ريال سعودي	عملات أجنبية	ريال سعودي	عملات أجنبية
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	**4,003,877**	**183,121**	2,806,827	125,542
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، صافي	**5,526,957**	**628,540**	5,749,811	825,655
إستثمارات، صافي	**1,667,069**	-	1,537,260	-
تمويل، صافي	**23,121,870**	**293,553**	17,932,415	323,261
ممتلكات ومعدات، صافي	**762,204**	-	336,225	-
موجودات أخرى	**104,311**	**31,806**	140,411	94
الإجمالي	**35,186,288**	**1,137,020**	28,502,949	1,274,552
المطلوبات و حقوق المساهمين				
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	**82,361**	**893,255**	175,266	395,564
ودائع العملاء	**28,723,751**	**383,967**	23,320,237	421,387
مطلوبات أخرى	**1,129,674**	**9,411**	1,082,707	11,524
حقوق المساهمين	**5,100,889**	-	4,370,816	-
الإجمالي	**35,036,675**	**1,286,633**	28,949,026	828,475

ان جزءاً جوهرياً من صافي مخاطر العملات الأجنبية التي يتعرض لها البنك يتمثل في الدولار الأمريكي والمثبت سعر صرفه مقابل الريال السعودي. لا تعتبر مخاطرأسعارالعملات الأجنبية الأخرى جوهرية ، و نتيجة لذلك فإن البنك لا يتعرض لمخاطر أسعار عملات أجنبية هامة.

(2) مركز العملات

فيما يلي تحليلاً بصافي المخاطر الجوهرية الخاصة بالبنك كما في نهاية السنة بشأن العملات الأجنبية التالية:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية دائن (مدين)	بآلاف الريالات السعودية دائن
دولار أمريكي	**(558,895)**	381,186
دينار كويتي	**8,352**	6,108
روبية باكستانية	**43,134**	11,085
ريال قطري	**290,802**	11,336
درهم إماراتي	**32,679**	17,458
جنيه مصري	**4,795**	3,617
أخرى	**29,520**	15,287
الإجمالي	**(149,613)**	**446,077**

قام البنك بعمل تحليل حساسية على مدى عام واحد بشان احتمال حدوث تغير في أسعار العملات الأجنبية باستثناء الدولار الأمريكي باستخدام متوسط أسعار الصرف الأجنبي التاريخية وتبين بأنه لا يوجد هناك تأثير جوهري على صافي تعرض البنك لتقلبات العملات الأجنبية.

ج. مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة استثمارات البنك المتاحة للبيع نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية خلال سنة.

فيما يلي الأثر على استثمارات الأسهم المملوكة والمتاحة للبيع بسبب التغيرات المحتملة المعقولة في مؤشرات الأسهم مع بقاء كافة البنود الأخرى القابلة للتغيير ثابتة:-

	31 ديسمبر 2013		31 ديسمبر 2012	
مؤشرات السوق	**نسبة التغير في قيمة السهم %**	**الأثر بآلاف الريالات السعودية**	نسبة التغير في قيمة السهم %	الأثر بآلاف الريالات السعودية
مؤشر تداول	**±10**	**46,491**	±10	28,672
غير متداولة	**±2**	**3,000**	±2	3,000

32- مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة البنك على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة به. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كاف للنقدية وما في حكمها وكذلك أوراق مالية قابلة للتداول الفوري.

يمثل الجدول أدناه ملخصا باستحقاقات الموجودات والمطلوبات الخاصة بالبنك. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات و المطلوبات على اساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة و حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي و لم يتم الاخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية كما هو محدد بتاريخ الاحتفاظ بودائع البنك. إن المبالغ الظاهرة في الجدول أدناه هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، بينما يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة الملازمة بناء على التدفقات النقدية الواردة غير المخصومة المتوقعة.

تقوم الإدارة بمراقبة محفظة الاستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. يتم مراقبة مراكز السيولة يوميا، ويتم إجراء اختبارات جهد منتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الإعتيادية وغير الإعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم إصدار تقارير يومية تغطي مركز السيولة للبنك والشركة التابعة العاملة. كما يقدم بانتظام تقرير موجز إلى لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك يشمل على كافة الاستثناءات والإجراءات المتخذة.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بوديعة نظامية تعادل 7 % (2012: 7%) من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% (2012: 4%)من إجمالي الودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه، ويتكون هذا الإحتياطي من النقد و الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً (30 يوم).

كما ويمكن للبنك الحصول على مبالغ إضافية من خلال تسهيلات وترتيبات استثمارية خاصة مع مؤسسة النقد العربي السعودي.

أ. فيما يلي تحليلاً للاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات و حقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الريالات السعودية

2013	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	**2,410,281**	-	-	-	-	**2,410,281**
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	-	-	-	**1,776,717**	**1,776,717**
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	**5,442,081**	**713,416**	-	-	-	**6,155,497**
استثمارات، صافي	**1,052,159**	-	-	-	**614,910**	**1,667,069**
تمويل ، صافي	**6,247,159**	**8,358,164**	**8,125,483**	**684,617**	-	**23,415,423**
الممتلكات والمعدات، صافي	-	-	-	-	**762,204**	**762,204**
موجودات أخرى	-	-	-	-	**136,117**	**136,117**
إجمالي الموجودات	**15,151,680**	**9,071,580**	**8,125,483**	**684,617**	**3,289,948**	**36,323,308**
المطلوبات و حقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**787,298**	**188,318**	-	-	-	**975,616**
ودائع العملاء	**26,606,667**	**2,501,051**	-	-	-	**29,107,718**
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	**1,139,085**	**1,139,085**
حقوق المساهمين	-	-	-	-	**5,100,889**	**5,100,889**
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**27,393,965**	**2,689,369**	-	-	**6,239,974**	**36,323,308**

بآلاف الريالات السعودية

2012	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	1,388,100	-	-	-	-	1,388,100
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	-	-	-	1,544,269	1,544,269
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، صافي	5,711,336	864,130	-	-	-	6,575,466
استثمارات، صافي	1,100,539	-	-	-	436,721	1,537,260
تمويل ، صافي	3,904,315	6,663,250	6,941,791	746,320	-	18,255,676
الممتلكات والمعدات، صافي	-	-	-	-	336,225	336,225
موجودات أخرى	-	-	-	-	140,505	140,505
إجمالي الموجودات	12,104,290	7,527,380	6,941,791	746,320	2,457,720	29,777,501
المطلوبات و حقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	570,830	-	-	-	-	570,830
ودائع العملاء	22,423,692	1,317,932	-	-	-	23,741,624
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	1,094,231	1,094,231
حقوق المساهمين	-	-	-	-	4,370,816	4,370,816
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**22,994,522**	**1,317,932**	-	-	**5,465,047**	**29,777,501**

ب. فيما يلي تحليل المطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية كما في 31 ديسمبر :

	بآلاف الريالات السعودية				
2013	**أقل من 3 أشهر**	**من 3 أشهر إلى سنة**	**من سنة إلى 5 سنوات**	**أكثر من 5 سنوات**	**بدون تاريخ استحقاق محدد**	**الإجمالي**
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**787,380**	**188,836**	**-**	**-**	**-**	**976,216**
ودائع العملاء	**26,606,761**	**2,521,020**	**-**	**-**	**-**	**29,127,781**

	بآلاف الريالات السعودية				
2012	**أقل من 3 أشهر**	**من 3 أشهر إلى سنة**	**من سنة إلى 5 سنوات**	**أكثر من 5 سنوات**	**بدون تاريخ استحقاق محدد**	**الإجمالي**
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	570,921	-	-	-	-	570,921
ودائع العملاء	22,423,908	1,330,083	-	-	-	23,753,991

33- القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم إستلامه عند بيع موجودات أو دفعة لتحويل مطلوبات في معاملة نظامية تتم بين المتداولين في السوق في تاريخ القياس. و بالتالي يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة المقدرة.

تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية ومستويات القيمة العادلة

إن القيم العادلة للأدوات المالية المسجلة في قائمة المركز المالي لا تختلف بشكل كبيرعن قيمتها الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

يستخدم البنك المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى 1	:	الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل).
المستوى 2	:	الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات سوقية قابلة للملاحظة.
المستوى 3	:	طرق تقويم لم تحدد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات سوقية قابلة للملاحظة.

بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
2013				
الموجودات المالية				
استثمارات مالية متاحة للبيع	**464,910**	-	**150,000**	**614,910**

بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
2012				
الموجودات المالية				
استثمارات مالية متاحة للبيع	286,721	-	150,000	436,721

يمثل المستوى الثالث من الاستثمارات، استثمارات متاحة للبيع غير متداولة ومسجله بالتكلفة.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة. إن القيمة العادلة للتمويل، و الأرصدة لدى و للبنوك والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق المسجلة بالتكلفة المطفأة لا تختلف كثيراً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة لأن أسعار العمولات الحالية السائدة في السوق لأدوات مالية مماثلة لا تختلف كثيراً عن الأسعار المتعاقد عليها وبسبب قصر الفترة بالنسبة للأرصدة لدى و للبنوك.

34- الأرصدة و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة. تخضع تلك المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر هي كما يلي:

أ. أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
بيع آجل	**1,455,432**	1,399,819
مشاركة	**17,529**	74,759
التعهدات والالتزامات المحتملة	**12,334**	34,826
تحت الطلب	**43,508**	23,598
ادخار	**9,320**	651

يقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأس مال البنك المصدر.

ب. صناديق البنك الإستثمارية:

يمثل هذا البند أرصدة قائمة مع الصناديق الإستثمارية للبنك كما في 31 ديسمبر:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
ودائع العملاء	**13,529**	7,286

ج. الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة:

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
دخل التمويل	**44,110**	48,936
الدخل من التعهدات و الالتزامات المحتملة	**148**	197
أتعاب إدارة - صناديق البلاد الإستثمارية	**14,758**	13,082
إيجارات	**5,675**	4,380
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**5,266**	3,729
رواتب ومكافآت و بدلات ونهاية خدمة أعضاء الإدارة التنفيذية	**52,101**	41,963

يقصد بأعضاء الإدارة التنفيذية الأشخاص الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية للقيام بإعمال التخطيط والتوجيه والرقابة على أنشطة البنك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

35- كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في الإلتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للحفاظ على مقدرة المجموعة في الاستمرار في أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية.

تقوم إدارة المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي. تتطلب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي في الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو أعلى من الحد الأدنى المتفق علية وهو 8%.

تراقب المجموعة كفاية رأس المال باستخدام النسب المقررة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. و بموجبها يتم قياس كفاية رأس المال بمقارنة بنود رأس المال المؤهل للمجموعة مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والالتزامات المحتملة باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار إرشادات وأطر عمل لإعادة تشكيل رأس المال حسب توصيات لجنة بازل 3 والتي سرى مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2013. وطبقاً لتوصيات و أطرعمل لجنة بازل 3، تم احتساب الموجودات المرجحة المخاطر الخاصة بالمجموعة وإجمالي رأس المال والنسب ذات الصلة على أساس موحد للمجموعة . لأغراض العرض، تم احتساب الموجودات المرجحة المخاطر وإجمالي رأس المال والنسب ذات الصلة كما في 31 ديسمبر 2013 تحت إطار ومنهجية بازل 3، ويتم احتساب أرصدة المقارنة والنسب كما في 31 ديسمبر 2012 تبعا لتوصيات لجنة بازل 2 والتي لم يتم تعديلها.

الجدول التالي يلخص الركيزة الأولى للمجموعة للموجودات المرجحة المخاطر، رأس المال الأساسي ورأس المال المساند ونسبة كفاية رأس المال:

	(غير مدققة)	
	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	28,053,891	22,005,550
الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية	3,142,572	2,629,094
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	612,338	451,388
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	**31,808,801**	**25,086,032**
رأس المال الأساسي	5,100,889	3,429,012
رأس المال المساند	350,674	1,216,873
إجمالي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند	**5,451,563**	**4,645,885**
نسبة كفاية رأس المال		
نسبة رأس المال الأساسي	%16.04	%13.67
نسبة رأس المال الأساسي ورأس المال والمساند	%17.14	%18.52

36- خدمات إدارة الاستثمار والوساطة

يقدم البنك خدمات إدارة الاستثمار لعملائه من خلال شركته التابعة / شركة البلاد للاستثمار. تتضمن هذه الخدمات إدارة ستة صناديق استثمارية (2012: ستة صناديق استثمارية). بموجودات يبلغ إجماليها 1,154 مليون ريال سعودي (2012: 979 مليون ريال سعودي). تدار كافة الصناديق الاستثمارية وفقاً للضوابط الشرعية وتخضع لرقابة شرعية بصفة دورية، وتدار بعض هذه الصناديق بالتعاون مع مستشاري استثمارات مهنيين خارجيين.

كما يدير البنك محافظ استثمارية خاصة نيابة عن عملائه بمبلغ 8,234 مليون ريال سعودي (2012: 5,341 مليون ريال سعودي). لا تشمل القوائم المالية للبنك على القوائم المالية لهذه الصناديق والمحافظ الاستثمارية الخاصة. تم الافصاح عن المعاملات التي تتم بين البنك وهذه الصناديق ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (إيضاح 34).

37- التغيرات في أطر اعداد التقارير المالية الدولية

لقد ارتأت المجموعة عدم التطبيق المبكر للمعايير الجديدة الصادرة و غير السارية المفعول بعد على السنوات المحاسبية للبنك التي تبدأ بعد 1 يناير 2014، ويقوم البنك حاليا بدراسة آثارها:

أ. معيار التقارير المالية الدولي 9 الأدوات المالية (2010):

يسري مفعول النسخة المعدلة من المعيار اعتباراً من 1 يناير 2015. شملت التعديلات المتطلبات المعدله لتصنيف وقياس المطلوبات المالية و نفس متطلبات التوقف عن الإثبات الحالية التي نص عليها معيار المحاسبة الدولي رقم -39 الأدوات المالية – الإثبات و القياس.

ب. معيار التقارير المالية الدولي 10 القوائم المالية الموحدة:

ينص التعديل على هذا المعيار على عدم توحيد الصناديق الاستثمارية اعتباراً من 1 يناير 2014 . إن هذا الإعفاء الإلزامي ينص على انه يتعين على المنشأة الاستثمارية المؤهلة محاسبة الاستثمارات في المنشآت الخاضعة لسيطرتها وكذلك الاستثمارات في الشركات الزميلة و المشاريع المشتركة بالقيمة العادلة المدرجة في قائمة الدخل شريطة الوفاء ببعض الشروط، ويستثنى من ذلك الشركات التابعة التي تعتبر امتداداً للنشاطات الاستثمارية للمنشأة.

ج. تعديلات المعيار الدولي للمحاسبة رقم (32):

ينطبق هذا التعديل اعتباراً من 1 يناير 2014 ، و يوضح :

أ) بأن المنشأة لديها حق نظامي ملزم لإجراء المقاصة إذا كان الحق لا يتوقف على حدث مستقبلي و ملزم في كل من دورة الأعمال العادية وفي حالة التعثر وحل أو إفلاس المنشأة و كافة الأطراف الأخرى.

ب) إجمالي التسوية يعادل صافي التسوية إذا كان لإجمالي آليات التسويات خصائص تقلل أو ينتج عنها مخاطر ائتمان وسيولة غير هامة و أنة يتم معالجة الذمم المدينه و الدائنه في دورة تسوية واحدة.

د. معيار المحاسبة الدولية رقم (36) :

ينطبق هذا التعديل اعتباراً من 1 يناير2014 ، ويتناول الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيمة القابلة للاسترداد للموجودات التي انخفضت قيمتها ويضع حدوداً لمتطلبات الإفصاح إذا ماتم تحديد ذلك المبلغ على أساس القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد.

38- برنامج أسهم الموظفين

المميزات الهامة للبرنامج هي كما يلي:

	2013	2012
تاريخ المنح	**4 سبتمبر 2013**	12 مايو 2012
تاريخ الاستحقاق	**1 يناير 2016**	1 يناير 2015
عدد الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح	**251,300**	426,187
سعر السهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)	**31.80**	28.20
قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بآلاف الريالات السعودية)	**7,991**	9,013
فترة الاستحقاق	**3 سنوات**	3 سنوات
شرط المنح	**إكمال فترة الخدمة**	إكمال فترة الخدمة
طريقة التسوية	**أسهم**	أسهم

حركة عدد الأسهم هي كما يلي:	2013	2012
في بداية السنة	**583,407**	212,020
الأسهم الممنوحة خلال السنة	**251,300**	426,187
اسهم متنازل عنها	**53,070**	54,800
تمت ممارستها	-	-
في نهاية السنة	**781,637**	**583,407**

تم منح هذه الأسهم بشرط أساسي وهو إكمال فترة الخدمة. ولا يوجد شرط سوقي مرتبط بها.

39- أرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية كي تتماشى مع تبويب السنة الحالية.

40- اعتماد مجلس الإدارة

اعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية الموحدة بتاريخ 9 ربيع الآخر 1435 هـ الموافق 9 فبراير 2014.

41- هيكل رأس المال وفقاً لتوصية لجنة بازل 3

يجب نشر بعض الإفصاحات المتعلقة بهيكل رأس مال البنك على موقع البنك الالكتروني. سوف تكون هذه الإفصاحات متاحة على موقع البنك الإلكتروني (www.bankalbilad.com) حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. لم تخضع هذه الإفصاحات للتدقيق أو الفحص من قبل مراجعي حسابات البنك الخارجيين.

42- إفصاحات خاصة بالركيزة الثالثة لبازل 3

طبقا للركيزة 3 من توصيات لجنة بازل 3، يجب الإفصاح عن بعض الإفصاحات الكمية والنوعية الإضافية. ستكون هذه الإفصاحات موجودة على موقع البنك الالكتروني (www.bankalbilad.com) والتقرير السنوي حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، ولم تخضع هذه الإفصاحات للفحص أو المراجعه من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين.

إفصاحات بازل II الكمية

الجدول الثاني: هيكل رأس المال

المركز المالي – الخطوة الأولى (جدول 2 (ب))

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

	المركز المالي في القوائم المالية المنشورة	التعديلات على الكيانات الأخرى	تحت النطاق النظامي للتوحيد
	(جـ)	(د)	(هـ)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,186,998	-	4,186,998
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,155,497	-	6,155,497
استثمارات، صافي	1,667,069	-	1,667,069
تمويل، صافي	23,415,423	-	23,415,423
ممتلكات ومعدات، صافي	762,204	-	762,204
موجودات أخرى	136,117	-	136,117
إجمالي الموجودات	**36,323,308**	-	**36,323,308**
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	975,616	-	975,616
ودائع العملاء	29,107,718	-	29,107,718
مطلوبات أخرى	1,139,085	-	1,139,085
إجمالي المطلوبات	**31,222,419**	-	**31,222,419**
رأس المال	4,000,000	-	4,000,000
الإحتياطي النظامي	552,396	-	552,396
إحتياطيات أخرى	958	-	958
أرباح مبقاة	547,535	-	547,535
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**36,323,308**	-	**36,323,308**

الجدول الثاني: هيكل رأس المال

المركز المالي – الخطوة الثانية (جدول 2 (ج))

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

	المركز المالي في القوائم المالية المنشورة	التعديلات على الكيانات الأخرى	تحت النطاق النظامي للتوحيد
	(جـ)	(د)	(هـ)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,186,998	-	4,186,998
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,155,497	-	6,155,497
استثمارات، صافي	1,667,069	-	1,667,069
تمويل، صافي	23,415,423	-	23,415,423
منها المخصصات العامة	477,376	-	477,376
ممتلكات ومعدات، صافي	762,204	-	762,204
موجودات أخرى	136,117	-	136,117
إجمالي الموجودات	**36,323,308**	-	**36,323,308**
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	975,616	-	975,616
ودائع العملاء	29,107,718	-	29,107,718
مطلوبات أخرى	1,139,085	-	1,139,085
إجمالي المطلوبات	**31,222,419**	-	**31,222,419**
رأس المال	4,000,000	-	4,000,000
منها المبلغ المؤهل لرأس المال الشريحة الأولى	4,000,000	-	4,000,000
الإحتياطي النظامي	552,396	-	552,396
إحتياطيات أخرى	958	-	958
أرباح مبقاة	547,535	-	547,535
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**36,323,308**	-	**36,323,308**

الجدول الثاني: هيكل رأس المال

القالب العام – الخطوة الثالثة (الجدول 2 (د) أ)

من يناير 2013 إلى 2018 مطابقا لما بعد 2018 مع المبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل بازل 3

كما في **31** ديسمبر **2013** | بآلاف الريالات السعودية

مكونات رأس المال		
	رأس المال العام الشريحة الأولى : أدوات و احتياطيات	
1	رأس المال	4,000,000
2	أرباح مبقاة	729,827
3	إجمالي الدخل الشامل الآخر	371,062
6	رأس المال العام الشريحة الأولى قبل التعديلات التنظيمية	5,100,889
	رأس المال العام الشريحة الأولى : التعديلات التنظيمية	
28	إجمالي التعديلات التنظيمية لرأس المال العام الشريحة الأولى	-
29	رأس المال العام الشريحة الأولى (CET1)	5,100,889
45	الشريحة الأولة لرأس المال (T1 = CET1 + AT1)	5,100,889

الجدول الثاني: هيكل رأس المال

القالب العام – الخطوة الثالثة (الجدول 2 (د) أ)

من يناير 2013 إلى 2018 مطابقا لما بعد 2018 مع المبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل بازل 3

كما في **31** ديسمبر **2013** | بآلاف الريالات السعودية

مكونات رأس المال		
	الشريحة الثانية لرأس المال : أدوات و مخصصات	
50	المخصصات	350,674
51	الشريحة الثانية لرأس المال قبل التعديلات التنظيمية	350,674
	الشريحة الثانية لرأس المال : التعديلات التنظيمية	
58	الشريحة الثانية لرأس المال (T2)	350,674
59	إجمالي رأس المال (TC = T1 + T2)	5,451,563
60	إجمالي الموجودات المرجحة المخاطر	31,808,801
	نسب رأس المال	
61	رأس المال العام للشريحة الأول (بالنسبة للموجودات المرجحة المخاطر)	%16.0
62	الشريحة الأول (بالنسبة للموجودات المرجحة المخاطر)	%16.0
63	إجمالي رأس المال (بالنسبة للموجودات المرجحة المخاطر)	%17.1
64	المتطلبات المحددة (أقل رأس المال العام الشريحة الأولى المطلوب بالاضافة إلى الحفاظ على حدود رأس المال بالنسبة للموجودات المرجحة المخاطر)	%7.0
68	رأس المال العام الشريحة الأولى لمقابلة الحدود (بالنسبة للموجودات المرجحة المخاطر)	%9.0

الجدول الثالث : كفاية رأس المال

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

المحفظة	مبلغ التعرض	رأس المال المطلوب
السيادية والبنوك المركزية		
مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية	2,577,201	-
أخرى	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	5,889,294	133,144
الشركات	11,385,134	910,811
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	8,026,286	481,577
تمويل الشركات الصغيرة	61,573	3,694
الرهونات		
السكنية	1,460,599	116,848
التجاري	3,174,273	253,942
التسنيد	-	-
الأسهم	1,409,069	28,553
أخرى	2,817,255	75,301
الإجمالي	**36,800,684**	**2,003,870**

كما في **31** ديسمبر **2013** | بآلاف الريالات السعودية

	مخاطر أسعار الفائدة	مخاطر مركز الأسهم	مخاطر الصرف الأجنبي	مخاطر السلع	الإجمالي
النهج الموحد	-	-	48,987	-	48,987

كما في **31** ديسمبر **2013** | بآلاف الريالات السعودية

رأس المال المطلوب لمخاطر العمليات	رأس المال المطلوب
المؤشرات الأساسية للنهج الموحد	**251,406**

كما في **31** ديسمبر **2013** | بآلاف الريالات السعودية

	إجمالي نسبة كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى
المستوى الموحد	**%17.14**	**%16.04**

الجدول الرابع: (STA) مخاطر الإئتمان: الإفصاحات العامة

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

المحفظة	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	متوسط إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان على مدى الفترة
السيادية والبنوك المركزية		
مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية	2,577,201	2,071,195
أخرى	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	6,070,674	6,225,281
الشركات	14,284,358	12,069,853
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	8,026,286	7,326,966
تمويل الشركات الصغيرة	87,992	77,698
الرهونات		
السكنية	1,460,599	1,489,383
التجاري	3,174,273	3,338,711
التسنيد	-	-
الأسهم	1,409,069	1,947,598
أخرى	2,817,255	2,490,773
الإجمالي	**39,907,707**	**37,037,459**

الجدول الرابع: (STA) مخاطر الإئتمان: الإفصاحات العامة

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

المحفظة	المنطقة الجغرافية						
	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
السيادية والبنوك المركزية							
مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية	2,577,201	-	-	-	-	-	2,577,201
أخرى	-	-	-	-	-	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	4,173,333	1,897,341	-	-	-	-	6,070,674
الشركات	14,284,358	-	-	-	-	-	14,284,358
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	8,026,286	-	-	-	-	-	8,026,286
تمويل الشركات الصغيرة	87,992	-	-	-	-	-	87,992
الرهونات							
السكنية	1,460,599	-	-		-	-	1,460,599
التجاري	3,174,273	-	-	-	-	-	3,174,273
التسنيد	-	-	-	-	-	-	-
الأسهم	1,409,069	-	-	-	-	-	1,409,069
أخرى	2,551,051	51,599	93,031	60,238	32,483	28,853	2,817,254
الإجمالي	**37,744,162**	**1,948,940**	**93,031**	**60,238**	**32,483**	**28,853**	**39,907,707**

الجدول الرابع: (STA) مخاطر الإئتمان: الإفصاحات العامة

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

المحفظة	قطاع الصناعة											
	الحكومية وشبه الحكومية	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	الزراعة وصيد الأسماك	التصنيع	التعدين	الكهرباء والماء والغاز والخدمات الصحية	البناء والتشييد	التجارة	النقل والاتصالات	الخدمات	القروض الشخصية وبطاقات الائتمان	أخرى	الإجمالي
السيادية والبنوك المركزية													
مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية	2,577,201	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,577,201
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	-	6,070,674	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,070,674
الشركات	-	-	672,064	3,438,727	637,500	-	1,434,325	3,630,130	378,455	1,825,419	-	2,267,738	14,284,358
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,026,286	-	8,026,286
تمويل الشركات الصغيرة	-	-	-	11,033	-	-	17,131	21,029	1,250	16,959	-	20,590	87,992
الرهونات													
السكنية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,460,599		1,460,599
التجاري	-	-	-	-	-	-	3,174,273	-	-	-	-	-	3,174,273
التسنيد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأسهم	1,052,159	26,152	21,942	69,040	6,217	-	15,205	-	33,166	13,379	-	171,809	1,409,069
أخرى	-	-	-	-	-	-	4,968	-	-	-	37,966	2,774,321	2,817,255
الإجمالي	**3,629,360**	**6,096,826**	**694,006**	**3,518,800**	**643,717**	**-**	**4,645,902**	**3,651,159**	**412,871**	**1,855,757**	**9,524,851**	**5,234,458**	**39,907,707**

الجدول الرابع: (STA) مخاطر الإئتمان: الإفصاحات العامة

كما في **31** ديسمبر **2013** | بآلاف الريالات السعودية

المحفظة	تفاصيل الإستحقاقات									
	أقل من **8** أيام	**8**–**30** يوم	**30**–**90** يوم	**90**–**180** يوم	**180**–**360** يوم	**1**–**3** سنوات	**3**–**5** سنوات	بدون تاريخ استحقاق	أكثر من **5** سنوات	الإجمالي
السيادية والبنوك المركزية										
مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية	800,484	1,776,717	-	-	-	-	-	-	-	2,577,201
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	1,100,649	3,458,715	797,639	512,627	201,044	-	-	-	-	6,070,674
الشركات	537,965	1,018,180	2,837,735	3,387,653	3,568,738	1,240,513	1,164,891	-	528,683	14,284,358
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	3,362	163,816	391,358	536,873	1,063,687	3,930,661	1,930,693	249	5,587	8,026,286
تمويل الشركات الصغيرة	1,798	2,488	11,780	9,084	11,384	31,824	13,584	-	6,050	87,992
الرهونات										
السكنية	378	12,281	24,991	37,629	75,235	319,166	324,501	-	666,418	1,460,599
التجاري	20,724	283,563	886,041	507,853	1,032,711	214,059	58,184	-	171,138	3,174,273
التسنيد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأسهم	757,696	400,723	250,650	-	-	-	-	-	-	1,409,069
أخرى	1,876,001	-	-	-	-	-	-	941,254	-	2,817,255
الإجمالي	**5,099,057**	**7,116,483**	**5,200,194**	**4,991,719**	**5,952,799**	**5,736,223**	**3,491,853**	**941,503**	**1,377,876**	**39,907,707**

الجدول الرابع: (STA) مخاطر الإئتمان: الإفصاحات العامة

كما في **31** ديسمبر **2013** | بآلاف الريالات السعودية

القروض المخفضة، القروض المتأخرة السداد (جدول 4، F)

القطاعات	قروض مخفضة	القروض المتأخرة (>90 يوم) وغير مخفضة	متعثر	العمر الائتماني للقروض المخفضة (أيام)				مخصصات محددة			المخصصات العامة
				أقل من 90	90 – 180	180 – 360	أكثر من 360	محمل على الفترة	معدم خلال الفترة	رصيد نهاية الفترة	
القطاع الحكومي و شبة الحكومي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القطاع البنكي و الشركات المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القطاع الزراعي و صيد الاسماك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	19,315
القطاع الصناعي	2,811	-	2,811	34,816	-	-	2,811	(4,802)	(300,746)	2,815	80,300
قطاع التعدين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطاع الكهرباء ، الماء ، الغاز و الخدمات الصحية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطاع البناء و المقاولات	61,953	-	61,852	4,697	502	-	61,350	31,184	-	57,237	102,534
القطاع التجاري	73,387	-	73,387	-	-	-	73,387	13,109	(19,730)	73,453	92,710
قطاع النقل و الاتصالات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,899
قطاع الخدمات	8,981	-	716	8,265	-	236	480	8,145	(52,615)	8,660	42,856
القروض الاستهلاكية و بطاقات الائتمان	122,945	-	122,945	199,790	25,745	33,053	64,147	36,392	-	84,978	63,262
اخرى	190,791	-	190,791	-	-	-	190,791	12,499	-	190,791	67,502
الإجمالي	**460,868**	**-**	**452,502**	**247,568**	**26,247**	**33,289**	**392,966**	**96,527**	**(373,091)**	**417,934**	**477,378**

الجدول الرابع: (STA) مخاطر الإئتمان: الإفصاحات العامة

كما في **31** ديسمبر **2013** | بآلاف الريالات السعودية

القروض المخفضة، القروض المتأخرة السداد (جدول 4، G)

التوزيع الجغرافي	قروض مخفضة	العمر الائتماني القروض المتأخرة السداد (أيام)				مخصصات محددة	المخصصات العامة
		أقل من **90**	**90 – 180**	**180 – 360**	أكثر من **360**		
المملكة العربية السعودية	460,868	247,568	26,247	33,289	392,966	417,934	477,378
دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	-	-	-	-	-	-	-
أوروبا	-	-	-	-	-	-	-
أمريكا الشمالية	-	-	-	-	-	-	-
دول جنوب شرق آسيا	-	-	-	-	-	-	-
دول أخرى	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	**460,868**	**247,568**	**26,247**	**33,289**	**392,966**	**417,934**	**477,378**

كما في **31** ديسمبر **2013** | بآلاف الريالات السعودية

مطابقة التغيرات في مخصص انخفاض القروض (جدول 4، H)

	مخصصات محددة	المخصصات العامة
الرصيد في بداية العام	694,499	399,520
المبالغ المجنبه (المعكوسة) خلال الفترة	118,222	-
المبالغ المشطوبة مقابل المخصصات خلال الفترة	(373,995)	57,065
المحول بين المخصصات	(20,791)	20,791
الرصيد كما في نهاية العام	**417,935**	**477,376**

الجدول الخامس:
مخاطر الإئتمان، افصاحات تتعلق بالنهج الموحد

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

المحفظة	0%	20%	35%	50%	75%	100%	150%	أوزان المخاطر الاخرى	غير مصنف	الخصم
السيادية والبنوك المركزية										
مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية	2,577,201	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-	-		-	-	-	-	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	-	4,295,543	-	1,771,016	-	-	4,114	-	-	-
الشركات	-	-	-	-	-	14,284,358	-	-	-	-
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	-	-	-	-	8,026,286	-	-	-	-	-
تمويل الشركات الصغيرة	-	-	-	-	87,992	-	-	-	-	-
الرهونات										
السكنية	-	-	-	-	-	1,460,599	-	-	-	-
التجاري	-	-	-	-	-	3,174,273	-	-	-	-
التسنيد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأسهم	1,052,159	-	-	-	-	356,910	-	-	-	-
أخرى	1,876,001	-	-	-	-	941,254	-	-	-	-
الإجمالي	**5,505,361**	**4,295,543**	**-**	**1,771,016**	**8,114,278**	**20,217,394**	**4,114**	**-**	**-**	**-**

الجدول السابع: تخفيف حدةالمخاطر الائتمانية (CRM) لإفصاحات النهج الموحد

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

المحفظة	مغطى بـ	
	ضمانات مالية مدفوعة	ضمانات / مشتقات الائتمان
السيادية والبنوك المركزية	-	-
مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية	-	-
أخرى	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	-	-
الشركات	459,273	-
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	-	-
تمويل الشركات الصغيرة	168,835	-
الرهونات		
السكنية	-	-
التجاري	-	-
التسنيد	-	-
الأسهم	-	-
أخرى	-	-
الإجمالي	**628,108**	-

الجدول العاشر: مخاطر التسويق ، الافصاحات للبنوك التي تستخدم النهج الموحد

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

	مخاطر أسعار الفائدة	مخاطر مركز الأسهم	مخاطر الصرف الأجنبي	مخاطر السلع	الإجمالي
رأس المال المطلوب	-	-	48,987	-	48,987

الجدول الثالث عشر : الأسهم : الإفصاحات المتعلقة بمركز البنك

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

	الإستثمارات الغير متداولة		الإستثمارات المتداولة	
	القيمة المفصحة في القوائم المالية	القيمة العادلة	القيمة المفصحة في القوائم المالية	القيمة العادلة
الإستثمارات	**150,000**	**150,000**	**206,910**	**206,910**

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

الإستثمارات	التداول العام	الخاصة
الحكومية وشبه الحكومية	-	-
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	26,152	-
الزراعة وصيد الأسماك	21,942	-
التصنيع	69,040	-
التعدين	6,217	-
الكهرباء والماء والغاز والخدمات الصحية	-	-
البناء والتشييد	15,205	-
التجارة	-	-
النقل والاتصالات	33,166	-
الخدمات	13,379	-
أخرى	21,809	150,000
الإجمالي	**206,910**	**150,000**

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

الأرباح / الخسائر وما إلى ذلك

	القيمة
المكاسب (الخسائر) المتحققة المتراكمة الناتجة عن عمليات التصفية أو البيع لفترة التقرير	-
إجمالي مكاسب (خسائر) غير محققة	**28,272**

الجدول الثالث عشر : الأسهم : الإفصاحات المتعلقة بمركز البنك

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

مجموعات الأسهم	رأس المال المطلوب
الحكومية وشبه الحكومية	-
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,092
الزراعة وصيد الأسماك	1,755
التصنيع	5,523
التعدين	497
الكهرباء والماء والغاز والخدمات الصحية	-
البناء والتشييد	1,216
التجارة	-
النقل والاتصالات	2,653
الخدمات	1,070
أخرى	13,745
الإجمالي	**28,551**

الجدول الرابع عشر: مخاطر اسعار الفائدة المتعلقة بمركز البنك

كما في 31 ديسمبر 2013 | بآلاف الريالات السعودية

200 نقطة أساس من اسعار الفائدة على العملات مع أكثر من 5% من الموجودات أو المطلوبات	
معدل الصدمات	التغير في الربح
معدل الصدمات التصاعدي	(4,256,192)
معدل الصدمات التنازلي	(9,387,219)

إفصاحات بازل II النوعية

الجدول رقم (1) نطاق التطبيق

أ) المجال

توضح الإفصاحات النوعية منهج بنك البلاد لتقييم رأس المال.

ب) أسس التوحيد

للأغراض المحاسبية، يتم توحيد النتائج المالية لكل الشركات التابعة ضمن القوائم المالية للبنك.

الشركات التابعة الموحدة بالكامل:

1. شركة البلاد للاستثمار

تأسست شركة البلاد للاستثمار في المملكة العربية السعودية عام 2007 كشركة سعودية ذات مسؤولية محدودة، وتشتمل نشاطاتها على: التعامل، الإدارة، الترتيب، والمشورة والوصاية على الأوراق المالية. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100% من رأسمالها.

2. شركة البلاد العقارية

تأسست شركة البلاد العقارية في المملكة العربية السعودية عام 2006، وتشتمل نشاطاتها على تسجيل الضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100% من رأسمالها.

ج) ليست هنالك أية قيود أو موانع رئيسية تحد من تحويل الأرصدة أو رأس المال النظامي ضمن المجموعة.

الجدول رقم (2)هيكل رأس المال

يتألف رأس مال البنك من الوحدات التالية:

1. أسهم رأس المال النظامية المدفوعة

تتكون أسهم رأس المال العادية للبنك من 400,000,000 سهم بقيمة عشرة (10) ريالات للسهم الواحد. وتتمتع جميع الأسهم بنفس حقوق التصويت، كما إنها غير قابلة للاستبدال. وتعتبر الأسهم في المرتبة الصغرى بالمقارنة مع وحدات رأس المال الأخرى في حالة وجود مطالبات على البنك.

2. الاحتياطيات النظامية

يتم تكوين الاحتياطيات النظامية من تخصيص وتجميع مبالغ من الأرباح، ويحتفظ بها للنمو في المستقبل.

الجدول رقم (3)كفاية رأس المال

تقوم بازل II على ثلاث ركائز رئيسة: احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (الركيزة الأولى)؛ عملية المراجعة الإشرافية (الركيزة الثانية)؛ والإفصاح (الركيزة الثالثة).

وكقاعدة عامة، تهدف لجنة بازل إلى المحافظة على المستويات الحالية لرأس المال في القطاع المصرفي، إلا أن بعض البنوك سيستفيد بلا شك من تلك القاعدة حيث أن هناك عدة عوامل مختلفة قد تنعكس بالفائدة على بنك البلاد تحت قواعد كفاية رأس المال، منها:

- التنوع الجيد لمخاطر الائتمان ما بين الدول، شرائح العملاء، وقطاعات الأعمال.
- زيادة رأس المال داخليا.
- الإدارة الرشيدة للمخاطر، ورأس المال.

يتم احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر في الركيزة الأولى (حسب توجيهات بازل II) باستخدام «المنهج المعياري» للمخاطر الائتمانية والسوقية، و «أسلوب المؤشرات الرئيسية» لمخاطر العمليات. ويقوم البنك بإجراء عدد من اختبارات التحمل بشكل نصف سنوي ومن خلال أيضا «**الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال**» (**ICAAP**) لضمان ملائة رأس المال في التقلبات الاقتصادية. وفي أثناء هذه الاختبارات يتم تعريض محفظة المخاطر لدى البنك إلى عدة اختبارات من الضغوط الشديدة.

يهدف تقرير كفاية رأس المال الداخلي «**ICAAP**» إلى دعم النمو في أعمال البنك مع الأخذ في الاعتبار على أن البنك لا بد أن يحتفظ برأس مال يفوق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

تهدف إدارة رأس المال لدى بنك البلاد ضمان الاستخدام الفعال لرأس المال بحيث يلبي أهداف رأس المال العامة لدى البنك.

بدأ بنك البلاد خلال العام 2007 بالعمل بموجب أحكام بازل II لكفاية رأس المال، وقد اختار البنك تبنّي «أسلوب المنهج المعياري» (للمخاطر الائتمانية والسوقية) و «أسلوب المؤشرات الرئيسية» (لمخاطر العمليات) لاحتساب المتطلبات النظامية لكفاية رأس المال، كما التزم البنك بمعايير بازل III بدأ من عام 2013.

إن استراتيجية بنك البلاد هي التطبيق الكامل لبازل II بما في ذلك انتهاج «أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر». ويشمل ذلك وضع الخطط والاستراتيجيات التي تضمن تطبيق هذا النهج.

يتطابق المنظور الكلي للمخاطر لدى البنك مع أهداف رأس المال، وذلك يتضمن، بالإضافة إلى أمور أخرى، أن على البنك أن يحتفظ برأس مال كافٍ لتغطية النمو الطبيعي إلى جانب التذبذبات الحالية في

تعرضات البنك. وبينما يقوم مجلس الإدارة بتحديد المخاطر وأهداف رأس المال، فإن لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر والالتزام هما المسؤولتان عن ضمان تحقيق هذه الأهداف.

تقوم إدارة المخاطر في البنك باستلام تقارير منتظمة حول التطورات في هيكل كشوف الميزانية وفي حركات كشوف الميزانية، بما في ذلك استخدام رأس المال واحتمالات المخاطر.

«ICAAP»

يهدف التقرير الداخلي لكفاية رأس المال «**ICAAP**» لدى بنك البلاد على الجمع بين المنظور الكلي لمخاطر البنك، والإطار الكلي لإدارة المخاطر مع التأكد من وجود رأس المال الكافي. وقد تم إصدار أول تقرير «**ICAAP**» في عام 2008 وتم توزيع الأدوار بين لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر والالتزام.

يتمثل أحد أهداف «**ICAAP**» في التأكد من أن الإدارة تقوم بتحديد وقياس مخاطر البنك بدقة. كذلك، فإن هذه العملية تساعد على التحقق من أن الإدارة تتخذ الخطوات اللازمة لضمان احتفاظ البنك رأس مال داخلي كافٍ بالنظر إلى المنظور الكلي للمخاطر، وتطبيق وتطوير الأنظمة المناسبة لإدارة المخاطر. وتبعاً للمتطلبات النظامية، فإن مؤسسة النقد العربي السعودي ستقوم بمراجعة وتقييم تطبيق البنك لعملية «**ICAAP**» ولمستوى الإجراءات الإدارية الداخلية التي تشكل «**ICAAP**» جزءاً منها.

التعرض للمخاطر وتقييم المخاطر - إفصاحات عامة

يتمثل أحد المكونات الرئيسية لاستراتيجية أعمال بنك البلاد في أن تكون إدارة المخاطر قادرة على دعم الهدف من البقاء كشريك مالي قوي يتمتع بالرؤية والشفافية في التعامل مع المخاطر.

كما تتمثل رؤية البنك في تبنّي أفضل المستويات والممارسات الدولية في إدارة المخاطر، لذلك فإن البنك يستخدم مصادر جوهرية لتطوير إجراءاته وأدواته التي تدعم هذه الرؤية. وعلى هذا الأساس، فقد تمكن البنك من بناء خبرة شاملة في إدارة المخاطر ورأس المال.

وتعتبر إدارة المخاطر من العمليات التي تؤدى بشكل مستقل في وحدات العمل في بنك البلاد، حيث تهدف إلى تعزيز ثقافة راسخة لإدارة المخاطر من خلال مجموعة شاملة من العمليات المصممة لتحديد وقياس ومراقبة التعرضات للمخاطر بشكل فعال. ويشارك كل من مجلس الإدارة والإدارات العليا في وضع عمليات المخاطر وتحديد الإرشادات والتوقعات الدورية التي تقع في وظائف إدارة المخاطر. وتبقى هذه العمليات خاضعة للتفتيش والمتابعة من قبل هيئة شرعية مستقلة وكذلك من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين ومنظمي البنك، مما يساعد على زيادة تقوية ممارسات إدارة المخاطر.

يبين الشكل التالي الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

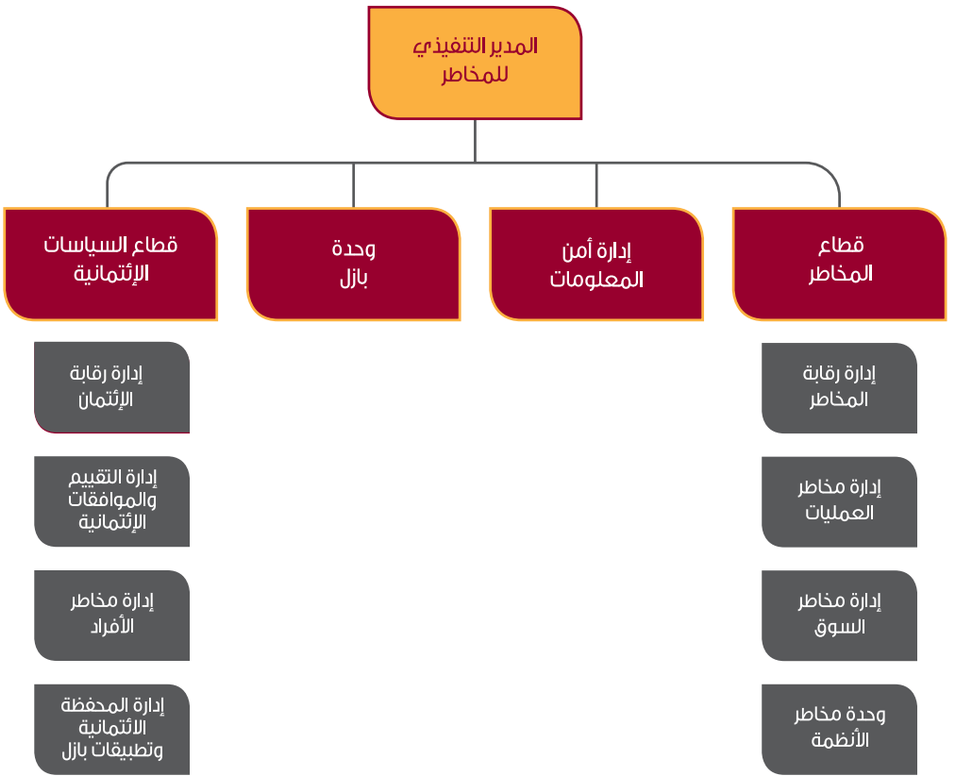

يتعرض بنك البلاد إلى أنواع عديدة من المخاطر التي تتم إدارتها على مستويات متفاوتة ، وفيما يلي بيان بأهم هذه الأنواع:

- **مخاطر الائتمان:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من عجز الأطراف الأخرى عن تلبية التزاماتهم، كلياً أو جزئياً.
- **مخاطر السوق:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من تذبذب القيمة السوقية لأصول وخصوم بنك البلاد تبعاً لتغيرات الظروف السوقية.
- **مخاطر السيولة:** وهي مخاطر الخسارة التي تنشأ إذا بقي احتياطي السيولة النقدية العادية لدى البنك غير كافٍ لتلبية التزامات البنك.
- **مخاطر العمليات:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من إجراءات داخلية قاصرة أو خاطئة، أخطاء بشرية أو من تطبيق النظام، أو الأحداث الخارجية.

ويتم تعريف كل من هذه المخاطر على حدة وفقاً للمتطلبات التشريعية أو التنظيمية.

تخصص إدارة المخاطر مصادر عديدة لضمان استمرار الالتزام بالحدود الائتمانية وللرقابة على محافظ الائتمان لديها. ولدى الإدارة دائرة محددة للتقارير تعمل على التأكد من أن جهات الإدارة ذات العلاقة، بما في ذلك مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية، تبقى على اطلاع بالتطورات في محفظة الائتمان، والقروض غير العاملة، وما شابه ذلك.

الجدول رقم (4)مخاطر الائتمان – الإفصاحات

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم مقدرة أحد الأطراف على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، وتشكل مخاطر الائتمان الجزء الأكبر من تعرضات المخاطر لدى البنك.

إدارة مخاطر الائتمان

يقوم البنك بقياس وإدارة هذه المخاطر بالالتزام بالمبادئ التالية:

- يتم تطبيق معايير منتظمة على مستوى البنك في عمليات اتخاذ قرارات منح الائتمان من خلال استخدام نموذج «موديز» لاحتساب درجة المخاطرة لكافة العملاء من الشركات. ويقوم البنك حاليا بتطوير نموذج لتقييم إقراض العملاء الأفراد ، كما يقوم البنك باستعمال نظام SIMAH لأغراض تقييم مخاطر الائتمان للأفراد.
- قام البنك بتطوير داخلي لتقييم المخاطر لعملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات من خلال نظام موديز. وقد تم استكمال نظام موديز لتقييم التسهيلات و حاليا يعمل تحت الاختبار.
- يجب أن يتطابق اعتماد الحدود الائتمانية للأطراف وإدارة تعرضات الائتمان الفردية مع إرشادات محفظة البنك وإستراتيجيته الائتمانية، وأن يشتمل كل قرار على تحليل المخاطر بالمقارنة مع العائدات.
- يتطلب كل تمديد يجري على أي تسهيل ائتماني لأي طرف أو تغيير مادي به (مثل تغيير في المدة، هيكل الضمانات، أو القيود الرئيسية) موافقة ائتمانية من جهة الصلاحية المعنية.
- يمنح البنك حالياً صلاحيات الموافقة الائتمانية على أساس نظام موافقة ثنائي مشترك بين وحدات الأعمال والمخاطر وذلك حتى مستوى معيّن، أما الموافقات الائتمانية التي تتجاوز هذا المستوى، فتتم إحالتها إلى لجنة الائتمان الفرعية ولجنة الائتمان العليا واللجنة التنفيذية وأخيراً مجلس الإدارة للموافقة عليها حسب سياسات الائتمان.

الاستراتيجيات:

أهداف إدارة مخاطر الائتمان:

- الاستمرار بالمحافظة على بيئة اقتراضية قوية مدعومة بسياسات ونظام رقابي فعّال للمخاطر.
- تشكيل تحدي فعّال للقائمين بالأعمال من خلال حثهم على تعريف وتطبيق سياسات تحمّل المخاطر.
- ضمان وجود خبرات مستقلة قادرة على الموافقة على المخاطر الائتمانية أو تقليصها.

أنواع مخاطر الائتمان الرئيسية:

تشتمل مخاطر الائتمان على مخاطر التركيز والتسوية.

- **مخاطر تركز الائتمان:** هي المخاطر التي تنشأ من أي تعرض بشكل إفرادي أو بشكل مجموعة من التعرضات التي تنطوي على احتمال وقوع خسائر كبيرة (تتعلق برأس مال البنك، أو إجمالي أصوله، أو على مستوى المخاطر الشاملة) مما قد تؤثر على مركز البنك أو قدرته على المحافظة على سير عملياته الرئيسية. تعتبر مخاطر تركز الائتمان من أكبر أسباب المشاكل في البنوك.
- **مخاطر التسوية:** هي المخاطر التي تكون مرتبطة بتسويات الدفعات مقابل التداول في الأوراق المالية وغيرها من الأدوات. وتنشأ المخاطر إذا تم تحويل الدفعات قبل أن يتمكن البنك من التأكد من أن الدفعات قد تم تحويلها إلى أحد الحسابات البنكية.

سياسة الائتمان:

تمثل سياسة الائتمان الوسائل الأساسية للاتصال، التي يقوم مجلس الإدارة والإدارة العليا من خلالها بتوجيه الإرشادات لتسيير ومراقبة النشاطات التمويلية بحيث يتم تحقيق أهداف الأعمال دون تعريض البنك إلى مستوى يتجاوز مستويات التحمل التي اعتمدها مجلس الإدارة.

إن الجزء الأساس في سياسة الائتمان هو ما يلي:

- يقوم **البنك بشكل أساسي بتوفير التمويل القصير الأجل لتلبية احتياجات رأس المال العامل، أما احتياجات التمويل المتوسط والطويل الأجل فتتم مراجعتها بشكل انتقائي بالنسبة للعملاء التجاريين التي تتمتع بسمعة جيدة في السوق وذات تقييم مالي جيد ولديها سجل جيد من الجدارة الائتمانية.**
- **يكون التمويل في الأصل مرتبطاً بالأعمال التي تتناسب مع معايير قبول المخاطر.**
- **يسهم أداء المحفظة الائتمانية وإدارتها بحكمة ضمن حدود المخاطرة في تحقيق أهداف بنك البلاد من حيث تحقيق الأرباح والنمو المستدام.**
- **لن يقوم البنك بتمديد أي تسهيل ائتماني إذا كان مخالفاً للقواعد والإجراءات التي تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي أو أية سلطة تنظيمية أخرى من وقت لآخر.**
- **تعمل سياسة الائتمان على تأمين استمرارية التواصل وتأخذ في اعتبارها خصائص الدورة الاقتصادية للمملكة.**
- **سوف تكون كافة السياسات الائتمانية الحالية والمستقبلية في بنك البلاد ضمن الإطار العام لمبادرة بازل II التي سيتم إتباعها بموجب الخطة الموضوعة أو التي سوف توضع مستقبلاً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.**
- **سيتأكد البنك من أن التسهيلات الممنوحة متفقة مع هيكل الأعمال للعميل واحتياجات العميل وقدرته على سداد التسهيلات.**
- **يعتبر تقديم التمويل لأغراض المضاربة نشاطات غير مرغوب بها ومخالفة لسياسة البنك.**

- **يولي بنك البلاد أهمية كبيرة لإقامة وتوسيع علاقات طويلة الأجل مع العملاء.**
- **يقوم بنك البلاد بانتظام بمتابعة التطورات في الأوضاع المالية للعملاء بغية التأكد من عدم حصول أي تغيير على الأسس التي منح بموجبها الائتمان.**
- **سوف يأخذ بنك البلاد في اعتباره تسهيلات التمويل طويلة الأجل على أساس انتقائي فقط، وذلك للعملاء الذين يتمتعون بوضع مالي راسخ.**
- **يتم تجنب قبول الضمانات من العملاء الأفراد، ولكنها تُقبل لتوفير المزيد من الاطمئنان.**
- **يتعامل البنك بمنتهى الحرص عند منح ائتمان لمنشآت الأعمال التي تعاني صعوبات أو تقلبات صناعية.**

تركيز مخاطر الائتمان

يتمثل تركيز المخاطر في تلك الأخطار التي تنشأ من التوزيع غير المتوازن للمدينين/ أطراف العلاقة الائتمانية أو من التركيز في قطاعات الأعمال أو في مناطق جغرافية معيّنة. ومن هذا المفهوم فإن مخاطر التركيز في محافظ الائتمان تنشأ من خلال التوزيع غير المتوازن للتسهيلات الائتمانية المقدّمة إلى مقترضين أفراد (تركيز الأسماء)، أو إلى القطاع الصناعي/الخدمي وإلى مناطق جغرافية معينة (التركيز القطاعي).

يتم تحديد تركيز المخاطر في محفظة الائتمان لدى بنك البلاد باعتبارها مقياساً لإدارة مخاطر الائتمان. وتشكل مخاطر التركيز التالية جزءاً طبيعياً من إستراتيجية الأعمال لدى بنك البلاد:

- التعرضات الكبيرة لطرف منفرد.
- التعرضات الكبيرة لصناعة/قطاع معيّن.
- التركز مع عملاء بدرجة تصنيف ائتمانية واحدة .

مخاطر الائتمان - الإفصاحات العامة

التعثر (العجز)

يعتبر تعريف التعثر «**العجز**» المستخدم لدى بنك البلاد متناسباً مع متطلبات بازل II ، إذ يتم اعتبار وجود عجز في المديونية عندما يكون من غير المحتمل أن يقوم العميل بتسديد كافة التزاماته إلى البنك أو أي من شركاته التابعة.

إدارة معالجة الديون

يتم التعامل بمنتهى الحرص والحيطة عند منح التمويل للعملاء ، كما يتم إتباع كافة المقاييس التي تحددها أحكام مؤسسة النقد العربي السعودي وسياسات البنك. هذا وفي الحالات التي يكون هناك احتمال ضئيل في تحصيل المديونية يقوم البنك بإعادة جدولة التمويل ومتابعته حتى تسويته بشكل مناسب. وعند وجود مثل تلك الحالات، فإن البنك لا يستطيع أن يقف متفرجاً على الانخفاض الحاصل في جودة أصوله.

أنواع المخصصات

1. المخصصات العامة

بالنسبة لأغراض القوائم المالية المحاسبية يتم إتباع الإرشادات الواردة في معايير المحاسبة الدولية، كما بدأ البنك تكوين مخصصات عامة لمحفظة الديون الجيدة.

2. المخصصات المحدّدة (الخاصة)

يجب تكوين مخصص محدّد بالنسبة للخسائر المتكبدة والمتوقعة بشكل إفرادي لكل تمويل شركات أو جهة حكومية أو جهات بنكية خاصة، والأصول الأخرى ذات المخاطر العالية وذلك لمعرفة صافي القيمة القابلة للتحقق من الأصول ذات المخاطر.

كذلك ينبغي تكوين مخصصات محدّدة لتغطية المخاطر المتعلقة بتمويل الأفراد التي تندرج تحت بند الفئات غير العاملة.

إجراءات الشطب

يتم شطب القروض والسلف حال اكتمال إجراءات التحصيل الاعتيادية ، وعندما يصبح من الممكن احتساب الخسارة من القرض بشكل محدد، ويتم خصم المبالغ المشطوبة من حساب المخصصات.

يتم اقتراح الشطب بعد استنفاذ كافة الجهود الممكنة إما للتحصيل أو تحسين التقييم الائتماني بما في ذلك إعادة تأهيل أو تنشيط أعمال المقترضين، دون تعريض البنك للمزيد من المخاطر. وفي مثل هذه الحالة تأخذ الجهة المخوّلة بالموافقة في الاعتبار آراء الأشخاص الذين يقدمون اقتراحات الشطب سعياً وراء تحسين معدل المخاطر أو تصنيف الأصول ذات المخاطر، بما في ذلك إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية. وعلى كل حال، فإن مثل هذه الاقتراحات يجب أن تبيّن بوضوح التحسن في مركز البنك ويفضل أن يكون ذلك في كل من المدى القصير والمدى الطويل.

الحد من مخاطر الائتمان

يستخدم بنك البلاد مجموعة متنوعة من الضمانات والكفالات المالية وغير المالية لتخفيف مخاطر الائتمان الرئيسة في عمليات الإقراض وأعمال الخزينة الاعتيادية لديه، وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هنالك أي ضمانات على عمليات الخزينة، أي عمليات «المرابحة». كذلك، يعتبر استخدام أساليب الحماية التي يتم تأمينها على شكل مشتقات مالية ائتمانية أمراً ليس بذات أهمية حالياً. إن البنك ملتزم بقائمة من الضمانات المقبولة والحماية الائتمانية التي تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي لكافة البنوك في المملكة (باستثناء الذهب والفضة).

تشتمل أنواع الضمانات التي يستخدمها بنك البلاد حالياً بشكل عام على:

- **الضمانات المالية**
  - الهوامش النقدية (الغطاء النقدي) .
  - «حصة العميل» في عمليات «المشاركة».
  - الضمان المالي لمنح الائتمان للحماية من عجز الأطراف الأخرى.
  - الأسهم المحلية المدرجة والمعتمدة من الهيئة الشرعية في البنك بالنسبة لإقراض الشركات والتداول بالأسهم. وتتم مراجعة قائمة الأسهم المقبولة بشكل دوري من قبل لجنة الائتمان.
  - وحدات الصناديق المشتركة، المحلية والخارجية، التي تشتمل على الشركات المدرجة والمقبولة شرعاً.
- **الضمانات العقارية**
  - العقار التجاري المستخدم لضمان تعرض البنك للمقترضين من شركات ومقترضين تجاريين.
  - العقار السكني المستخدم لضمان التمويل المقدّم لعملاء تمويل الأفراد.
- **الكفالات**
  - الكفالات الرسمية والنافذة بالنظام التي يتم استلامها من البنوك.
  - الكفالات الشخصية النافذة بالنظام.
- **ضمانات أخرى**
  - التنازل عن العائدات المتحصلة للمشاريع التي يمولها بنك البلاد، حيث إن لكل مشروع يتم تمويله حدوداً معروفة بشكل مستقل يمثل جزءاً من الحد الائتماني المقدم إلى الأطراف المتعاملة.
  - تحويل الراتب الشهري للعميل في حالة كان المقترضين أفراد، حيث يتم اقتطاع مبلغ من كل دفعة ترد للحساب في التاريخ المحدد.

تقييم الضمانات

تقوم لجنة الائتمان بإجراء تقييم مستقل للأصول المطروحة للرهن قبل قبولها وضمن فترات معينة بالنظر إلى طبيعة الضمانات. ويتم هذا التقييم من قبل فريق من خبراء التقييم المستقلين.

يُبنى تقييم الضمانات على القيمة السوقية لشبيهاتها، ويتم التأكد من استقلالية خبراء التقييم بحيث لا يكون التقييم متحيزاً تجاه:

- إعطاء حد ائتماني أعلى للمقترض.
- تكوين مخصص غير كافٍ.
- الاستمرار في الاعتراف بالعوائد لائتمان متعثر.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بالتأكد من أن طريقة التقييم المستخدمة، سواءً كانت داخلية أم خارجية، تستند إلى افتراضات معقولة وحكيمة وأن جميع الافتراضات قد تم توثيقها بشكل واضح.

يتم تقييم الضمانات حسب قيمتها الصافية القابلة للتحقق، كلّما كان ذلك ممكناً، كما يتم تعريفها على أنها القيمة السوقية الحالية ناقصاً أية تكاليف تحقيق محتملة، بما في ذلك ودون حصر، تحمّل مصاريف الضمانات المسترجعة أو المصاريف القانونية أو أية مصاريف أخرى مرتبطة بالتصرف بالضمانات.

حدد بنك البلاد من ضمن أهدافه الاحتفاظ بمستوى من المعلومات حول الرهون والضمانات الكافية لتقدير قيمتها بانتظام. ويتم احتساب القيمة على أساس القيمة المستلمة من عملية البيع الجبري ناقصاً التكاليف البيعية، بما في ذلك تكاليف الأيام التي تم فيها عرض الضمانات في السوق.

يستقبل البنك إلى حد ما ضمانات لتعرضات ائتمانية، ويتم تقديم جزء كبير من هذه الضمانات من مؤسسات أو أشخاص تربطها علاقة قائمة مع المقترض.كما يقوم البنك بتقييم ملاءة الكفيل قبل استيفاء كفالته.

أسلوب المنهج المعياري وأوزان المخاطر

يستخدم بنك البلاد للمحافظ الائتمانية التي ينطبق علها اسلوب المنهج المعياري، تقييم وكالات تقييم المخاطر كجزء من وسائل تحديد حجم المخاطر:

لا يتم حالياً عمل تقييم خارجي لمحفظة البنك الخاصة بالشركات، إلا أن مؤسسة النقد العربي السعودي قد اعتمدت ثلاث وكالات تقييم خارجية لتقييم مخاطر محفظة البنك الخاصة بالمؤسسات المالية، وهي: «موديز لخدمة المستثمرين»، «مجموعة التقييم ستاندرد آند بورز» و «مجموعة فيتش».

يتم تقدير معدلات الائتمان لكافة التعرضات بشكل فردي من وكالات الائتمان أعلاه ويُدخل إلى معدلات تقييم المخاطر حسب الجداول المعتمدة من لجنة بازل.

يتشابه التوزيع الأبجدي لمعدلات المخاطر في كل وكالة مع إرشادات بنك التسويات الدولي ومؤسسة النقد العربي السعودي.

المطالبات على الحكومات وبنوكها المركزية

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أدنى من B-	غير مقيّم
نسبة المخاطرة	%0	%20	%50	%100	%150	%100

المطالبات على البنوك ومؤسسات الأوراق المالية (تحت خيار رقم 2 حسب طلب مؤسسة النقد العربي السعودي)

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أدنى من B-	غير مقيّم
نسبة المخاطرة تحت خيار 2	%20	%50	%50	%100	%150	%50
نسبة المخاطرة للمطالبات القصيرة الأجل تحت خيار 2	%20	%20	%20	%50	%150	%20

بنوك التنمية المتعددة الجوانب

تعتبر نسبة 0% هي نسبة المخاطر لتحديد أهلية بنوك التنمية المتعددة الجوانب حسب تعلمات مؤسسة النقد العربي السعودي وضمن نسب المخاطر العامة المطلوب تحديدها، على أساس معدلات فردية لهذه البنوك حسب الخيار رقم 2 للبنوك.

المطالبات على الشركات

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BB-	أدنى من BB-	غير مقيّم
نسبة المخاطرة	%20	%50	%100	%150	%100

المطالبات المشمولة في محافظ التجزئة النظامية (أفراد) غير المرهونة

تعطى مثل هذه التعرضات نسبة 75% من تقييم هذه المخاطر.

المطالبات المضمونة برهونات سكنية

تطبق على مثل هذه المطالبات نسبة 100% من تقييم هذه المخاطر.

المطالبات المضمونة برهونات عقارية تجارية

تطبق على مثل هذه المطالبات نسبة 100% من تقييم هذه المخاطر.

القروض المتجاوزة لتواريخ الاستحقاق

نسبة وزن المخاطر	مستوى الاحتياط
150	حتى 20%
100	20% إلى 50%
100	50% فأكثر

الأصول الأخرى

يكون وزن المخاطر الموحد لكافة الأصول الأخرى 100% باستثناء الذهب الذي يعامل معاملة مساوية للنقد وبالتالي يكون وزن المخاطر 0%.

الجدول رقم (10) مخاطر السوق: إفصاحات البنوك التي تستخدم اسلوب المنهج المعياري 201

مخاطر السوق

تتعلق مخاطر السوق بمعدلات هوامش الربح، ومنحنى العائد، والأسعار، حيث تنشأ مخاطر السوق نتيجة التغيرات في الأسعار سواء أسعار المرابحة أو منحنى العائد، او الصرف الأجنبي أو السلع أو الأسهم، ولا يوجد لدى البنك أي تعرضات لمخاطر السوق ناتجة لغرض المتاجرة (Trading Book) فيما عدا تعرضات البنك لسعر الصرف الأجنبي .

ويعتمد بنك البلاد على طريقة اسلوب المنهج المعياري عند احتسابه لمخاطر السوق بالنسبة للركيزة الأولى لكفاية رأس المال، وكذلك يعتمد على طريقة قياس المخاطر المتقدمة للركيزة الثانية مثل القيمة عند المخاطر واختبارات التحمل.

وقد بلغ مقدار كفاية رأس المال لمخاطر السوق لدى بنك البلاد في تاريخ 31 ديسمبر 2013 مبلغ 49,987 ألف ريال سعودي ، وذلك نتيجة صافي التعرضات لمخاطر الصرف الأجنبي للبنك .

مخاطر هوامش الربح

تعرّف مخاطر هوامش الربح للأغراض الاستثمارية (Banking Book) بأنها تعرض القيمة العادلة لموجودات البنك الاستثمارية وهوامش الربح للتغير ، وتنتج هذه بشكل رئيسي بسبب عدم التطابق بين تواريخ إعادة الاستثمار للموجودات وتواريخ استحقاقات المطلوبات و التغيرات في معدلات الربح.

وبهدف إدارة مخاطر هامش الربح، تقوم إدارة مخاطر السوق لدى بنك البلاد بقياس مخاطر التغير في منحنى العائد والذي يعكس مقدار الخسائر إذا تغيرت معدلات هامش الربح لجميع فترات الاستحقاق المختلفة وبشكل مستقل لكل عملة وفقاً لحجم التعرض.

مخاطر الصرف الأجنبي

مخاطر الصرف الأجنبي هي مخاطر التعرض للخسائر سواء لأغراض المتاجرة أو الاستثمار في العملات الأجنبية بسبب التغيرات العكسية في أسعار الصرف وتأثيرها على تعرضات البنك للعملات الأجنبية .

ويتم احتساب مقدار الخسارة الكلية المحتملة باستخدام صافي تعرضات البنك الموجبة والسالبة وقياسها باستخدام طريقة القياس الموحد وفقاً للتعرض الأعلى .

السياسات والمسؤوليات

قام مجلس الإدارة باعتماد حدود مخاطر السوق والسيولة لبنك البلاد، وهي متوافقة مع مستويات التعرض للمخاطر الاستراتيجية والمستويات المعتمدة للمخاطر المقبولة ضمن سياسات مخاطر السوق والسيولة . بالإضافة لذلك تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بشكل منتظم بمتابعة ومناقشة الأمور المتعلقة بمخاطر السوق والسيولة.

يستخدم بنك البلاد طرق القياس التقليدية و المتقدمة لقياس ومراقبة تعرضاته لمخاطر السوق والسيولة وذلك من خلال: فجوة استحقاقات السيولة، وحدود التركز لأكبر المودعين ، ونسبة الودائع مقابل القروض ، ونسبة الاعتماد على التمويل غير الاساسي الصافي ، ونسبة تغطية السيولة وفق تعلمات اتفاقية بازل 3 ، ونسبة التمويل المستقر ، ومخاطر هامش الربح ، والفجوات التراكمية والدورية ، والقيمة الاقتصادية المرجحة بالمخاطر ، بحيث يتم ارسال النتائج والتقارير للجهات التالية :

- مجلس إدارة بنك البلاد والإدارة العليا بشكل شهري أو ربع سنوي .
- مؤسسة النقد العربي السعودي بشكل شهري .
- وحدات العمل في البنك بشكل يومي .

يقوم بنك البلاد حالياً بإستخدام طريقة القيمة عند المخاطر لقياس مخاطر السوق للركيزة الثانية ، وفي نفس الوقت يستخدم أنظمة لقياس مخاطر السوق والسيولة بشكل يومي .

وتعتبر القيمة عند المخاطر إجراءاً إحصائياً لقياس مقدار الحد الأعلى للخسارة التي قد يتكبدها البنك في محافظه خلال فترة زمنية محددة وضمن مستوى مقبول من الثقة ، وهي أيضاً إجراء إحصائي خاص بالمخاطر يمكن من خلاله تحديد حجم الخسائر المتوقعة تحت الظروف الطبيعية.

وتتميز طريقة قياس القيمة عند المخاطر بإعطاء رقماً مشتركاً لجميع أنواع المخاطر يسهل عملية القياس والمراقبة ، حيث تأخذ طريقة القيمة عند المخاطر في اعتبارها معايير الارتباط والتشتت في عوامل السوق المالية.

ويستخدم بنك البلاد طرق القياس المعتمدة على التغيرات خلال الفترات التاريخية لإحتساب القيمة عند المخاطر، والتي تأخذ في الاعتبار تأثير تغيرات الاسعار خلال الفترات السابقة ، ويفترض في هذا الأسلوب للقياس أن تكون الموجودات موزعة توزيعاً طبيعياً .

بلغت القيمة عند المخاطر بتاريخ 31 ديسمبر 2013 في بنك البلاد مبلغ 66,373ألف ريال سعودي ، وهو أقصى مبلغ يمكن أن يخسره بنك البلاد من الناحية الإحصائية بدرجة من الثقة تبلغ مستوى 99% على افتراض أن التعرض قد كان ثابتاً لمدة عشرة أيام عمل.

ويقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل وتحليل للسيناريوهات لقياس مقدار المخاطر تحت الظروف غير الاعتيادية للسوق. تعمل اختبارات التحمل على تقدير خسائر بنك البلاد المحتملة إذا تعرضت موجودات ومطلوبات البنك لمعدلات هوامش الربح ضمن حدود +/- 200 نقطة أساس .

وبالإضافة إلى اختبارات التحمل ، يتم القيام بعدد من السيناريوهات التي يتم تحديدها على أساس الوقائع التاريخية التي تسببت في وقوع أزمات في الأسواق المالية ، إلا أن الوقائع الحالية أو المستقبلية التي يتوقع أن يكون لها تأثير على الأسواق المالية تستخدم كوسيلة لتحديد سيناريوهات اختبارات التحمل ، وتتم مراجعة هذه السيناريوهات وتغييرها بانتظام بحيث تعكس التغييرات في محافظ المخاطر لدى بنك البلاد والأوضاع الاقتصادية ، ويتم إجراء التحليل على أساس اختبارات التحمل التي توصي بها لجنة بازل .

كذلك يقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل على فترات منتظمة ويتم تقديم النتائج إلى الإدارة العليا ، وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المعايير النوعية الأخرى اللازمة للتأكد من الطرق المستخدمة تم تحديثها وتنفيذها من حيث توفر المستندات وتطبيقات طرق الاحتساب والوسائل الرقابية .

كما يمتلك بنك البلاد أدوات مالية غير مقيمة في الأسواق وعوضاً عن ذلك فإن تقييمها يتم على أساس تطبيقات التسعير التي يتم تطويرها داخلياً لدى البنك ، وتقوم إدارة المخاطر بتفعيل هذه التطبيقات بشكل مستقل بهدف تقييم إمكانية التطبيق على تسعير وإدارة المخاطر بالنسبة لمنتج معين.

ويتم التحقق بشكل منتظم من فعالية ودقة التطبيقات المستخدمة وذلك بهدف التأكد من عدم إجراء أي تغيير على المنتج أو حصول أي تغير في السوق مما يكون له تأثير كبير على صحة التطبيق ، كما أنه يتم باستمرار وضع إجراءات للمراقبة والتحقق من أسعار السوق المستخدمة في تقييم واحتساب المخاطر.

ويتم رفع تقارير القياس والرقابة والإدارة الخاصة بمخاطر السوق بشكل يومي إلى الإدارة العليا والمسئولين، ويتم احتساب مخاطر السوق الحالية وإرسال التقارير باستخدام قاعدة بيانات رئيسية .

تم وضع حدود لمخاطر المتاجرة والاستثمار لوحدات الأعمال المختلفة وتتم الرقابة على هذه الحدود بشكل منتظم ، وقد تم وضع الإجراءات اللازمة للمتابعة والرقابة لتلك الحدود بحيث يتم التأكد بأن أي تجاوزات لتلك السقوف يتم التعامل معها من قبل وحدات العمل ضمن التوقيت المقبول والمحدد مسبقا .

يتم تحديث المعلومات للمسئولين في مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة المخاطر بانتظام من خلال تقارير دورية حول مخاطر السوق والأحداث ذات التأثير، وتشتمل عمليات التحديث على متابعة كل

مخاطر السوق مصنفة بشكل مستقل أو عام على شكل «القيمة عند المخاطر» ، وبالمثل فقد تم وضع إجراءات الإبلاغ عن المخاطر لكل وحدات العمل المعرضة لمخاطر السوق.

مخاطر السيولة

هي المخاطر الناتجة عن عدم تمكن البنك من مواجهة التزاماته عند حلولها ضمن تكلفة سوقية مقبولة ، وهذه المخاطر يتم قياسها من خلال الاستحقاقات المحددة مسبقاً والمعتمدة على مطابقة التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك .

تعرّف مخاطر السيولة بأنها مخاطر تعرض البنك للخسارة وذلك لعدة أسباب هي :

- تكاليف التمويل لدى البنك قد تزداد بشكل غير متناسب.
- نقص التمويل قد يعيق البنك عن إنشاء أعمال جديدة.
- نقص التمويل قد يؤدي في النهاية إلى إعاقة البنك عن تلبية التزاماته.

تقوم إدارة مخاطر السيولة بشكل رئيسي على مراقبة وإدارة السيولة اليومية للعمليات والبنية المستقبلية للاستحقاقات الكافية لمقابلة المتطلبات المستقبلية. وبالإضافة الى نسبة السيولة المطلوبة حسب تعلمات مؤسسة النقد العربي السعودي ، يقوم البنك ايضا بمراقبة نسبة تغطية السيولة وفق اتفاقية بازل 3 كأحد مؤشرات مخاطر السيولة المحتملة.

ان جميع سياسات مخاطر السيولة لدى بنك البلاد معتمدة من مجلس الإدارة ، كما تم وضع خطط للطوارئ بهدف التأكد من أن بنك البلاد مهيأ بشكل كافٍ لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة عند حدوث أزمات مالية تؤثر على سيولة البنك. وقد تم تحديد سياسات البنك التي تبين حجم السيولة السلبية التي يقبلها البنك حيث يميّز البنك بين السيولة بالعملة المحلية والسيولة بالعملات الأجنبية الأخرى. حيث قامت إدارة المخاطر بوضع حدود لمخاطر السيولة يتم احتسابها بشكل مستقل وذلك بالنسبة للريال السعودي والعملات الرئيسية الأخرى ، وبالمقابل فإن إدارة مخاطر السوق هي المسئولة عن التأكد من الالتزام بحدود مخاطر السيولة المعتمدة وبأن أي تجاوزات لتلك الحدود يتم رفعها للإدارة العليا . كما يتلقى المسئولون في وحدات الأعمال ووحدات المخاطر تقارير منتظمة عن مخاطر السيولة لدى البنك وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات باستمرار بتقييم التطورات في سيولة البنك ووضع خطط للتمويل الطويل الأجل.

إدارة مخاطر السيولة القصيرة الأجل

تهدف إدارة مخاطر السيولة القصيرة الأجل أو التشغيلية لدى بنك البلاد بشكل رئيسي لضمان توفر سيولة مالية ملائمة لدى البنك بحيث تكون كافيه لتمكينه من امتصاص الصدمات المالية القصيرة الأجل وتأثيرها على المعاملات القائمة والمتوقعة.

ويتم تحديد السيولة على أساس التدفقات النقدية للمعاملات المبرمة مسبقاً ، ويتم احتسابها مع الأخذ في الاعتبار مقدار الموجودات القابلة للتسييل . وفي سياق إدارة مخاطر السيولة قصيرة الأجل ، فان البنك سيقوم بالتأكد بأن نسبة احتياطي السيولة لديه اعلى من الحدود الدنيا المطلوبة وفق تعلمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

إدارة مخاطر السيولة الطويلة الأجل

يتم إدارة مخاطر السيولة على المدى المتوسط والطويل من خلال قياس عدم تطابق سيولة البنك على المدى الطويل وتحديد مقدار الفجوة لكل فترة على حدة وكذلك بشكل تراكمي ، وتهدف إدارة هذه المخاطر إلى التأكد من عدم تعرض البنك لتجميع احتياجات تمويل مستقبلية كبيرة بشكل غير متناسب، ويعتبر تحديد بنية السيولة من الأمور الهامة لقيام البنك بتخطيط نشاطات التمويل لديه وتسعير المعاملات .

يدير البنك مخاطر بنية السيولة الهيكلية بناءً على تقرير فجوة الاستحقاقات وهذا التقرير يبنى على توزيع موجودات البنك ومطلوباته وبنود المواد خارج كشوف الميزانية تبعاً لاستحقاقها، ولهذه الغاية يستخدم البنك تواريخ الاستحقاق المثبتة تعاقدياً لكل منتج.

وكجزء من إدارة مخاطر بنية السيولة لدى البنك يتم تقسيم سيولة البنك في تقرير فجوة الاستحقاقات بناء على مجموعة من العوامل مثل العملة والمنتج والوحدات التنظيمية وتبين تلك التقارير أن البنك لديه فائض في بنية السيولة بالريال في الأوضاع الاعتيادية .

تحليل السيناريوهات

يقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل لقياس المخاطر الفورية للسيولة لدى البنك والتأكد من أن البنك لديه الوقت الكافي لمواجهة حصول تلك الأزمات، وتعمل اختبارات التحمل على تقدير مخاطر بنية السيولة في العديد من السيناريوهات وتشمل تحليل السيناريوهات الأزمات التي تخص بنك البلاد وكذلك أزمات السوق عموماً التي قد تؤثر على سيولة البنك . وبالإضافة الى ذلك ، يقوم البنك بمراقبة نسبة التمويل الصافي المستقر وفق تعلمات اتفاقية بازل 3 كأحد المؤشرات التي تساهم في تقييم مخاطر السيولة التراكمية في البنك.

ويعمل البنك على مراقبة التنوع في المنتجات والعملات والاستحقاقات ، ونسب التركز لأكبر المودعين، وتداعيات تذبذب التمويل ما بين البنوك، للتأكد من أن البنك يتمتع بقاعدة تمويل من شأنها حماية البنك إلى أقصى درجة ممكنة في حال حدوث أزمات سوقية .

الجدول رقم (12) مخاطر العمليات 2013

يتوافق تعريف بنك البلاد لمخاطر العمليات مع تعريف لجنة بازل، حيث أن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، الأفراد، النظم والأحداث الخارجية. تشمل مخاطر العمليات فشل الأطر الرقابية والأخطاء البشرية والمخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بالتعلمات الرقابية والمخاطر الناتجة عن مبادرات التغيير.

ولكي يتمكن البنك من إدارة مخاطر العمليات فقد تم وضع أطار يوضح اسلوب ومنهجية البنك في إدارة هذا النوع الهام من المخاطر وسياسة توضح الأدوار والمسئوليات وتشرح أدوات إدارة مخاطر العمليات. كما تم توثيق إجراءات واضحة لترجمة الإطار والسياسة لخطوات عمل محددة. نظام إدارة مخاطر العمليات ببنك البلاد يسعي الي تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- المساهمة في تحقيق أهداف أنشطة البنك.
- التعرف على وتقييم مخاطر العمليات في المنتجات الجديدة والقائمة وكذلك أنشطة البنك وأنظمته.
- التقييم المستقل والمستمر للعمليات والعناصر الرقابية والإجراءات والأنشطة.
- الحد من خسائر العمليات والعمل على حل الأسباب الجزرية للمشكلات المسببة للخسائر.

يهدف البنك أيضا الي تطبيق حوكمة آليات إدارة مخاطر العمليات من خلال الآتي:

- إشراف مجلس إدارة البنك وأدارته العلما على إدارة هذا النوع من المخاطر.
- تشكيل لجنة إدارة المخاطر والالتزام لمتابعة الأنشطة المرتبطة بإدارة مخاطر العمليات.
- تحديد دقيق للأدوار والمسئوليات لمختلف القطاعات والوظائف المسئولة عن إدارة مخاطر العمليات.
- قيام إدارة المراجعة الداخلية بالتقييم المستقل لأنشطة إدارة مخاطر العمليات لتنفيذ استراتيجية البنك لإدارة هذا النوع من المخاطر.

ولكي يتم التعرف على هذه المخاطر وتقييمها والتخفيف منها ومتابعتها في مختلف أنشطة البنك تم تطبيق الآليات التالية:

- **التقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة الداخلية:**

قام البنك بتطبيق آلية التقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة الداخلية والتي تمكن مسئولي إدارة مخاطر العمليات من الاشتراك مع قطاعات وإدارات البنك في تحديد المخاطر المتأصلة في أنشطة البنك والعناصر الرقابية الموجودة واللازمة للتخفيف من هذه المخاطر. يتبع ذلك تقييم مستويات هذه المخاطر والعناصر الرقابية طبقا لمصفوفة تم تحديدها مسبقا. هذا التقييم يساعد في الكشف عن الفجوات الرقابية للمخاطر الرئيسية. يتبع ذلك وضع خطط عمل لتقوية العناصر الرقابية أو إنشاء عناصر رقابية أخري للتخفيف من المخاطر الرئيسية.

- **جمع بيانات خسائر العمليات :**

يقوم البنك بتجميع بيانات خسائر العمليات الناتجة عن فشل الأفراد، النظم والعمليات أو أي خسائر أخري تصنف باعتبارها خسائر تشغيل. يتم تصنيف بيانات خسائر العمليات طبقا لنوع الخسائر ونوع النشاط. يقوم فريق عمل إدارة مخاطر العمليات بالتنسيق مع قطاعات البنك المختلفة في تحديد الأسباب الرئيسية والمسئولة عن تحقق الخسائر ومن ثم التوصية بتطبيق العناصر الرقابية اللازمة للتخفيف من المخاطر موضوع الخسائر.

جميع أحداث مخاطر العمليات والمخاطر المرتبطة بها والعناصر الرقابية يتم تجميعها في قاعدة بيانات مصنفة ومبوبة طبقا لنوع الخطر ونوع النشاط وذلك لتحديد التركز في نوع الخسائر والنشاط.

- **مؤشرات المخاطر الرئيسية :**

مؤشرات المخاطر الرئيسية هي بيانات يتم تجميعها للمساعدة في تحديد مستوي المخاطر التي تصنف باعتبارها مخاطر رئيسية. هذه المخاطر الرئيسية يتم تحديدها في أثناء عملية التقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة الداخلية. يتم تقييم مؤشرات المخاطر الرئيسية طبقا لحدود تم تعريفها وتحديها مسبقا يتم تصعيد المؤشرات التي تتجاوز الحدود المقبولة من البنك.

لكي يتم التحقق من النتائج التي تم الوصول اليها عن طريق أحد أدوات إدارة مخاطر العمليات يلزم مقارنتها بالنتائج التي تم الوصول اليها من الأدوات الأخرى وبذلك يتحقق التكامل والترابط بين مختلف أدوات إدارة مخاطر العمليات. تقوم إدارة مخاطر العمليات بعمل تقارير مفصلة لمختلف القطاعات والأنشطة وكذلك لأداره البنك العلما للعمل على حل الأسباب الجزرية التي تؤدي إلى تحقق الخسائر. ويتم عمل تقارير دورية للجنة الالتزام والمخاطر وكذلك مجلس الإدارة للقيام بالدور المنوط بهم في الإشراف والوقوف على حقيقة مخاطر وخسائر العمليات.

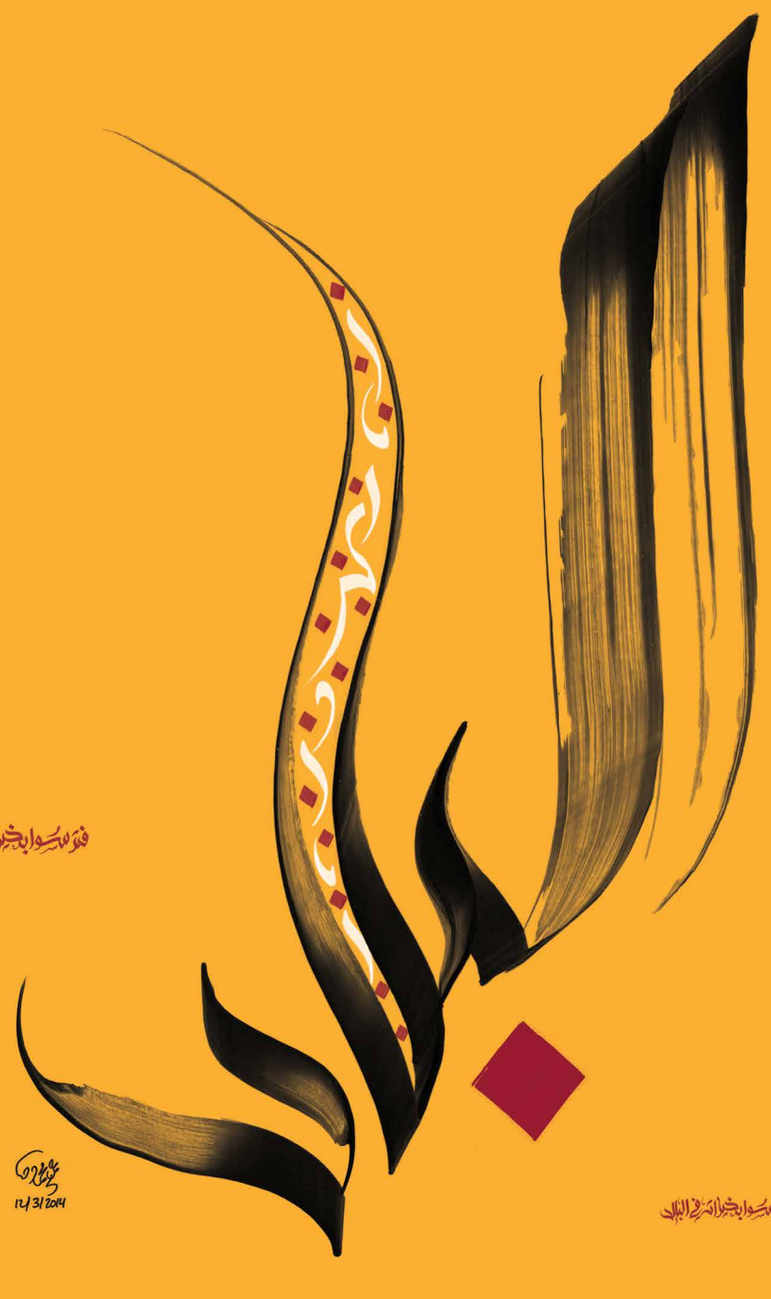

سفين البلاد يجوب البحار فتسوا بخيراته في البلاد

800 123 000
www.bankalbilad.com